الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان
الملحقة الجامعية - بمغنية
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان:

آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر- دراسة تحليلية

من إعداد الطلبة:

جليل عبد المنعم

بودربالة بنعمر

تحت إشراف:

د. بن عزة محمد

لجنة المناقشة:

أ. بن لباد محمد	أستاذ مساعد- أ	جامعة تلمسان	رئيسا
د. بن عزة محمد	أستاذ محاضر- ب	جامعة تلمسان	مشرفا
أ. بن شعيب فاطمة الزهراء	أستاذة مساعدة- أ	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

وقل رب زدني علما

الإهداءات

إلي كل من أضاء بعلمه عقل

غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة

سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي وأبي عرفانا، حبا وتقديرا.

أخي وأخواتي وخطيبتي

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

عبد المنعم

إلي كل من أضاء بعلمه عقل

غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة

سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي وأبي عرفانا، حبا وتقديرا.

إخوتي وزوجتي

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

بنعمـــر

رسالة شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الخالص إلى:

- الله عز وجل ونحمده ونشكره على هذه النعمة.
- أستاذنا المشرف الدكتور بن عزة محمد

الذي رافقنا طيلة مشوارنا الدراسي في طور الماستر، ونشكره على قبوله تقييم هذه المذكرة و تشجيعاته و نصائحه القيمة.

- أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه الأطروحة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	
كلمة الشكر والتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: مقاربة نظرية حول صناعة النفط	1
تمهيد	2
المبحث الأول: تعريف النفط تاريخه ونشأته:	3
المطلب الأول: ماهية النفط	3
المطلب الثاني: تاريخ صناعة النفط	4
المطلب الثالث: نشأة وتكوين النفط	6
أولا: النظرية العضوية	6
ثانيا: النظرية الغير عضوية (اللاعضوية)	7
ثالثا: النظرية المعدنية	7
المبحث الثاني: خصائص الطلب والعرض والاحتياجات العالمية للثروة النفطية	8
المطلب الأول: مميزات الطلب العالمي على النفط	8
أولا: مفهوم الطلب العالمي على النفط	8
ثانيا: العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط الخام	10
المطلب الثاني: خصائص العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه	12
أولا: مفهوم العرض النفطي	12
ثانيا: محددات العرض النفطي في الأسواق العالمية	13
المطلب الثالث: تطور الاحتياجات العالمية للثروة النفطية	16
المبحث الثالث: ماهية تسعير النفط والعوامل المؤثرة فيه	21
المطلب الأول: أنواع أسعار النفط	21
المطلب الثاني: العناصر المؤثرة في تسعير النفط	24
أولا: العرض والطلب والاحتياط النفطي	24
ثانيا: التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية	25
المطلب الثالث: تحديد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب	29
أولا: تحديد سعر النفط في المدى القصير	30
ثانيا: تحديد سعر النفط في المدى المتوسط والطويل	30
ثالثا: تحديد السعر العادل للنفط الخام	31
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: صدمة أسعار النفط على الاقتصاد العالمي ونظرية العلة الهولندية	33

تمهيد	34
المبحث الأول: الأزمات السعرية وآثارها على توازن سوق النفط	35
المطلب الأول: الأثار الاقتصادية عند ارتفاع الأسعار	35
أولا: الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط	35
ثانيا: التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي	36
ثالثا: العجز في موازين المدفوعات	37
رابعا: مشكلة المديونية الخارجية	38
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية عند انخفاض الأسعار	38
المطلب الثالث: إجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط	43
أولا: استراتيجيات الشركات النفطية الحالية	43
ثانيا: نظام الكارتل في صناعة النفط	44
ثالثا: الإجراءات الاحتكارية للسوق النفطية	45
رابعا: التركيز والتكامل الرأسي وأثره على سوق النفط	46
خامسا: الاتفاقيات الاحتكارية	47
المبحث الثاني: آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي	48
المطلب الأول: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط	48
أولا: آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط	48
ثانيا: آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية	48
ثانيا: آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة	48
ثالثا: آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط	49
المطلب الثاني: الآثار المترتبة في حالة انخفاض الأسعار	49
أولا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط	49
ثانيا: آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية	50
ثالثا: آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط	51
المطلب الثالث: الطاقات المتجددة كاستراتيجية بديلة لقطاع النفط	51
أولا: ماهية الطاقات المتجددة	52
أ- مفهوم الطاقات المتجددة	52
ب- انواع الطاقات المتجددة	52
المبحث الثالث: نظرية العلة الهولندية وعلاقتها بالاقتصاد الريعي	58
المطلب الأول: ماهية العلة الهولندية وتاريخ ظهورها وأسبابها	58
أولا: ماهية العلة الهولندية	58
ثانيا: تاريخ ظهور العلة الهولندية	59
ثالثا: أسباب ظهور العلة الهولندية	59
المطلب الثاني: النماذج المفسرة للعلة الهولندية	61
أولا: نموذج غريغوري	61
ثانيا: نموذج سولتر وسوان	63

ثالثا: النموذج الأساسي	65
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للعلة الهولندية	67
خلاصة الفصل الثاني	70
الفصل الثالث: صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري	71
تمهيد	72
المبحث الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر	73
المطلب الأول: النفط الجزائري وأنواعه	73
أولا: اكتشاف النفط في الجزائر	73
ثانيا: أنواع النفط الجزائري	74
المطلب الثاني: نشأة شركة سوناطراك	74
أولا: نشأة شركة سوناطراك	74
ثانيا: تأميم المحروقات	75
ثالثا: دور الفوائض النفطية في الاقتصاد الجزائري	76
المطلب الثالث: الجباية البترولية ودور الفوائض النفطية في الاقتصاد الجزائري	78
أولا: ماهية الجباية البترولية	78
ثانيا: تطور انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر	81
ثالثا: الإمكانات النفطية الجزائرية	84
المبحث الثاني: أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري	86
المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن الداخلي	87
أولا: أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الحقيقي	87
ثانيا: أثر تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة	89
ثالثا: أثر تغيرات أسعار النفط على معدل البطالة	90
رابعا: أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم	92
المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن الخارجي	94
أولا: أثر تغيرات أسعار النفط على معدل الاستثمار	94
ثانيا: أثر تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري	96
ثالثا: أثر تغيرات أسعار النفط على المديونية الخارجية	98
المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة لقطاع النفط	99
أولا: القطاع الفلاحي خيار استراتيجي	99
ثانيا: القطاع السياحي خيار استراتيجي	101
ثالثا: القطاع الصناعي خيار استراتيجي	103
خلاصة الفصل الثالث	107
الخاتمة العامة	108
المراجع	112

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

قائمة الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور الطلب العالمي على النفط الخام خلال الفترة 2004-2007 بحسب المناطق	9
1-2	تطور عرض النفط الخام حسب بعض المناطق خلال الفترة 2004 -2007	13
1-3	تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006-2011	17
1-4	التوقعات المستقبلية للطلب العالمي للطاقة حسب المناطق الجغرافية وتوقعات الطلب العالمي على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى حتى آفاق 2040	19
1-5	إنتاج النفط السعودي والأمريكي وأسعار النفط	29
2-1	الأسعار الرسمية والحقيقية للنفط (1973-2003)	37
3-1	تطور الفوائض النفطية في الجزائر (2002-2012)	77
3-2	توزيع الجباية البترولية بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد بالجزائر	79
3-3	تطور هيكل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2011)	80
3-4	تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر (2000-2010)	81
3-5	نسبة الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي إلى إجمالي العالم	83
3-6	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام	85
3-7	تطور الموازنة العامة للجزائر في الفترة (2000-2013)	89
3-8	تطور معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2014)	94
3-9	تطور رصيد الميزان التجاري (2005-2015)	96
3-10	تطور المديونية الخارجية للجزائر(2002-2015)	98
3-11	حويصلة نتائج الميزان التجاري الجزائري للفترة (2005-2015)	105
3-12	جدول تطور بعض المؤشرات الاقتصادية	106

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مكانة البترول ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة (1973-2009)	16
1-2	الطلب العالمي للطاقة حسب أنواعها المختلفة لسنتي 2010-2040	18
1-3	أثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة (1972-2008)	28
2-1	أرصدة المالية العامة 2014-2015 (من إجمالي الناتج المحلي)	39
2-2	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2015	40
2-3	الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط 2015	41
2-4	المكاسب الاستثنائية الخارجية المتحققة من انخفاض أسعار النفط	42
2-5	رسم بياني توضيحي لنموذج غريغوري	62
2-6	نموذج سولتر وسوان للعلة الهولندية	63
2-7	نموذج كوردن	65
2-8	مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي	69
3-1	تطور احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر في الفترة (2000-2014)	83
3-2	تطورات أسعار النفط في الفترة (2000-2015)	86
3-3	تطور الناتج المحلي في الجزائر للفترة (2000-2015)	87
3-4	تطور متوسط الدخل الفردي الحقيقي للجزائر في الفترة (2000-2015)	88
3-5	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	91
3-6	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	93
3-7	تطور معدل الاستثمار الأجنبي المباشر	95
3-8	تطور فترة التجارة الخارجية (2005-2015)	97

المقدمة العامة

المقدمـــة العامـــة

مقدمـــة:

تعد مشكلة ندرة الموارد الطبيعية شقا هاما في الصراع الدائم مع الطبيعة لإشباع حاجات البشرية المتزايدة والمتعددة، حيث شكلت هذه الندرة أحد أهم أسباب الأزمات التي شهدها العالم خلال العقود الماضية، وتعد هذه الموارد الطبيعية نعمة تؤدي إلى إحداث تنمية سريعة للدولة كما تحقق لها تدفق للاستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية اللازمة في بعض الدول النامية إلا أنها لا تزال تعيش في الفقر وذلك راجع إلى فشل الدولة في إدارة هذه الموارد بعناية هذا ما أدى بها إلى التدهور والتلاشي التدريجي للقطاعات الأخرى التي تمثل الاقتصاد الحقيقي للدولة، حيث أن تدمير قدرات الإنتاج يجعل الدولة المعنية ترتكز على ريع الموارد الطبيعية وبالتالي فإن الاقتصاد يتحول إلى اقتصاد ريعي.

يعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية التي اكتشفت فقد وهب للبشرية نمط حياة جديد حيث أصبحت الأمم تعتمد عليه بشكل كبير في حياتها اليومية، فالنفط أصبح السلعة الإستراتيجية في العالم والمادة الحيوية الأساسية للصناعة.

إن تأثير النفط في التجارة الدولية جعله من أهم المواضيع الساخنة في عالمنا المعاصر سواء كان ذلك من الناحية الاقتصادية أو السياسية فالنفط استطاع بواسطة خصائصه الفريدة أن يسيطر على العالم بأسره فهو أداة محورية تمكن من تحقيق التقدم التكنولوجي والازدهار والتنمية بمختلف أبعادها حيث أصبح مصير الشعوب يقرر وفق معطيات السوق النفطية العالمية ما بين البلدان المنتجة للنفط والأخرى المستهلكة له.

يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى فأصبح هو قلبها النابض وبهذا بدأت الدول المستهلكة للنفط العمل على تنسيق سياساتها البترولية والطاقوية للحصول على هذه السلعة بأسعار مناسبة وبطريقة منتظمة عن طريق استعمالها لنفوذها والضغوط على الدول المنتجة للنفط وذلك بإنشائها للوكالة الدولية للطاقة، والعمل على إيجاد بديل آخر للنفط من خلال الأبحاث والدراسات في إطار ما يسمى بالطاقات المتجددة أو البديلة.

أما بالنسبة للدول المنتجة للنفط فإن هذا المورد يساهم في جلب الأموال لاقتصادياتها إلا أنه يتعين عليها توحيد سياساتها لحماية هذا المورد واستعماله في تطوير بلدانها

وإيجاد استراتيجيات بديلة له وذلك من خلال استخدام موارده في تطوير قطاعات أخرى، خاصة أن أسعار النفط ليست مستقرة في السوق العالمية مما قد يؤثر عليها، كما حدث للجزائر في الثمانينات من القرن الماضي الأزمة النفطية لسنة 1986.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن قطاع المحروقات يعد مهما للغاية حيث أن هذا القطاع تساهم فيه الصادرات بأكثر من 95% من إيرادات الدولة من العملة الصعبة، حيث أن هذه الإيرادات تلعب دورا بارزا في ميزانية التسيير والتجهيز في الميزانية العامة للدولة، ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية والصناعة البترولية ومنتجاتها.

وبهذا فإن الجزائر برزت في الجانب الآخر من الدول العربية النفطية التي اختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة لكنها اتفقت معها في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد نابض من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها. ومن هذا فإن وضعية الاقتصاد الوطني متوقف على حركة التقلبات السعرية للنفط والمرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية هذا ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة.

إشكالية البحث:

مما سبق ذكره يتضح بأن هناك علاقة بين تطورات أسعار النفط والاقتصاد الوطني هذا ما يجعلنا نبحث في مضمونها على مختلف تفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة ومنه نصيغ إشكالية هذا البحث كما يلي:

" ماهي آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري؟ "

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية معرفة أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية الثروة النفطية وتاريخ نشأتها وتكوينها؟
- ماهي خصائص الطلب والعرض على الثروة النفطية؟
- كيف تؤثر الأزمات السعرية على سوق النفط العالمي؟

- كيف يؤثر سعر النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة كالتالي:

- يساهم النفط في تطوير الاقتصاد الدولي.

- تساهم الثروة النفطية بصفة إيجابية في بناء الاقتصاد الجزائري.

- ظهور حالة العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري.

- القطاعات الأخرى خارج المحروقات من أهم البدائل للثروة النفطية بالنسبة للجزائر.

- النمو الاقتصادي في الجزائر رهين بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية فمن دون نفط لا يتم تحقيق أي نمو.

أهمية الموضوع:

- يسلط هذا البحث الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول النفطية المصدرة والمستهلكة بصفة خاصة ومنها الجزائر.

- السعر البترولي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصادها، زيادة إلى أن هناك استفادة من نتائجه سواء للدارسين أو الباحثين، كما أنه يوفر مادة علمية ممنهجة ومنسقة ومدعمة بإحصائيات حديثة تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية.

- التعرف على الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية بمختلف مؤشراتها.

أهداف الموضوع:

تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.

- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية.

- النمو الاقتصادي للجزائر رهين بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية فمن دون نفط لا يتم تحقيق أي نمو.

- إيجاد الحلول المناسبة نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في 2015.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على البحث في العلاقة ما بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الداخلي الخام، المستوى العام للأسعار، الميزانية العامة، المديونية الخارجية، الشغل والبطالة حالة الجزائر، حيث أن هذه الدراسة تبين مدى تأثر هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية مع تغير أسعار النفط في الأسواق الدولية سواء كان هذا التغير ارتفاعا للأسعار أو الانخفاض حيث أن مدة الدراسة حددت في الفترة ما بين 2000-2015.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى اختيار موضوع الدراسة منها ما هو شخصي ومنها ما يحدث من تطورات في الاقتصاد العالمي، وبذلك تتمثل أهم الأسباب في:

- تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015.

- موضوع أسعار النفط يتميز بالتغير السريع والمستمر وبالتالي فإن الخوض فيه يجذب كل شخص يواكب التغير ويبحث لفهم العلاقات التي تسيره وتضبطه.

- موضوع الدراسة يندرج ضمن المواضيع التي تبحث في العلاقات الاقتصادية ما بين الدول.

- انهيار أسعار النفط خلال سنة 2015 ومشكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد جزء كبير من الصادرات على المحروقات.

المنهج المستعمل في الدراسة:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها نرى بأن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل المشكلة المدروسة حيث يعتمد على أسلوب الاستقراء والاستنتاج من أجل توضيح مختلف المفاهيم التي تحيط بموضوع الدراسة والمنهج التاريخي فيما يخص بعض الأجزاء المتعلقة بتاريخ قطاع النفط.

الدراسات السابقة:

1- دراسة موري سمية (2015)[1]: دراسة قياسية للباحثة موري سمية، ، عالجت هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه الأسعار مما قد يخلق عجز في موازنة مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال دراسة قياسية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر البترول والناتج المحلي الحقيقي، معدل البطالة، متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وتدفقات الاستثمار الصافي كما تظهر تغيب العلاقة طويلة المدى ما بين سعر البترول ومعدل التضخم..

2- دراسة (2014)[2]:Florent Isaac, Gael Giraud, Veronica Acurio Vasconez, Ngoc SaugPham

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء حول تأثير الركود التضخمي من صدمة أسعار النفط جنبا إلى جنب مع تأثير الطاقة الإنتاجية لرأس المال مع تقدير نموذج الكينيزية الجديدة حول تراكم رأس المال، وخلصت الدراسة إلى أن مرونة الإنتاج للنفط تكون أعلى من 10% وذلك لزيادة استخدام النفط في النمو في الو.م.أ في هذا الوقت كما أن الزيادة في كفاءة استخدام الطاقة قد خفف من آثار صدمة النفط أي انخفاض الأسعار في السوق العالمية.

[1] موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة بجامعة تلمسان، 2015/2014.

[2] Florent Isaac, Gael Giraud, Veronica Acurio Vasconez, Ngoc Saug Pham, The Effect of Oil Price Shocks in a New-Keynesian Framework with Capital Accumulation, Paris School of Economics, 24/12/2014.

3-دراسة بن عيسى كمال الدين(2015)[3]: تهدف الدراسة إلى التطرق إلى المحروقات والعلة الهولندية في الجزائر وذلك من خلال دراسة مكونات الاقتصاد الجزائري القطاعية مما ينبئ بأن الاقتصاد الوطني مصاب بهذا المرض من خلال هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد وانحسار القطاع التبادلي وتذبذب القطاع الغير تبادلي وخلصت الدراسة بأن القطاع التبادلي يساهم في استقطاب العمالة وهذا يتعارض مع إصابة الاقتصاد الجزائري بالعلة الهولندية لاستفحال ظاهرة البطالة وعدم تنافسية القطاع الصناعي مع عدم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

4-دراسة سيهام شباب(2014)[4]: عالجت هذه الدراسة توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل تأثير القطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري واستعرضت الباحثة أهم التطورات والمتغيرات، وخلصت الدراسة إلى اقتراح إعادة النظر في النهج التنموي وتطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية حيث أن أزمة الثمانينات خاصة أزمة البترول سنة 1986 كانت خير دليل.

5- دراسة مجدي نويري وفواز واضح (2015)[5]: عالجت هذه الدراسة التكامل العمودي كخيار استراتيجي للصناعة النفطية الجزائرية للتغلب على انهيار أسعار النفط الخام وذلك من خلال تحليل واقع هيكل صناعة المحروقات وهيمنة شركة سوناطراك على السوق النفطية في الجزائر، ومع انهيار أسعار المحروقات كان لابد من انتهاج إستراتيجية التكامل الأمامي والتي تساعد على التخلص من تهديد العملاء حسب نموذج **بورتر** للقوى الخمسة لتحليل الصناعة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الملاحظات تم اقتراح على ضوئها جملة من الاقتراحات أهمها استغلال المواد الخام أحسن استغلال و التخفيف من فاتورة الواردات الخاصة بمواد الطاقة.

6- دراسةBermont.H & Ceylan.N.B(2005)[6]:

---

[3]- بن عيسى كمال الدين، المحروقات والعلة الهولندية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول بجامعة سطيف حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، 08/07 أفريل 2015.

[4]سيهام شباب، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 10، 2014.

[5]مجدي نويري وفواز واضح، التكامل العمودي كخيار استراتيجي للصناعة النفطية الجزائرية للتغلب على انهيار أسعار النفط الخام،الملتقى الدولي الأول بجامعة سطيف حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، 08/07 أفريل 2015.

[6]Brument.H & Ceylan.N.B(2005), The impact of oil price shocks on economic growth of selected Mena countries, Conference paper,12th Annual conference ERF,19-21 December 2005,Egypt, www.erf.org.eg, Consulté le 31/1/2011.

عالجت هذه الدراسة تأثير صدمات أسعار البترول على نمو الناتج لدول منطقة المينا (الدول المصدرة والدول المستوردة) من خلال دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1960-2003. وخلصت هذه الدراسة أن لارتفاع أسعار النفط أثر إيجابي وذو دلالة عند الدول المصدرة للبترول في حين غياب في اقتصاديات الدول المستوردة للنفط، ومن التوصيات التي خلصت لها الدراسة إعادة هيكلية هذه الاقتصاديات وخاصة المصدرة للنفط ودعمها لقطاعات أخرى وتحفيزها في حين على الدول المستوردة للنفط من منطقة المينا اقتناص الفرص الكفيلة بعدم تكبيل نفقاتها ودعم القطاعات الإنتاجية بوجه أصح.

7- دراسةAna Gomez-Loscos, Maria Dolores Gadea, Antonio Montanes (2011)[7]:عالجت هذه الدراسة العلاقة ما بين صدمات أسعار النفط وتطور الاقتصاد الكلي لدول مجموعة 7، وذلك من خلال منهجية كل من كيو و بيرون سنة 2007، حيث قدموا دليلا على وجود علاقة غير خطية للعينة(1970-2008) وذلك بتحديد أربع فترات غير متباينة بفحص المضاعفات الديناميكية يبين أن الأثر الرئيسي لصدمات أسعار النفط على كل من التضخم والناتج الداخلي الخام تتزامن مع التغيرات في أسعار النفط، وتظهر آثارها الكبرى في القرن الحادي والعشرين عند ارتفاع الأسعار، و خلصت الدراسة أنه لابد من تنفيذ تدابير السياسة العامة لمراقبة أو تقليم آثار تحولات أسعار النفط في المستقبل.

8-دراسة حاج بن زيدان(2013)[8]: عالجت هذه الدراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا من خلال دراسة تحليلية قياسيةلحالة كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، حيث تهدف إلى معرفة كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول المينا (دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) حيث عرفت هذه المنطقة تحديات اقتصادية وتباطؤ معدلات النمو بالرغم من توفرها على موارد خام،أشارت هذه الدراسة أن زيادة أسعار النفط لها تأثير على الناتج الداخلي الخام للبلدان المختارة (الجزائر، المملكة العربية السعودية، مصر)

---

[7]Ana Gomez-Loscos, Maria Dolores Gadea,AntonioMontanes, Economic Growth, Inflation and Oil Shocks : Are the 1970s Coming Back ?, Department ofApplied Economics, zaragoza- spain, 25 Juillet 2011.

[8]حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة بجامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان،سنة2013/2012.

بمعدلات مختلفة وهذا لاعتمادها على سلعة واحدة (النفط الخام) وهذا بالمقارنة مع بلدان من منطقة المينا، خلصت الدراسة إلى أن سياسات هذه الدول ترتبط بالإيرادات النفطية (90 % من الإيرادات العامة) وهذا ما يجعل من النمو تبعية لهذه السلعة وعليه يجب البحث عن البدائل والمنتجات الاحلالية ذات الميزة التنافسية العابرة للحدود مكملة للنفط دون التخلي عنه قاضية بمواجهة الصدمات المفاجئة.

خطوات البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاثة فصول كالتالي:

* الفصل الأول تم تخصيصه لدراسة أساسيات حول اقتصاديات النفط حيث تطرقنا إلى مفاهيم حول النفط وتاريخ نشأته وأهميته، كما نبرز كيفية تسعير النفط والعوامل المؤثرة فيه وفي الأخير بينا خصائص الطلب والعرض والاحتياجات العالمية من الثروة النفطية.

* الفصل الثاني حاولنا من خلاله الإشارة إلى بعض مفاهيم آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي وماهية الأزمات السعرية وآثارها على توازن سوق النفط وفي الأخير قمنا بدراسة نظرية العلة الهولندية وعلاقتها بالاقتصاد الريعي.

* الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة لجمع البيانات والمنهج المتبع ونوع الدراسة كما أشرنا إلى أثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الداخلي الخام، المستوى العام للأسعار، الميزانية العامة، المديونية الخارجية، الشغل والبطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المديونية الخارجية من خلال دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعطيات الخاصة بقطاع النفط في الجزائر .

- التناقض والتضارب في المعلومات والإحصائيات مما قد يؤثر سلبا على الدراسة .

الفصل الأول:

مقاربة نظرية حول

صناعة النفط

تمهيد:

منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان فوق الأرض وهو يبحث عن مصادر الطاقة لكي تضمن له العيش والاستمرار، فاكتشف واستخدم الكثير من المصادر الطاقوية ولكن عند اكتشاف الثروة النفطية وبالتحديد في سنة 1859 على يد أول مكتشف للنفط "إيدوين دريك" في أمريكا، فأصبحت هذه الصناعة منذ ذلك الوقت مسألة اهتمام قومية خاصة في بداية القرن العشرين إلى يومنا الحالي.

وتعتبر الثروة النفطية هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية،وبدونها ما كان للثروة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزتها، فهي تساهم اليوم إسهاما كبيرا وتحقق دفعا قويا للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة،ونظرا للأهمية الكبيرة للثروة النفطية فإنها تسمى عند الخبراء ب (الثروة النقدية الناضبة) ويسميها الاقتصاديون أيضا برأس المال لتشغيلي المتحرك.

وأصبحت الثروة النفطية بالنظر لأهميتها موضع نقاش كل المنظمات الدولية والإقليمية وأصبحت تؤثر حتى في صناعة رؤساء وقادة الدول.

والسبب الرئيسي المباشر وغير المباشر في نشوب الحروب والصراعات الإقليمية والدولية وفي هذا السياق جاء هذا الفصل ليمدنا بالمفاهيم والأساسيات المتعلقة بالاقتصاد والصناعة النفطية.

المبحث الأول: تعريف النفط تاريخه ونشأته

إن استخدام كلمة النفط ليست موحدة في جميع الأوساط العلمية على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني أما بلدان أوربا الشرقية يستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول وفي منطقتنا العربية من المحيط إلى الخليج منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين.في هذه الدراسة قمنا باختيار مصطلح النفط عوض البترول بهدف توحي مصطلحات بحثنا وإعطائه أكثر مصداقية للموضوع.

المطلب الأول: ماهية النفط

النفط في الأصل كلمة لاتينية PETROLEUM تتكون من مقطعين PETR وتعني صخر والثانية OLEUM وتعني زيت، وبذلك فإن كلمة PETROLEUM تعني زيت الصخر،ويسمى النفط بالإنجليزية أيضا PETROOIL وهي صحيحة لأن تسمية OLEUMباللاتينية تعادل OILبالإنجليزية[1].

يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فالبساطة تتمثل في أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وكونه مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها[2].

ويعرف النفط أيضا على أنه مادة سائلة هي مادة الهيدروكربونات يطلق عليها النفط الخام، لها رائحة متميزة لونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر،كما أنه يكون مادة لزجة تختلف

[1]عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، ط1، الدار الجامعية،الاسكندرية ،2015، ص15.

[2]أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،ج1، 2013-2014، ص6.

بحسب كثافة النوعية [1]،حيث أنه كلما زادت نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام كلما زادت كثافة النوعية أو ثقله والعكس صحيح[2].

النفط هو سائل قاتم اللون يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيميائية منها ما هو غاز ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران والإلمام بمركبات البترول المختلفة مرهون بتطور وسائل فصلها وتحليلها وكلما تقدم العلم مكن التعرف على المزيد من المشتقات البترولية[3].

المطلب الثاني: تاريخ صناعة النفط

يشكل البترول العربي أساس الصراعات الحالية ويعتبر التطور التاريخي لهذه المادة الإستراتيجية الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية[4].

لقد عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين فكان الأقدمون يجمعون النفط المتسرب من الشقوق الأرضية،وفي التوراة ذكر أن النبي نوح عليه السلام عندما بنا سفينته وهنها بالقار حتى لا ينفذ الماء إليها كما استخدمت أم سيدنا موسى عليه السلام القار في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه النبي قبل إلقائه في اليم[5].

قد اقتصر استخدام البترول أولا في الإضاءة وإجراء الطقوس الدينية حيث كان قدماء الهنود يستخدمون الزيت الذي يخرج من الجيوب الأرضي، كما استخدم لأغراض الزينة[6].

كما استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية في الدفاع عن المدن المحاصرة من خلال غمس السهام وإشعالها قبل قذفها مثلما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين، واستعمل الملك (بنو خذ نصر) القار في تعبيد طرق مدينة بابل وطلاء شرفات الحدائق المعلقة[7].

---

[1] الكثافة النوعية لمادة معينة هي نسبة وزن حجم معين من تلك المادة إلى وزن حجم مماثل من المادة عندما تتعادل درجة حرارة المادة مع درجة حرارة الماء (بالنسبة للنفط تمثل درجة 60 فهر نهيت الحرارة القياسية).

[2] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي،جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص8.

[3] Mostefa Dibion, publication EL HINDISS ; « PETROLE » Union des ingénieurs, Alger, p15.

[4] يسرى محمد أبو العلا،نظرية البترول، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر ،2008 ، ص421.

[5] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص9.

[6] يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص422.

[7] فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، ط2، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة ،1992، ص64.

يرتبط العصر البترولي من خلال استخدام زيت الحوت في الإضاءة ذي التكلفة المرتفعة مما دفع إلى البحث عن مصادر بديلة، وفي عام 1847 نجح "ينج الانجليزي" في تقطير النفط من الفحم، كما توصل فريق من العلماء الألمان إلى اختراع مصباح البرافين وهذا أول حدث في تاريخ الصناعة البترولية[1].

أول بئر عصري للنفط الخام قام بحفره المهندس الروسي (سيمونوف) عام 1848م شمال شرق باكو، إلا أن تاريخ النفط يؤرخ منذ أن وقع (صموئيل كير) على منبع للنفط أثناء قيامه بحفر بئر لاستخراج الملح في ولاية بنسلفانيا الأمريكية سنة (1865-1861) حيث باعه كعلاج لأمراض الكوليرا والسل وأمراض الكبد، هذا العلاج لفت انتباه (ادوارد دريك) يعمل لدى مجموعة من المستثمرين المغامرين الذين يبحثون عن الثروة، حيث قامت هذه الأخيرة بتسويق النفط بدل زيت الفحم أو زيت الحيتان لتكلفته المنخفضة.

من هنا بدأت أهمية النفط تتضاعف بمرور الزمن واحتل النفط تدريجيا المكانة التي كانت للفحم في الصناعات المختلفة[2].

كما قد أجريت العديد من الأبحاث والدراسات بالو.م.أ حول كيفية استخدام النفط لأغراض تجارية وأنشأ أول معمل تكرير النفط الخام بمدينة تبسرج حيث كانت في بادئ الأمر الكميات منخفضة لا تفي بحاجات الاستهلاك نتيجة زيادة الطلب على بيوت الإضاءة والتشحيم.

بعدما كان النفط يقتصر استخراجه من الآبار السطحية توصلت الأبحاث إلى استخراجه من باطن الأرض عام 1859 حيث أنه في عام 1860 توصلت الو.م.أ إلى حفر 84 بئرا أنتجت حوالي 75 طن من النفط الخام، وأخذت صناعة النفط في الانتشار خاصة في أوربا نتيجة الثورة الصناعية وذلك بغية:

-تخفيض حجم النفقات الكلية لاستخراج النفط وذلك بتوفير وسائل النقل مما يترتب عليه زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الأرباح.

[1] يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص464.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط،ط1، دار حياء التراث العربي للطباعةوالنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص13-14-15.

-زيادة نسبة الاستثمار في مجال الصناعة النفطية.

-ارتفاع الطلب العالمي على النفط نتيجة التقدم الاقتصادي والتوسع الصناعي[1].

المطلب الثالث:نشأة وتكوين النفط

لقد عرف الإنسان منذ القدم حوالي 5000 سنة قبل الميلاد واستخدمه في العديد من جوانب حياته وذلك في العديد من مناطق العالم المختلفة كمنطقة فارس بإيران ومنطقة العراق والصين إلا أنه لم يتمكن من معرفة النفط إلا بعد فترات متأخرة وهي فترة العصر الحديث في أواخر القرن التاسع عشر هذه الفترة التي تميزت بازدهار وتطور العلوم والمعارف التي بدأت باستغلال النفط هذه الثروة الحيوية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي والصناعي[2].

إن أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة اختلفت وتباينت فيه الكثير من الآراء أو النظريات من قبل الجيولوجيين والكيميائيين،حيث أن هذه النظريات المختلفة التي ظهرت لتفسير نشأة النفط لم تستطيع أن توضح كل الحقائق كما أنها لم تسلم من الانتقادات.

1-النظرية العضوية: تؤكد هذه النظرية أن مادة المصدر الأولية للنفط (البروتوبترول) (PROTOPETROLEUM) هي مادة عضوية تكونت من بقايا بعض الكائنات الحيوانية أو النباتية خاصة بقايا الأحياء البحرية الدقيقة التي تكون قد تجمعت مع بقايا كائنات أخرى في قاع البحار والمحيطات واختلاطها برمالها والرواسب المعدنية، حيث أن هذه المواد العضوية غنية بالكربون والهيدروجين وهما العنصران الأساسيان في تركيب النفط كما يحتوي على البورفيرين والنيتروجين.

هذه المواد العضوية لقد تحولت نتيجة للضغوط الهائلة والارتفاع الكبير لدرجة الحرارة في باطن الأرض وبفعل تحركات القشرة الأرضية إلى صخور رسوبية سميت بصخور المصدر، حيث أنه في ثنايا هذه الصخور الغنية بالبقايا العضوية تحولت إلى مواد هيدروكربونية تكون منها النفط الخام والغاز

[1] يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص404.

[2] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص10.

الطبيعي، حيث أن النفط بفضل الضغط العالي والحرارة والتفاعلات الكيميائية يتقطر من الصخور الكربونية إلى المناطق الباردة بين الطبقات[1].

2-النظرية الغير عضوية (اللاعضوية):تعتبر هذه النظرية من أقدم وأولى النظريات التي تفسر أصل تكون النفط وكيفية تجمعه، حيث أن هذه النظريات تجمع على أن النفط يتكون في باطن الأرض نتيجة للتفاعلات الكيميائية بين العناصر اللاعضوية من خلال تفاعل عنصر الهيدروجين مع الكاربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، حيث نشأ من اتحادهما مادة تشبه الأستيلين والتي تتحول إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية حسب هذه النظرية فإن أماكن تواجد النفط هي مكامن من الصخور النارية ويستشهد أنصارها بمكامن النفط الموجودة في المكسيك واليابان[2].

من أشهر افتراضات هذه النظرية ما ذكره الكيميائي الروسي (ميندليف) حيث أن تكوين الهيدروكربونات ناجم عن تفاعلات كيميائية بين كربيد الحديد المتواجد في باطن الأرض مع المياه الجوفية المرشحة تحت الضغط والحرارة، كما أنه هناك افتراض بأن تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي من شأنه تكوين الميثان.

3-النظرية المعدنية: هذه النظرية ترى بأن النفط معدني الأصل تكوينه ناجم عن تعرض بعض الرواسب من كربيدات الفلزات الموجودة في باطن الأرض مع بخار الماء، حيث يتكون من هذا التفاعل الهيدروكاربون غير المشبع (الأستيلين) إن الندرة الشديدة للرواسب الكربيدية تصعب من احتمال أن النفط المستخرج بكميات هائلة لا يزال موجودا في باطن الأرض، كما أن النفط لا يوجد في الصخور البركانية وإنما يوجد في الصخور الرسوبية فقط[3].

[1]نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص15-16.

[2]أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص11-12.

[3]أ نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص18.

المبحث الثاني: خصائص الطلب والعرض والاحتياجات العالمية للثروة النفطية

شهدت السوق النفطية تحولات مهمة منذ نشأتها وتبرز أهميتها لما لها من علاقة وطيدة بالنمو الاقتصادي، حيث أن هناك اقتصادية واضحة بين العرض والطلب من أي سلعة فكلما زاد الطلب زاد العرض والعكس صحيح وإلا فإن السعر سينهار وفي حالة النفط الذي يعد سلعة اقتصادية غير مرنة الطلب وذلك لعدم وجود بديل عنه في كثير من مجالات الحياة، وبهذا فإنه يأخذ أهميته وبعده الاستراتيجي وذلك بعد فشل الدول الصناعية الكبرى في ايجاد بديل آخر عن النفط على الرغم من التقدم التكنولوجي، الأمر الذي جعلها تضغط على أوبك من أجل المزيد من الاستكشافات والتنقيب[1].

المطلب الأول: مميزات الطلب العالمي على النفط

يعتبر الطلب على النفط الخام من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث أنه من الملاحظ أن خبراء النفط عند تنبؤهم بأسعار النفط المستقبلية يستندون إلى الكميات المتوقع طلبها من النفط مستقبلا.

1-مفهوم الطلب العالمي على النفط:

يتحدد الطلب على النفط بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذا المورد ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صور منتجات بترولية، ويعتبر الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي أسعارها تتضمن قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها ومن ثم أسعار تلك المنتجات التي من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط[2].

[1] رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2014-ص413-414.
[2] هاشم علوان حسين السامرائي، عبد الله محمد جاسم، جامعة بغداد، 1992، ص320.

ويرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره.

وتتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بكونها شبه معدومة، وهذا ناتج أن أي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدى القصير لأن المستهلك يكون مرتبط بإشباع حاجته الضرورية من النفط الخام ولا يكون في إمكانه تقليص الطلب عليه في فترة قصيرة، وفي حالة انخفاض السعر فإن المستهلك يحاول زيادة طلبه على النفط بمقدار طاقته التخزينية،وعلى هذا الأساس يكون التغير في الطلب على النفط أقل من التغير في السعر في المدى القصير.

يرتكز الطلب على النفط عالميا في الدول الصناعية ومناطق عدة أهمها أمريكا الشمالية أوربا وشرق آسيا حيث تعتبر من أكبر المستوردين للنفط وذلك حسب درجة تقدمها الاقتصاد وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (1-1): تطور الطلب العالمي على النفط الخام خلال الفترة 2000-2007 بحسب المناطق:

الوحدة:مليون برميل يوميا

الدولة /السنوات	2004	2005	2006	2007
الولايات المتحدة الأمريكية	20,73	20,80	20,69	20,70
كندا	2,30	2,30	2,26	2,33
استراليا ونيوزيلندا	1,05	1,07	1,07	1,09
اليابان	5,29	5,31	5,16	4,97
كوريا الجنوبية	2,16	2,19	2,17	2,21
فرنسا	2,01	1,99	1,96	1,94
ألمانيا	2,67	2,65	2,66	2,47
إيطاليا	1,79	1,75	1,73	1,68
بريطانيا	1,80	1,83	1,82	1,76

روسيا	4,04	4,07	4,21	4,28
الصين	6,44	6,72	7,20	7,58
دول أخرى	32,05	32,97	33,77	34,53
مجموع الطلب العالمي على النفط الخام	82,33	83,65	84,70	85,54

المصدر :الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية

www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/appc.htm

ومن هذا الجدول يتبين لنا أن الطلب على النفط الخام في أهم الدول الصناعية الكبرى وبعض الدول النامية الصاعدة خلال الفترة 2007/2004 هو في حدود 60% من الطلب العالمي كما أن تغير الطلب على النفط في هذه الفترة صغير جدا وهذا ما يؤكد قلة مرونته في المدى القصير.

2-العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط الخام:

يتحدد الطلب على النفط الخام بحسب حاجة الدول المستهلكة له والمتمثلة في دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية (دول وكالة الطاقة الدولية) وتعتبر الو.م.أ أكبر مستهلك في المجموعة والعالم، بالإضافة إلى الحاجة المتنامية لمجموعة الدول الآسيوية الصاعدة من الدول النامية كالهند والصين، وحاجة روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وفي المجموع تستهلك هذه الدول حوالي 80% من الاستهلاك العالمي للنفط الخام، وهذا ما يجعلها مؤثرة على السوق العالمية النفطية.

ومما سبق ذكره فإن الطلب على النفط الخام يتأثر بالعديد من العوامل التي تساهم فيها هذه الدول بشكل كبير وهي كالآتي:

أ-معدل النمو الاقتصادي: يعتبر النفط أساسيا في العملية الإنتاجية وتعتمد عليه عملية التطور الاقتصادي حيث أن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي ويعكس الطلب العالمي على النفط مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم[1].

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص153.

كما أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، حيث تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة حيث تشهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 7'4% عام 2000 ليرتفع إلى 5,9% عام 2004 وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط حيث شهد ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75,7 مليون برميل عام 2000 وبلغ 82,2 مليون برميل عام 2004، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي[1].

ب–سعر النفط الخام: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط الخام، وتكون العلاقة بينهما عكسية حيث أنه تاريخيا كل انخفاض في سعر النفط تقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة، كما يوجد اختلاف في قاعدة تحديد سعر النفط من خلال محاولة الدول المنتجة له جعله سلعة استراتيجية وقاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع ونظرا التنوع التكاليف في الصناعة النفطية حيث أنه كلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة يرتفع الحد الأدنى لسعر النفط، حيث تعمل الدول المستهلكة على اعتبار النفط سلعة عادية يتحدد سعرها وفق قانون العرض والطلب الذي بإمكانها التأثير عليه وذلك من أجل بقاء الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصاداتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليه[2].

ج–المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد حجم الطلب على النفط،ويزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف يرتفع أيضا الاستهلاك العالمي من النفط، كما يرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة[3].

---

[1] حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص31.

[2] المكرطار فائزة، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية،مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2000، ص147.

[3] حاج بن زيدان،مرجع سبق ذكره، ص32.

كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى في سنة 2005 التي أدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط.

د–النمو السكاني: يعتبر تأثير النمو السكاني على الطلب على النفط عاملا أساسيا حيث كلما كان عدد سكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد.

بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي،فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من النفط العالمي، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من النفط العالمي[1].

المطلب الثاني: خصائص العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط بحيث أنه يؤثر عليه بطريقة مباشرة، فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح.

1–مفهوم العرض النفطي:

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة وذلك بغية تلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق،ويتمثل العرض النفطي في كل من النفط المنتج كما قد يضاف له جزء من الاحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، كما أن طبيعة النفط تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدود وذلك نظرا للعقبات التالية:[2]

–عقبات فنية خاصة بالطاقة القصوى للإنتاج والتخزين والنقل.

[1] صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة،الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر ، 2000، ص5.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص115.

-عقبات اقتصادية متعلقة بنقص الاستثمارات النفطية في المدى القصير.

-محاولة الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة بغية الإبقاء على استقرار.

يرتكز إنتاج النفط وعرضه في البلدان النامية من خلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة خارج أوبك،هذا ما يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في جانب العرض النفطي،والجدول التالي يمثل تطور العرض النفطي العالمي حسب المناطق.

الجدول رقم (1-2):تطور عرض النفط الخام حسب بعض المناطق خلال الفترة 2004-2007

الدولة /السنوات	2004	2005	2006	2007
الو.م.أ	8700	8322	8331	8457
الخليج العربي وإيران	22997	23892	23631	23109
دولة منظمة أوبك	34449	36092	35832	35421
دولة منظمة أوبك	23711	24709	24608	24277
العرض العالمي	83105	84582	84544	84440

المصدر:الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية:

www.era.doe.gov/emev/ipsr/sonrce4.htm/

يتضح من هذا الجدول أن أغلب الإنتاج والعرض النفطي يأتي من الدول العربية ومن دول منظمة أوبك، كما أن العرض النفطي يتغير بنسبة قليلة.

2-محددات العرض النفطي في الأسواق العالمية:

بالرغم من أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتبر أهم عارض للنفط في السوق العالمية إلا أن الشركات النفطية العالمية تعتبر المتحكم الحقيقي وذلك لتوفيرها لاستثمارات ضخمة في الصناعة النفطية.

ويتأثر العرض النفطي بالعديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض ومن أهم العوامل:

أ-الطلب على النفط:

انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض يعد الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، بحيث أن رفع المنتج من عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية متحدد وفق ارتفاع الطلب، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك ينفع بالمنتج إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط وبالتالي فإن تلك العلاقة بين الطلب والعرض هي علاقة طردية متداخلة فكل منها يؤثر على الآخر ومنه فإن العوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس على الأسعار مباشرة، كما أن الاستقرار السياسي وعامل المناخ كلها تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد الكميات المعروضة.

ب-الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية:

تعتبر الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية لزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة، فالدول المنتجة من خارج أوبك كثفت هذه العميلات وذلك بعد تضررها من تخفيض العرض النفطي لدول أوبك في أزمة سنة 1973.[1]

وحسب إحصائيات 2005 فإن الاحتياطات النفطية التي تستخرج يوميا تقدر ب 55 مليون برميل،وبهذا المعدل سوف يواجه العالم عجزا سنة 2020 في المعروض النفطي يقدر بحوالي 19 مليون برميل يوميا[2].

ج-تكلفة الإنتاج:

هناك علاقة عكسية ما بين تكلفة استخراج النفط وتكريره والكميات المعروضة منه بحيث كلما زادت التكلفة تقلصت الكميات المعروضة منه وذلك لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض

[1] بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الجزائر (3)، 2002، ص43.

[2] جمعة رضوان،تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات،حالة الجزائر 1970-2004، مذكرة ماجيستير غير منشورة تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007، ص42.

جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه، وعلى هذا الأساس يزداد الطلب على النفط العربي ذو الجودة العالية، لأن تكاليف استخراجه وتكريره أقل بكثير من أنواع أخرى من النفط.

د–سعر النفط الخام:

تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه وبالتالي انخفاض الأسعار، وهناك علاقة طردية ما بين أسعار النفط والعرض النفطي فكلما ارتفعت الأسعار تؤدي إلى تشجيع الدول المنتجة إلى رفع من قدرتها الإنتاجية وزيادة عرضها النفطي من أجل الحصول على موارد أكبر لما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية والعكس صحيح[1].

هـ–السياسات النفطية للدول المنتجة:

انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط،نلخصها في الآتي:

- سياسة تغليب المتطلبات المالية (1985/1973): توازن هذه السياسة العرض البترولي بحيث يكون مناسبا مع الطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر على العرض.
- سياسة تغليب السوق (1999/1986): تكون من خلال تغليب حصة السوق على حساب العرض النفطي أي عدم خلق توازن بين العرض والطلب عليه وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة استعادة حصتها السوقية والتي فقدتها مسبقا في الثمانينات
- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من سنة 2000): تقوم هذه السياسة بجمع السياستين السابقتين بحيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول أوبك حسب وتيرة ارتفاع أو انخفاض الأسعار[2].

[1] حمادي نعيمة،تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، 2009/2008، ص 75.

[2] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص64.

المطلب الثالث: تطور الاحتياجات العالمية للثروة النفطية

هناك عدة مصادر للطاقة التي يحتاج إليها الاقتصاد العالمي في سبيل تحقيق تقدمه ونموه، وتنقسم هذه المصادر إلى استهلاك كل من النفط الخام، استغلال الفحم الحجري، استعمال الغاز الطبيعي واستغلال الطاقة النووية والكهربائية وكذلك الاستفادة من الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية ،طاقة الرياح، الطاقة الكهربائية....)[1]من كل مصادر الطاقة المتنوعة تعتبر الثروة النفطية في الوقت الراهن أهم المصادر الطاقوية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي، وذلك بحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) سنة 2009 ومن خلال الشكل رقم (1) فإن النفط يستحوذ على 41,3% أي بمقدار 3350 مليون طن من النفط، وحسب التوقعات المستقبلية لهيكل الاستهلاك الطاقوي العالمي يتوقع أن ينمو الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية بنسبة 40% على مدى العقدين المقبلين[2].

الشكل رقم (1-1): مكانة البترول ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة (1973-2009)

الوحدة: %

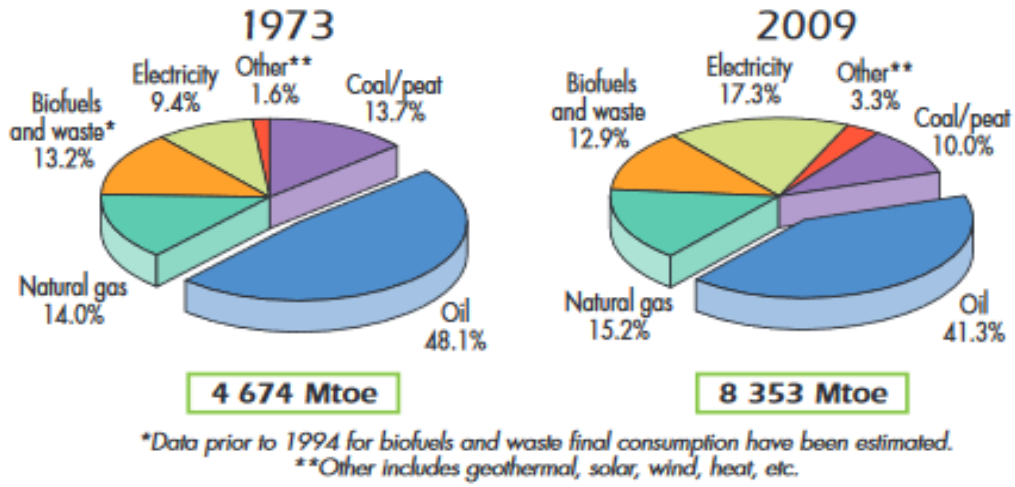

Source : **International EnergyAagency**, **Key World EnergyStatistics 2011 page 28**.

[1]أيان راتليح، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي-ترجمة مازن الجندي، ط1، الدار العربية للعلوم بيروت، لبنان، 2006، ص30.

[2]وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-حالة الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشور-جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص50.

كما توقع تقرير بريتش بتروليوم بأن يأتي النمو حصريا من الاقتصاديات الناشئة خارج منظمة التعاون والتنمية،كما ستكون الدول الأسيوية غير الأعضاء في المنظمة (الصين، الهند) مسؤولية تقريبا عن نحو ثلثين من نمو الاستهلاك في الدول غير الأعضاء في المنظمة على مدى العشرين سنة المقبلة وعن أكثر من ثلاث أرباع النمو العالمي الصافي على النفط[1].

الجدول(1-3):تطور الطلب العالمي على النفط للفترة 2006-2011:

الوحدة: مليون برميل /يوميا.

السنوات / المنطقة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
منظمة التعاون والتنمية	49,6	49,4	47,6	45,7	46,2	45,8
أمريكا الشمالية	25,4	25,5	24,2	23,3	23,8	23,6
أوربا الغربية	15,7	15,5	15,4	14,7	14,6	14,3
المحيط الهادي	08,5	08,4	08,00	07,7	07,8	07,9
البلدان النامية	23,6	24,8	25,6	26,2	27,0	27,7
الاتحاد السوفياتي سابقا	04	04	04,1	04	04,1	04,2
دول أوربا الأخرى	0,9	0,8	0,8	0,7	0,7	0,7
الصين	07,2	07,6	8,0	08,3	09	09,4
إجمالي الطلب العالمي	85,3	86,6	86,1	84,9	87	87,8

Source : **opecbulletin**,**mars**, **avril 2012 Kuwait host 13 IEF**, **page93**, **sur le site** :**http**//**www** .**Opec**.**Org**

ومن خلال الجدول (1-3) نلاحظ بأن الطلب العالمي سنة 2007 قد سجل ارتفاعا من 85,3 مليون برميل يوميا إلى 86,6 مليون برميل يوميا سنة 2006 بمقدار 1,3 مليون برميل يوميا أي بنسبة ارتفاع قدرها 1,50% لينخفض بعد ذلك الطلب العالمي على البترول لسنتين متتاليتين وهما سنتي 2008-2009 ويرجع هذا الانخفاض في الطلب العالمي على الثروة النفطية إلى أزمة

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار الأعضاء،جانفي 2012، ص9.

الرهن العقاري التي أصابت اقتصاديات الدول المتقدمة ليعاود بعدها الطلب العالمي على النفط ارتفاعه سنة 2010 بحوالي 2,5%[1].

الشكل رقم (1-2): الطلب العالمي للطاقة حسب أنواعها المختلفة لسنتي 2010-2040

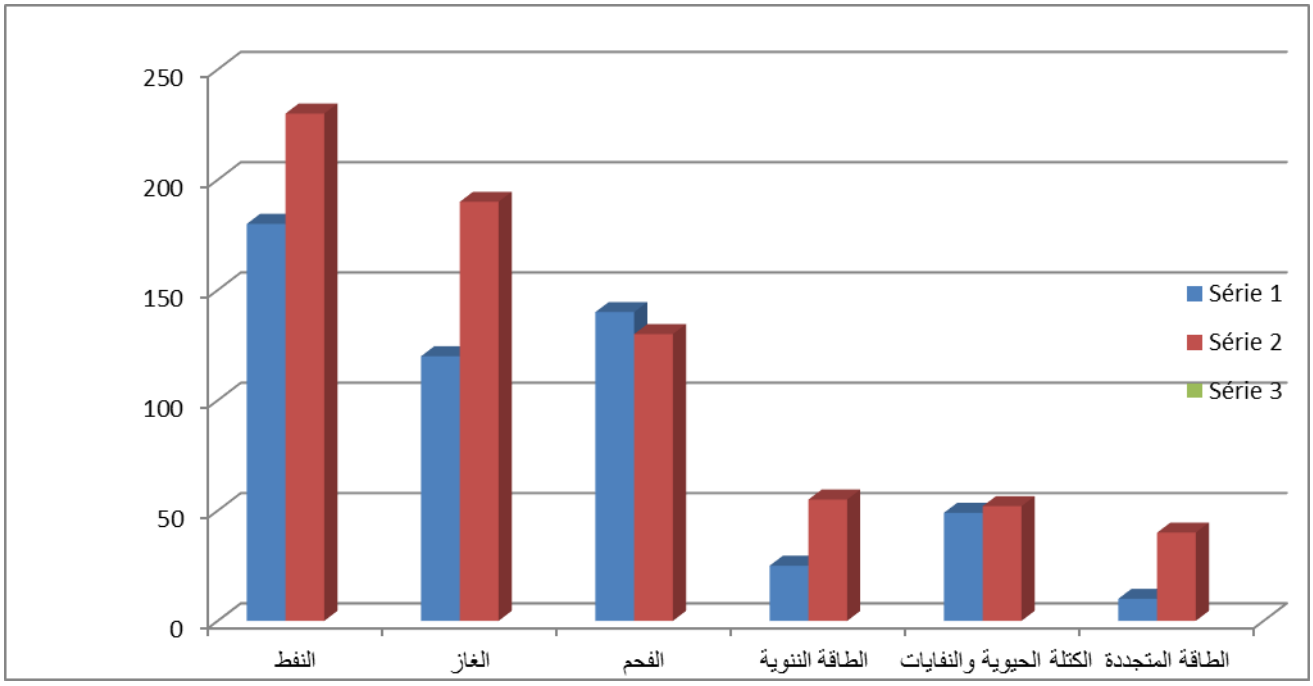

Source : international energyagency the outolook for energyaview to 2040 version 2012. OP.cit page 08.

الجدول التالي (1-4): يوضح التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على الطاقة حسب المناطق الجغرافية إضافة على توقعات الطلب العالمي على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى حتى آفاق 2040.

الوحدة: كواديريولون وحدة حرارية بريطانية

[1] التقرير السنوي الثامن والثلاثون (38) لسنة 2011،للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،ماي 2012، ص45.

المنطقة	الطلب العالمي كوادريليون وحدة حرارية بريطانية					متوسط التغير السنوي			التغير %			الحصة من الإجمالي		
	1990	2000	2010	2025	2040	2025-2010	2040-2025	2040-2010	2025-2010	2040-2025	2040-2010	2010	2025	2040
إجمالي العالم	360	415	525	633	692	1.3%	0.6%	0.9%	21%	9%	32%	100%	100%	%100
منظمة التعاون والتنمية	189	224	227	234	224	0.2%	-0.3%	-0.1%	3%	4%	-2%	43%	37%	32%
خارج منظمة التعاون والتنمية	171	191	298	400	469	2%	1.1%	1.5%	34%	17%	57%	57%	63%	68%
إفريقيا	17	22	29	44	62	2.9%	2.2%	2.6%	55%	39%	115%	5%	7%	9%
أسيا والمحيط الهادي	91	125	205	267	301	1.8%	0.8%	1.3%	30%	12%	47%	39%	42%	43%
الصين	33	44	102	132	138	1.7%	0.3%	1 ?0%	29%	4%	35%	19%	21%	20%
الهند	13	19	28	45	61	3.3%	2.1%	2.7%	62%	37%	122%	5%	7%	9%
أوربا	74	79	81	82	78	0.1%	-0.3%	-0.1%	2%	4%	-3%	15%	13%	11%
الاتحاد الأوربي	68	72	73	73	69	0%	-0.4%	-0.2%	0%	6%	-6%	14%	12%	10%
أمريكا اللاتينية	15	20	26	36	45	2.2%	1.5%	1.8%	39%	24%	73%	5%	6%	7%
الشرق الأوسط	11	18	30	42	51	2.3%	1.3%	1.8%	41%	21%	71%	6%	7%	7%
أمريكا الشمالية	95	114	113	118	112	0.3%	-0.3%	0%	4%	4%	-1%	22%	19%	16%
و.م,أ	81	96	94	96	90	0.1%	-0.4%	-0.2%	2%	6%	-5%	8%	15%	13%
روسيا /قزوين	57	38	42	43	43	0.3%	0%	0.1%	4%	1%	3%	02%	07%	6%
الطلب على الطاقة حسب النوع في العالم														

النفط	136	156	177	206	220	1%	0.4%	0.7%	16%	7%	24%	34%	32%	32%
الغاز	72	89	115	157	186	2.1%	1.1%	1.6%	37%	18%	62%	22%	25%	27%
الفحم	86	90	138	148	130	%0,5	-0.8%	-0.2%	7%	-12%	-6%	26%	23%	19%
الطاقة النووية	21	27	29	37	55	%	2.7%	2.2%	29%	50%	94%	5%	6%	8%
الكتلة الحيوية والنفايات	36	41	48	53	53	%	0%	0.3%	10%	0%	10%	9%	8%	8%
الطاقة الكهرومائية	07	09	12	15	18	%	1/2%	.5%	32%	20%	58%	2%	2%	3%
الطاقات المتجددة	01	03	07	17	30	%	3.7%	5%	154%	73%	338%	1%	3%	4%
المجموع	360	415	525	633	692	%	0.6%	09%	21%	9%	32%	100%	100%	100%

Source: **international energy**, **the outlook for energy**: **avieuto 2040**, **version 2012 sur le cit**: **http//www.Exxon mobil.Com/energy outlook page 49**.

من خلال الجدول رقم (1-4) والشكل رقم (1-2) نلاحظ أن الطلب على النفط يواصل ارتفاعه حتى آفاق 2040 بارتفاع قدره 24% في مجمل الفترة 2010-2040 وهذا ما يؤكد بأن الثروة النفطية ستبقى أهم الثروات الطاقوية على الإطلاق حتى أنها تستحوذ على 3/1 من حجم الاستهلاك العالمي للطاقة ومع إضافة الغاز الطبيعي تصبح المحروقات تسيطر على 60% من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة في حين أن الطاقة المتجددة (الطاقة الكهربائية) تغطي فقط 7% من مجمل الاستهلاك العالمي في آفاق 2040 وبهذا نستنتج أن النفط هو عصب الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الغربي خصوصا.

المبحث الثالث: ماهية تسعير النفط والعوامل المؤثرة فيه

في النظرية الاقتصادية أي سلعة يتحدد سعرها بموجب تفاعل قوى العرض والطلب السائدة في السوق ويعرف بالسعر التوازني حيث أنه يتوقف على طبيعة سوق السلعة وهي تتباين حسب خواصها وتندرج من سوق المنافسة الكاملة إلى سوق الاحتكار المطلق.

المطلب الأول: أنواع أسعار النفط

يشار إلى سعر النفط الخام بالقيمة النقدية لبرميل النفط حسب المقياس الأمريكي والمكون من 42 غالون[1] معبرا عنه بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن حركة الأسعار في السوق النفطية تكون كالآتي:

1-السعر المعلن (الرسمي):ظهر هذا النوع من الأسعار في عام 1880 في الو.م.أ بعد الاحتكار المطلق للسوق النفطية من قبل روكفيلر المطلق حيث كانت هذه الشركة الوحيدة التي تحدد سعر النفط دون أن يكون للغرض والطلب دور في ذلك[2].

2-السعر المتحقق: هو السعر المعلن مطروح منه الحسمياتوالخصميات أي هو عبارة عن تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل وذلك لبعض المشاكل الناجمة عن نوعية النفط كما يلي:[3]

أ-حسميات الموقع الجغرافي: يخص الدول النفطية التي لا تتمتع بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير نفطها الخام مباشرة إلى السوق النفطية.

ب-حسميات المحتوى الكبريتي: يكون مقابلا للنفط ذو المحتوى الكبريتي المرتفع ومستوى الشوائب العالي.

ج-حسميات درجة الكثافة: تعطى نسبة عالية لمشتري النفط الثقيل ونسبة أقل لمشتري النفط الخفيف.

---

[1] الغالون:وحدة قياس السوائل.

[2] سالم عبد الحسن رسن،اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية،ط1، طرابلس،ليبيا، 1999، ص190-191.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص103.

د–حسميات قناة السويس: تخص الدول التي تصدر نفطها للسوق النفطية دون المرور على قناة السويس.

3–سعر التكلفة الضريبية: يتمثل في كلفة الإنتاج مضاف إليها عوائد الحكومة المتمثلة في الضريبة والريع أي أن السعر في هذه الحالة يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات نظير حصولها على النفط الخام[1].

4–سعر الإشارة: يأخذ هذا النوع من السعر اتجاهين هما:[2]

–سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه يمثل النقطة الوسطى بين السعرين،ويمكن التوصل إلى هذا السعر من خلال الاتفاق ما بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة.

–سعر الإشارة هو متوسط سلة من أنواع النفط المتقاربة درجة الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي حيث تشكل هذه الأخيرة مؤشرا لتسعير مجموعة من النفوط بحسب قرب أو بعد درجة كثافة النقود من نفط الإشارة[3].

5–السعر الفوري: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة آنية[4].

6–السعر الحقيقي: يمثل القيمة الحقيقية للسعر الاسمي أي هو السعر بعد خصم نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة[5].

7–السعر الاسمي: يعني القيمة النقدية للبرميل من النفط الخام معبرا عنه بالدولار الأمريكي[6].

---

[1] سالم عبد الحسن رسن،مرجع سابق ص 193.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، مرجع سابق، ص103–104.

[3] نفط الإشارة:النفط العربي الخفيف، نفط الأوبك،نفط غرب تكساس،نفط برنت، نفط بحر الشمال.

[4] سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، مرجع سابق، ص63/62.

[5] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق ص.104

[6] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص.104

8-الأسعار الآجلة: تتمثل في الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة[1].

المطلب الثاني: العناصر المؤثرة في تسعير النفط

تعد أسعار النفط من أهم الأسعار الدولية للسلع التجارية حيث تراقب هذه الأسعار جميع دول العالم ومؤسساته الاقتصادية سواء في الدول المنتجة أو المستهلكة وبالتالي فإن أسعار النفط تحدد وفقا لمجموعة من العناصر الأساسية المكونة للسوق النفطي أي أن السعر يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوة عرض وطلب هذه السلعة وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن Equilibrium State Marketprice

أولا-العرض والطلب والاحتياط النفطي:[2]

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، ولتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة في المناطق النائية، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج الأوبك فالموقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من 49 مليون برميل يوميا سنة 2002 إلى 66 مليون برميل يوميا عام 2025 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة (EIA) حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقا.

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص104.

[2] مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/02 مداخلة، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، ص201.

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف

والجدير بالذكر أن دول الشرق الأوسط تستحوذ على حوالي 57% من الاحتياطي العالمي المثبت حتى سنة 2025،كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموسا خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة الاكتشافات الجديدة حيث ارتفعت الاحتياطات من حوالي 644 بليون برميل 1980 إلى حوالي 1277 بليون برميل 2005 وقد بلغ 15,1 ترليون برميل سنة 2007 وحوالي 1,16 ترليون برميل سنة 2008[1].

ثانيا–التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط ما يلي:

1–منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):

أنشئت منظمة أوبك في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960 وذلك بناءا على دعوة العراق لتأسيسها حيث حصر هذا المؤتمر البترول من خمس دول هي: السعودية، العراق، الكويت، فنزويلا، إيران، وداء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي عام 1959 الذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية، انضمت قطر المؤسسين عام 1961، تبعتها ليبيا وإندونيسيا عام 1962 الإمارات العربية المتحدة عام 1967 والجزائر عام 1969، نيجيريا عام 1971 ،الإكوادور عام 1973 ثم الغابون عام 1975 وبهذا فإن المنظمة تضم حاليا في عضويتها إحدى عشرة دولة ومقرها فيينا عاصمة النمسا[2].

وهدفت هذه المنظمة إلى:[3]

–تحقيق الاستقرار في أسعار النفط الخام المصدر إلى السوق العالمية.

–تحسين شروط عقود الامتياز بين الحكومات والشركات.

[1]بن بوزيان محمد،عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أدار المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، ص201.

[2]ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 41، سنة 2008، ص72/71

[3]نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص142.

-تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء.

-الاهتمام دوما لمصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين دخل مستقر لها.

-التمسك بمبدأ تنفيق الريع وجعل الأسعار المعلنة الأساس في تحديد صافي الربح.

-تقنين الإنتاج وإيقاف أي تخفيض في الأسعار.

-إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة.

2-الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

هي هيئة مستقلة تأسست في نوفمبر 1974 ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لهدف تنفيذ برنامج الطاقة الدولي، أنشأت هذه المنظمة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956،وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لغرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه أوبك[1].

شملت هذه المنظمة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس،وارتفعت العضوية إلى 24 دولة[2]،وسعت هذه الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:

-تعزيز وسائل التغلب على انقطاع إمداد النفط وتحسينها.

-صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي.

-إرساء السياسات الترشيدية في مجال الطاقة في سياق أممي من خلال تعزيز علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الصناعية.

-إدارة نظام معلوماتي يعمل باستمرار في سوق النفط العالمي.

-تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.

[1] عبد القادر سيد أحمد،الأوبك ماضيها،حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص75.

[2] 24 دولة تضم:الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزيلاندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، فرنسا، اليونان، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

-تكوين خزان من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

3-العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة،حيث كانت للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دورأساسي في التأثير على أسعار النفط، كما قد تأثرت أسعار النفط في السوق النفطية العالمية بداية من التسعينات إلى غاية 2008 لمجموعة من الصدمات النفطية موزعة كالتالي:[1]

أ-الأزمة النفطية لعام 1973م: أطلق عليها اسم تصحيح الأسعار النفطية وإعادة تقييم البرميل بقيمته الحقيقية والتي كانت متدنية إلى مستويات قياسية حيث أنه في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز الزيادة من 3 إلى 12 دولار للبرميل الواحد أي ارتفاع الأسعار بنسبة 400%.

ب-الأزمة النفطية لعام 1979م: ارتفعت الأسعار في هذه المرحلة بشكل مفاجئ ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

ج-الأزمة النفطية لعام 1986: خلال هذه السنة انخفض سعر النفط بشدة ومع اقتراب فصل الربيع انطلقت حرب الأسعار شاملة بعد أن توقفت فترة من الزمن حيث انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.

د-الأزمة النفطية لعام1998: في نهاية التسعينات تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية أدت إلى تدهور أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل

[1] بوزيان محمد،عبد الحميد لخديمي، مرجع سابق، ص188-189.

هـ–الأزمة النفطية لعام 2004: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل،حيث وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار/برميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1978[1].

الشكلرقم (1–3): أثرالأحداثالجيوسياسيةعلىأسعارالنفطخلالالفترة 1972–2008.

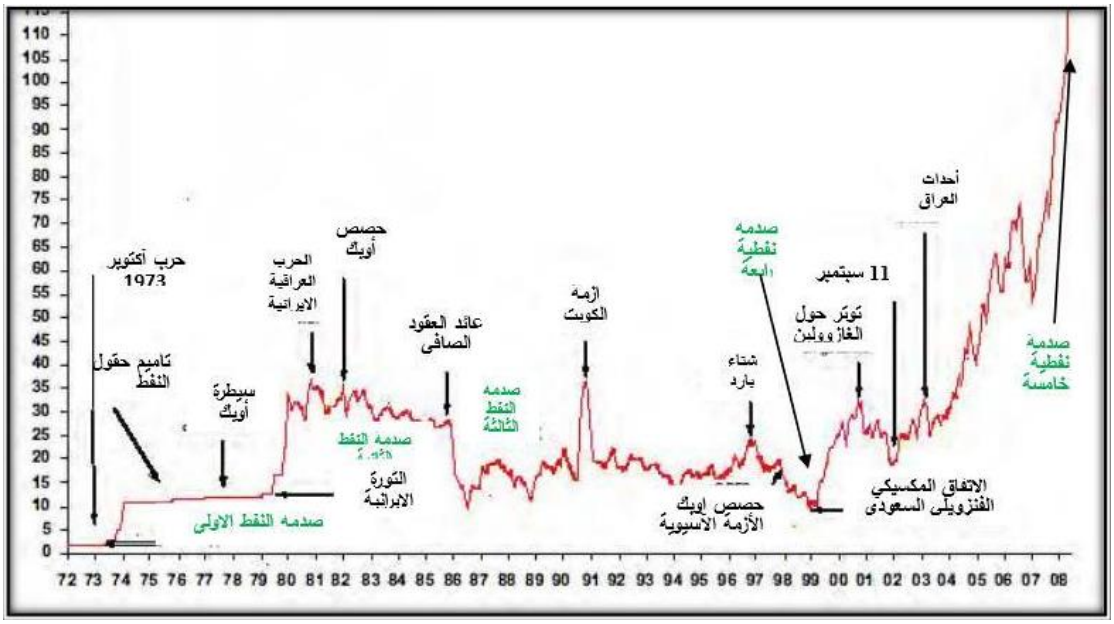

المصدر: جانبيير فافينك،التحدياتفيصناعةالنفطوالطاقة: الاحتياطاتوالأسعاروالبيئة،ندوةأكسفوردمنظورالطاقة: مسائلوتحدياتجديدة،النفطوالتعاونالعربي،المجلدالرابعوالثلاثون،العدد 127،خريف 2008،ص166.

و–الأزمة النفطية لعام 2014: انهيار الأسعار في هذه السنة مرده الحقيقي هو تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية، حيث أنه كان ينبغي على السعودية أن تلعب دور المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار إلا أنها لم تفعل ذلك لأن انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران وروسيا،وبالتالي فإن مسؤولية انهيار أسعار النفط في عام 2014 تقع على أجندة سياسة السعودية الخارجية والجدول رقم (05) يوضح كمية الإنتاج السعودي والأمريكي وعلاقته بأسعار النفط في الأسواق العالمية من 2008 إلى ديسمبر 2014.

[1] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2005، ص29.

الجدول (1–5): إنتاج النفط السعودي والأمريكي وأسعار النفط:

	الإنتاج الأمريكي (مليون برميل يوميا)	الإنتاج السعودي (مليون برميل يوميا)	سعر خام برنت (المعدل السنوي أو في نهاية الشهر)
2008	5,00	9,26	$96,94
2009	5,35	8,25	61,74$
2010	5 ,48	8,90	79,61$
2011	5,65	9,46	111,26$
2012	6,50	9,83	111,63$
2013	7,54	9,70	108,56$
يناير 2014	7,96	9,94	108,16$
أبريل 2014	8,22	9,70	108,63$
يوليو 2014	8,69	9,84	104,94$
أغسطس 2014	8,74	9,74	101,12$
سبتمبر 2014	8,90	9,64	94,67$
أكتوبر 2014	9,05	9,74	84,17$
نوفمبر 2014	9 ,02	9,64	71,89$
ديسمبر 2014	/	/	55,2 $

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

المطلب الثالث:تحديد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب:

يتحدد سعر النفط في المدى القصير بتوازن كل من قوى العرض والطلب على النفط في السوق العالمية، أما في المدى المتوسط والطويل فالميكانيزمات التي تحدد السعر يتعلق بمدى استجابة العرض والطلب النفطي للتغير في السعر،حيث أنه كلما طالت الفترة تحصل تغيرات على السعر، كما أنه يمكن لصحة التنبؤات حول هذه التغيرات أن تساعد على استجابة حسن من طرف المنتجين والمستهلكين في السوق النفطية.

1-تحديد سعر النفط في المدى القصير:

يتحدد سعر النفط الخام في المدى القصير بتوافق كل من العرض والطلب على النفط،حيث أنه في الفترة القصيرة لا تكون هناك استجابة لعرض النفط مع الطلب عليه للتغير في السعر حيث أن جزء ثابتا من السعر يتمثل في تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع وبعض الضرائب ،وبهذا فسعر النفط العالمي يتحدد مقارنة بأسعار أكثر الخامات النفطية تكلفة وهو خام برنت وخام غرب تكساس، وفي المدى القصير يكون الطلب على النفط متأثرا بالنشاط الاقتصادي ومخزون النفط وعامل المناخ، أما عرض النفط فلا يتأثر بالسعر لأن حجم الإنتاج يكون مرتبطا بقرارات الدولة المنتجة (السياسة النفطية) أما الشركات النفطية فتهتم بالمردودية ومن الصعب أن تقوم بتخفيض إنتاجها مع انخفاض الأسعار، حيث أنها تعمل على حث الدول المنتجة على زيادة إنتاجها للإبقاء على مداخيلها، وكل هذه العوامل تؤكد قلة مرونة عرض النفط للتغير في السعر في المدى القصير مهما تغيرت الأسعار نتيجة لقلة مرونة العرض والطلب على النفط للتغير في السعر في المدى القصير أدت إلى تطبيق طرق جديدة في تسويق النفط من خلال العقود النفطية طويلة الأجل التي تتداول في البورصات النفطية[1].

2-تحديد سعر النفط في المدى المتوسط والطويل:

يرتبط استجابة عرض النفط للتغير في السعر بهوية المنتج (دولة،شركة نفطية) حيث أنه لزيادة العرض في المدى المتوسط والطويل الأجل يجب الرفع من وتيرة استغلال الآبار، وكذلك العمل على حفر آبار جديدة، وكل هذه الإجراءات تأخذ وقتا طويلا، أما بالنسبة لتخفيض العرض فيقابل ذلك عدة صعوبات كتقليص مداخيل الصادرات وبالتالي الإضرار بميزان المدفوعات ولذلك يعمد المنتجون على مواصلة الإنتاج وتخزينه.ومن جانب الطلب على النفط فإنه يكون من أجل تحويله إلى منتجات مكررة حتى يسهل استعماله في الحياة اليومية، ومنه فإن استجابة التغير للسعر من طرف المستهلكين تكون متأخرة وتأخذ بعض الوقت.

[1] جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص40.

إن التنبؤ بالسعر في المدى المتوسط والطويل يكون صعب جدا وذلك نظرا لخضوعه لعوامل متشابكة ومتداخلة كما أنه يتم بواسطة النماذج القياسية والتحليلات الفنية الأساسية والتي تكون من خلال تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات وبناء النماذج التي تشرح هذه العلاقة وفي الأخير يتم إجراء محاكاة حول السيناريوهات المحتملة لتطور السعر وتأثيرها على السوق النفطية في المدى المتوسط والطويل الأجل[1].

3-تحديد السعر العادل للنفط الخام:

إن السعر الذي يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد نفطية جديدة تواكب زيادة الطلب العالمي على النفط ويحقق عوائد مجزية للشركات النفطية وتعويض مرضي للدول الصناعية لإبقاء السعر منخفض،كل هذا يجب أن يراعي في تقديره المبادئ التالية[2]:

-زيادة سنوية في السعر من أجل مواجهة التضخم المستورد

-بما أن النفط الخام مورد ناضب يتناقص بنمو الطلب العالمي عليه وهذا من خلال اتفاقية طهران 1971 إلا أنها لم تعد سارية المفعول.

-تصحيح سعر النفط حسب القيمة الحقيقية للدولار الذي يسعر النفط به وهذا ما أقوته اتفاقية جنيف الأولى 1972 وجنيف الثانية 1973.

وبما أن النفط سلعة وثروة طبيعية ناضبة لا تخضع لقوانين المنافسة الحرة،كما أن سعر النفط يجب أن يتضمن أكثر من عنصر التكلفة وهو التعويض عن نضوب الثروة وهذا وفقا لما أقرته اتفاقية الجات (GATT) والمنظمة العالمية للتجارة (OMC) من خلال المادة 20 التي ترخص لمنتجي الثروات الناضبة فرض قيود على إنتاجها وتصديرها بغية إرشاد استهلاكها والحفاظ عليها عند تدهور الأسعار.

[1] المكرطار فائزة، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص327.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل الأول من الدراسة والذي خصص ليكون كمدخل عام لاقتصاديات النفط، اتضح بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية في العالم،وتعد الصناعة النفطية من أضخم الصناعات عالميا لما تتطلبه من استثمارات مالية، تكنولوجية، تقنية وإنسانية وترتكز هذه الثروة النفطية أساسا في دول الشرق الأوسط بحوالي ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط، كما أن دول الأوبك تستحوذ على ما يزيد عن ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي، وهو ما جعل منظمة الأوبك من أهم الفاعلين في السوق النفطية العالمية وفي الاقتصاد الدولي.

ومن خلال هذا الفصل اتضح لنا بأن الدول الصناعية الكبرى تسعى لتجنب الوقوع في أزمة نفطية مثل التي حدثت في عام 1973م فقامت بعدة إجراءات وسياسات بهدف توجيه الأسعار والتحكم في سوق النفط وذلك عبر اتفاقيات ذات طابع ابتكاري كما اتضح من خلال دراسة العرض والطلب عدم إمكانية المنافسة السعرية في صناعة النفط بسبب ضخامة النفقات الثابتة مقارنة بالنفقات المتغيرة وبما أن النظرية الاقتصادية تنص على أن الإنتاج يبقى ما دامت الأسعار التنافسية تغطي النفقات المتغيرة لكن من المستحيل تحقيقه وبالتالي فإن الابتكار الطبيعي هو الحل الأنسب في سوق النفط.

الفصل الثاني:

صدمة أسعار النفط على الاقتصاد العالمي ونظرية العلة الهولندية

تمهيد:

تعتبر صناعة النفط العالمية المصدر الرئيسي للطاقة في العالم منذ 1950 حتى يومنا هذا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة النووية والطاقات المتجددة، كما يتوقع أن تبقى كذلك خلال العشرين سنة القادمة حسب نتائج آخر البحوث التي أجريت في مجال الطاقة والاقتصاد.

إن دراسة المسائل المرتبطة بآثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والتطرق إلى الاقتصاديات المنتجة والمستهلكة واحتلال التوازن في السوق النفطي يتطلب تفصيل وافي في خصائص ومميزات عرض والطلب على النفط لأنها تختلف إلى حد بعيد عن مثيلاتها من المواد الأولية الأخرى، كما أنها قد تساعدنا في فهم أسباب الارتفاعات الحادة في أسعار النفط بالإضافة إلى تفسير صعوبة تحقيق مستوى التوازن العام في السوق.

كما تطرقنا إلى نموذج العلة الهولندية من خلال دراسة تاريخها وأسباب ظهورها والنماذج المفسرة لها من أجل إيضاح المشكلة التي تقع فيها مختلف الدول النفطية التي تقبع في ظل التخلف والتبعية.

المبحث الأول: الأزمات السعرية وآثارها على توازن سوق النفط

الأزمات السعرية في صناعة النفط هي عبارة عن اختلال مفاجئ في توازن السوق مما يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، وتقع نتيجة تأثر محددات العرض والطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق مثلما حدث في الفترة (1970-1979) أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال والتغيرات الجيوسياسية[1].

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية عند ارتفاع الأسعار

من أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط تقع على الاقتصاد العالمي ويتكرر فيها كل مرة سعر النفط في السوق، وبالتالي سوف نعتمد في تحليلنا إلى موجز لأهم الآثار التي أعقبت أزمة الطاقة الأولى والتي لها ميزات خاصة حيث شملت هذه الأزمة كل من الاقتصاديات الغربية والنامية على حد سواء في كل ما يلي:

أولا: الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط:

مع ظهور الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط شهد العالم تحولا جذريا في نمط المدفوعات الدولية هذا ما جعل من الدول الصناعية الكبرى مركزا أساسيا للعجز المقابل لهذه الفوائض المالية حيث بلغ مقدار العجز حوالي 35 مليار دولار في عام 1974 أي هذه الفترة تعد فترة الصدمة الأولى لارتفاع أسعار النفط بنسبة 400 بالمائة خلال عام (1973-1974) كما عرفت الدول النامية غير المصدرة للنفط عجزا قدره 20 مليار دولار في الفترة نفسها مقابل ذلك عرفت الدول المنتجة والمصدرة للنفط فائضا صافي قدره 65 مليار دولار، وقد عارضت الدول المتقدمة هذا الاتجاه وبدأت تلقي تبعات الأزمة التي لحقتها في العلاقات الدولية النقدية على عاتق هذه الفوائض المالية للدول النفطية.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص27.

ومن هنا ظهرت فكرة إعادة تدوير الفوائض المالية إلى البلدان الصناعية الكبرى من خلال شبكات المقايضة[1] أو من خلال الأسواق المتداولة في أسواق المال في الو.م.أ وأوربا[2].

وقد أدى تراكم فوائض البترودولار خلال الفترة (1973-1981) مشكلة ذات جانبين:

الأولى: الدعوة للمحافظة على الثروة النفطية والخدمة استخراج النفط من أجل الاستعمال العقلاني لهذه الثروة الناضبة، كما أن تراكم الفوائض المالية بدون اعتبار لاحتياجات التنمية الحالية والمستقبلية في الدول المصدرة للنفط بالإضافة إلى تآكل القدرة الشرائية للفوائض المالية جراء التضخم وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

الثاني: اعتبرت فوائض البترودولار العربية ذات أجل متوسط فحسب لأنها مرتبطة بالقدرة المحدودة لاقتصاديات الدول العربية النفطية على استيعاب العائدات النفطية[3].

ثانيا–التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي:

حسب الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان فإن ظاهرة الركود التضخمي هي الحالة التي يكون فيها معدل التضخم مرتفع ومعدل البطالة مرتفع حيث هذا سوف يؤدي إلى انتقال نسبة من السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين من خلال الإنفاق الحكومي المباشر (المساعدات، الدعم، الأمن) ومن خلال الجدول رقم (2-1) يظهر الأسعار الرسمية والحقيقية للنفط (1973-2003):

[1]من خلالها يتم تبادل الائتمان قصير الأجل بين البنوك المركزية لحماية أسعار الصرف من التقلبات المفاجئة.
[2]محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص35.
[3]www.moqatel.com/openshare/behoth/ektesad8/petrol/sec04.doc-cvt.htm

الجدول رقم(2-1): الأسعار الرسمية والحقيقية للنفط (1973-2003)

السنة	أسعار النفط الاسمية (دولار/ برميل)	أسعار النفط المعدلة لسعر الصرف والتضخم (دولار/برميل)
1973	3,05	3,05
1974	19,73	9,68
1979	17,25	9,04
1981	32,51	15,55
1982	32,38	15,93
1986	13,53	5,50
1990	22,26	6,38
1994	15,53	4,22
1998	12,28	3,19
2000	27,60	7,78
2002	24,36	6,55

المصدر: توبي شيللي، النفط، العبيكان، ط1، المملكة العربية السعودية، 2010، ص42.

هذا الجدول يظهر مخاطر الأرصدة البترولية لدى دول الأوبك وذلك من خلال محاولة الدول الرأسمالية إبراز الآثار السلبية التي نتجت عن زيادة أسعار النفط وأهمها التضخم والركود التضخمي، فبالنسبة للتضخم عادة ما يربط مباشرة بارتفاع سعر النفط باعتباره المسؤول الأساسي عن التضخم.

ثالثا-العجز في موازين المدفوعات:

يترتب على ارتفاع أسعار النفط زيادة العجز في موازين مدفوعات كل من الدول المتقدمة والدول النامية غير المنتجة للنفط، حيث أنه يوجد هناك أثرين مالي وحقيقي ويقصد بالأثر المالي المدفوعات النقدية التي تعيدها الدول النفطية إلى الدول الرأسمالية وذلك من خلال الاستثمار المباشر والباقي يتم الاحتفاظ به في بنوك دول أخرى بالإضافة إلى مشتريات دول الأوبك من الدول المتقدمة الصناعية الكبرى التي أخذت في تزايد بغية تخفيض العجز في موازين مدفوعات هذه الدول أما الأثر

الحقيقي فهو الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تتلقاها الدول المنتجة للنفط بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام[1].

رابعا–مشكلة المديونية الخارجية:

نتيجة لعجز موازين مدفوعات الدول النامية الغير منتجة للنفط لجأت إلى الاقتراض الخارجي لتغطية هذا العجز حيث كانت الظروف تسمح بتلبية حاجة هذه الدول من خلال الأرصدة التي تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في الدول الرأسمالية[2].

وكان السبب وراء هذه الزيادة في السيولة نمو وتضخم سوق الأورو–دولار وانخفاض طلب الدول الرأسمالية على تلك الموارد النقدية وذلك نتيجة لموجة الركود التضخمي حيث ارتبط سوق الأورو–دولار بعاملين رئيسين هما:[3]

* زيادة العجز في ميزان مدفوعات الو.م.أ بعد حرب الفيتنام، هذا ما أدى إلى ضخ كميات من الدولار وبقائها تحت سيطرة البنوك التجارية في أوربا.

*ظهور البترودولار والتي هي عبارة عن موارد نقدية ضخمة نتجت من جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي وهذا ما دفع بهذه الدول إلى إعادة تدوير هذا الفائض في البنوك الغربية.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية عند انخفاض الأسعار:

لقد شهدت البيئة الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومعظم الدول المصدرة للنفط تغيرات كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار النفط حيث تسببت في إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة لهذه البلدان، مما يدفعها إلى الاعتماد على الهوامش الوقائية الكبيرة وموارد التمويل المتوفرة لديها من أجل تجنب تنفيذ التخفيضات في إنفاقها الحكومي هذا ما يحد من الأثر على النمو في الأجل القريب.

[1]محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص35.
[2]علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون دول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص38.
[3]داود سعد الله، أثر تقلبات سعر النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012، ص23.

كما أن هذه الآثار لها إيجابيات على البلدان المستوردة للنفط حيث أن هذه الأوضاع تعطيها فرصة لالتقاط الأنفاس إلا أنه سيوازنها انخفاض متزامن في الطلب الخارجي من كل من روسيا ومن منطقة اليورو والصين، هذا نتيجة للتباطؤ الاقتصادي المصاحب لانخفاض أسعار النفط مما يضعف الآفاق الاقتصادية في بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وذلك لروابطها القوية مع التجارة الخارجية والتحويلات الأجنبية لعامليها في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر[1].

الشكل رقم (2-1): أرصدة المالية العامة، 2014-2015 (% من إجمالي الناتج المحلي)

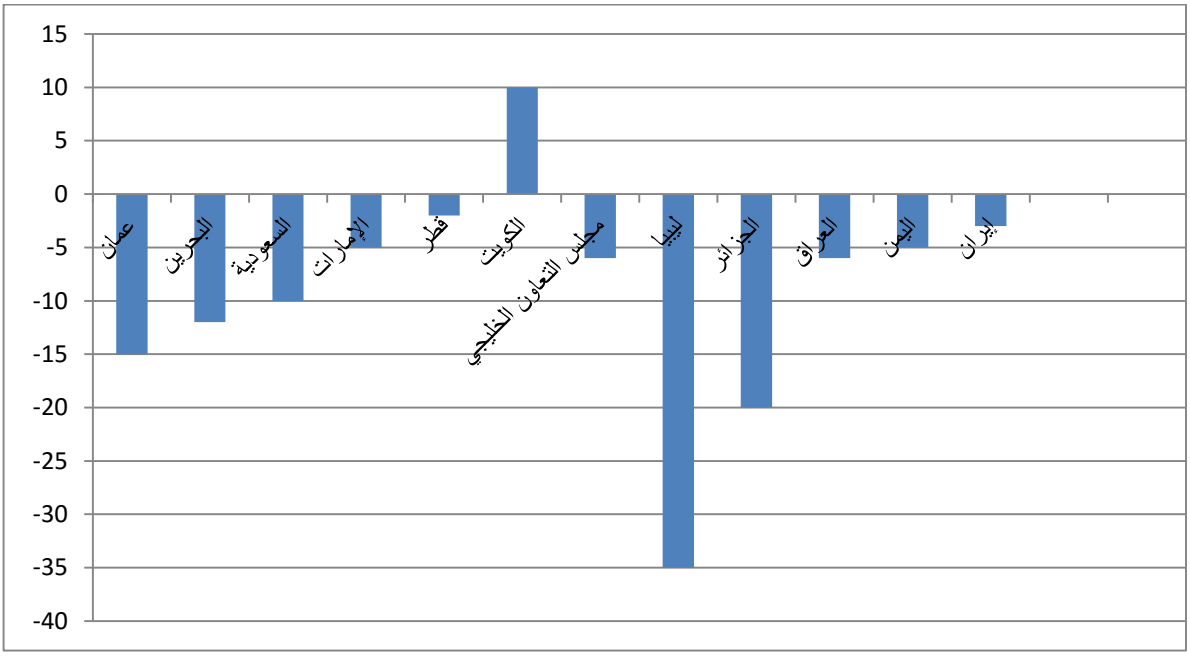

المصدر: **FMI يناير 2015**.

من خلال هذا الشكل يتضح أن معظم الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لديها هوامش وقائية كبيرة تسمح لها بتجنب إجراءات تخفيضات حادة في الإنفاق الحكومي.

[1] صندوق النقد الدولي ،التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مجلة مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، يناير 2015، ص1.

الشكل رقم (2-2): نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2015

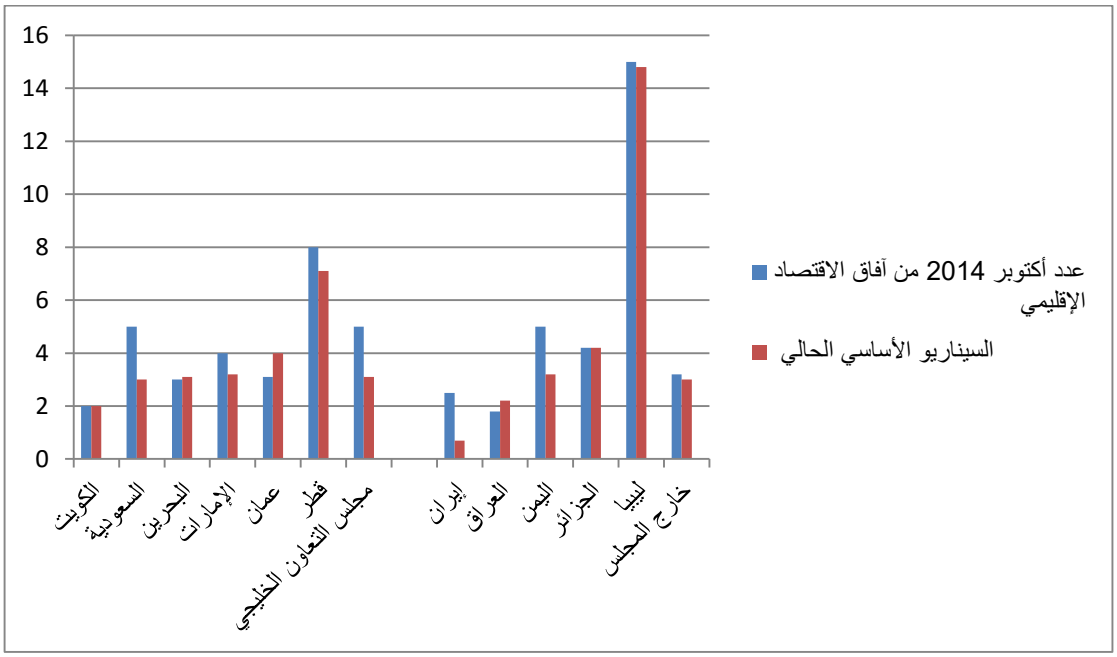

المصدرFMI يناير 2015

من خلال هذا الشكل يتضح بأن لانخفاض أسعار النفط أثر محدود على النمو في معظم البلدان على المدى القصير وإذا استمرت الصدمة فسوف يجب إجراء ضبط أكبر للأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط وتواجد الدول المصدرة للنفط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى خسائر كبيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط وذلك لاعتماد معظم هذه الاقتصاديات شدة على النفط وبالتالي فإن الصادرات النفطية تشمل في المتوسط ثلثي مجموع الصادرات في هذه البلدان.[1]

[1]صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص9.

الشكل رقم (2-3): يمثل الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط 2015.

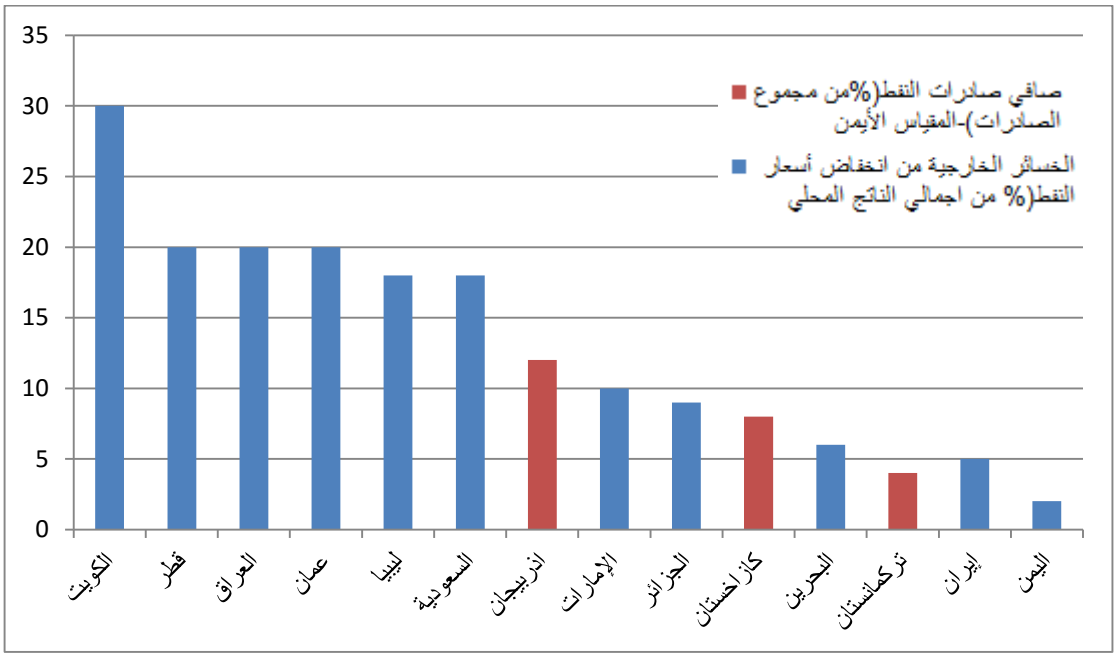

المصدر:FMIيناير **2015**.

من الشكل أعلاه يتوقع أن تصل خسائر صادرات النفط في عام 2015 إلى 300 مليار وذلك نتيجة انخفاض الفوائض المالية في الحسابات الجارية للدول المصدرة للنفط ومن الانعكاسات على سياسات البلدان المصدرة للنفط ما يلي:[1]

- ضعف الأوضاع المالية العامة والحسابات الجارية نتيجة للهبوط الحاد لأسعار النفط.

- استخدام الاحتياطات الوقائية على المدى القصير بغية تجنب تخفيضات الإنفاق وتخفيف الأثر على النمو.

- تنويع النشاط الاقتصادي لدعم الأوضاع المالية العامة وذلك لتشجيع القطاع الخاص بدلا من الاعتماد على النفط والقطاع الحكومي.

لانخفاض أسعار النفط مكاسب للدول المستوردة له حيث أن هذه المكاسب الخارجية من انخفاض للأسعار تحسب على أساسها الفرق المتوقع في قيمة صادرات النفط الصافية بالدولار الأمريكي لعام 2015 وذلك باستخدام افتراضات سعر النفط لسنة2015.

[1] صندوق النفط الدولي، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى آفاق الاقتصاد الإقليمي، يناير 2015.

الشكل رقم (2-4): المكاسب الاستثنائية الخارجية المتحققة من انخفاض أسعار النفط (% من إجمالي الناتج المحلي و% من الواردات)

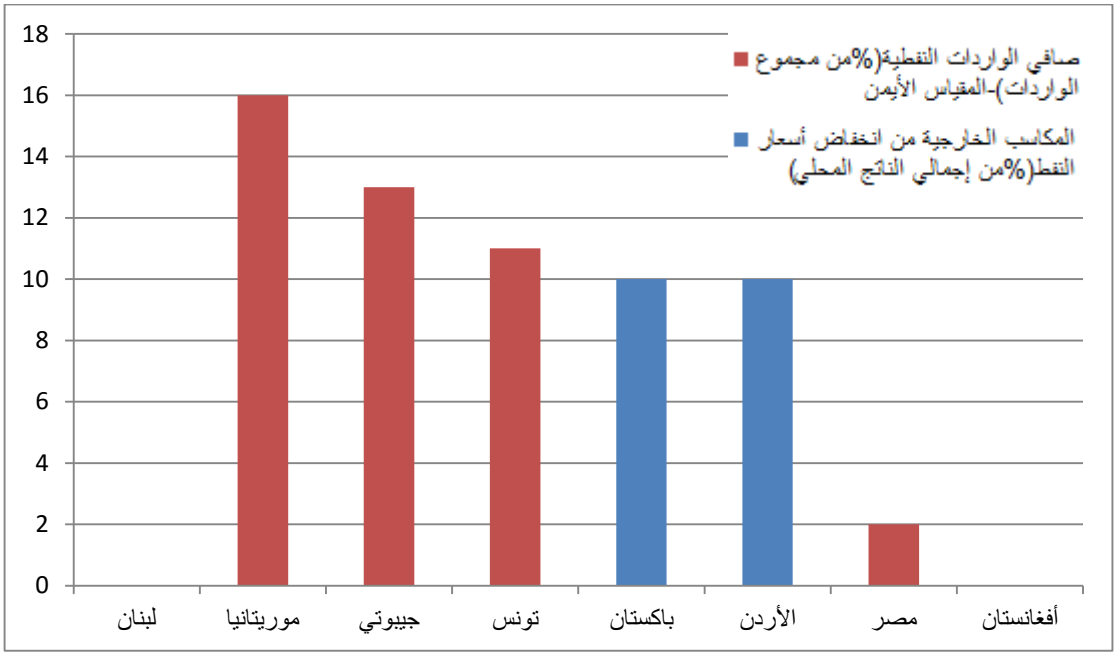

المصدر: **FMI 2015**.

من كل ما سبق يتضح الحاجة إلى التصحيح والتنويع الاقتصادي على المدى المتوسط للدول المصدرة للنفط وذلك إذا تبين أن التراجع في أسعار النفط سوق تبقى مستمرة وبهذا فإن هذه الدول ستحتاج إلى موائمة أوضاعها المالية مع الحقائق الجديدة في سوق النفط العالمية من أجل الحفاظ على أوضاعها المالية العامة.

ويجب أن يكون هذا التصحيح يرتكز على خطط موثقة متوسطة الأجل من أجل ضبط الأوضاع المالية العامة، كما يقتضي الحد من الإنفاق الجاري وكما يجب توخي الدقة في تحديد الأولويات وتقييم المشروعات الاستثمارية الكبرى من أجل ضمان تحقيق نمو على المدى المتوسط والمضي قدما في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية[1].

[1] صندوق النفط الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص17.

المطلب الثالث: إجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط:

هناك عدة تغيرات هيكلية مستمرة تمر بصناعة النفط كإنشاء منظمة الأوبك والوكالة الدولية للطاقة، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تحولت إلى أزمة اقتصادية والتغيرات الجيوسياسية مثل حرب الخليج الأولى والثانية.

تقوم الشركات العاملة والدول المستهلكة للنفط بالعمل على استغلال الفرص لصالحها بغية تحقيق مصالحها في ظل الوضع الغير مستقر للسوق النفطية الدولية وذلك عن طريق بناء استراتيجيات تلاءم التغيرات في الصناعة النفطية أو عن طريق التكتلات والاتفاقيات بهدف توحيد سياساتها.

أولا–استراتيجيات الشركات النفطية الحالية:

بغية ملائمة الهياكل الإنتاجية لتقلبات السوق النفطية تتجه الشركات العالمية عقب كل أزمة سعرية إلى تعديل هياكلها الأساسية حتى تلاءم مع التغيرات الجديدة في السوق النفطية كما يلي:

– استراتيجية البحث عن النفط في المناطق الآمنة سياسيا، بعد سنة 2010 بدأت الدول المنتجة للنفط في تأميم وتقليص نفوذ الشركات الكبرى في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية هذا ما دفعها إلى البحث عن المناطق التي تعتبر مؤمنة سياسيا مثل بحر الشمال[1].

– استراتيجية توسيع البحث عن النفط في المناطق خارج منطقة دول الأوبك وتعتبر هذه الاستراتيجية عن البحث عن النفط من قبل الشركات الكبرى في المناطق خارج الدول الرئيسية المصدرة للنفط والتي تضم أعضاء منظمة الأوبك[2].

– استراتيجية التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة:بسبب تأميم مصافي التكرير في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا وانخفاض الطلب على المنتجات النفطية انخفض دور الشركات النفطية الكبرى في عمليات التكرير مما دفعها إلى إقامة المصافي في الدول الغير منتجة للنفط[3].

---

[1]David G ?victor and Sarah Estreis-Winkler,In the !tank : making the most of strate gicoilreseves, ForeignAffairs, July-August 2008, Vol 87n°4, p70-p 83.

[2]بومبا نكوف الكسندر، ترجمة بسام خليل، الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة، المجلد الأول، موسكو، 1970، ص275-276.

[3]محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص49.

– استراتيجية السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط: لم تستطع الأوبك أن تحل تماما محل الشركات في الأسواق بالرغم من محاولتها تنظيم العرض عن طريق تحديد حصص الإنتاج، حيث حلت الدول ذات الفائض الإنتاجي الكبير محل الشركات في مرحلة الإنتاج وبدأ بعضها يدخل مرحلة التكرير[1].

– الاستراتيجيات طويلة الأمد: معظم هذه الاستراتيجيات تهدف إلى السيطرة على السوق العالمية للطاقة حيث تتلخص في التحكم في تطوير السوق العالمية للطاقة، بهذا عملت الشركات العالمية على تركيز الاستثمارات لكل من النفط، الغاز الطبيعي الفحم بالإضافة إلى السيطرة على تكنولوجيا المستقبل التي تعتبر أساس تحقيق توازن السوق النفطية في المدى الطويل[2].

ثانيا–نظام الكارتل في صناعة النفط:

الكارتل هو عبارة عن اتفاق ما بين الشركات الكبرى بغية السيطرة على العمليات اللاحقة والسوق الفورية من خلال الاشتراك لتوسيع السيطرة على الاحتياطات النفطية للشرق الأوسط بهدف استبعاد المنافسة السعرية والسيطرة على السوق[3].

وحتى يتحكم الكارتل في السوق النفطية العالمية يلجأ للأدوات التالية:

- إنشاء الاحتكارات الوطنية التي تسيطر عليها المنظمات الغير مرئية.
- الدعاية على أن الكارتل أداة أساسية للدفاع عن الحضارة الغربية[4].

تعمل الشركات النفطية إلى السيطرة على الاحتياطات النفطية من خلال الكارتل واستبعاد المنافسة السعرية وذلك للوصول للأهداف التالية:[5]

– تحديد حصص كل شركة في المجال النفطي على أساس مبيعاتها وذلك بإبقاء على التوزيع الحالي للسوق ثابت.

[1]David G,victor and Sarah Esteis-winkler, in the Tank :making the most of strategicoilReserves ,Foreigneaffairs,july-August 2008, vol87 n°4 , p70, p83

[2]إبراهيم عبد الله إسماعيل، صناعة النفط العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت ،1983، ص75.

[3]إبراهيم عبد الله إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص33.

[4]يسرى محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص496.

[5]حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص36.

– عدم إضافة وسائل إنتاج جديدة بغية منع حدوث فائض في الطاقة الإنتاجية.

– منع فائض الإنتاج في أي منطقة من خلال الامتناع عن الإنتاج أو بيعه منافس لنفط المناطق الأخرى.

– تحقيق أكبر قدر من الكفاية في النقل وذلك لجعل استهلاك كل منطقة معتمدا على أقرب المناطق المنتجة.

ومع بداية الخمسينات بدأ الكارتل يتآكل من خلال بداية الشركات الجديدة التي أنشأتها الدول المستهلكة للحصول على مصادر جديدة للإمدادات النفطية خارج نطاق الكارتل بالإضافة لمطالبة الدول المنتجة بنصيب أكبر من الفائض النفطي.

ثالثا–الإجراءات الاحتكارية للسوق النفطية:

بما أن السوق النفطية تختلف كثيرا عن أسواق المواد الأولية الأخرى من حيث خصائص العرض والطلب، لهذا تكون أدوات الاحتكار في هذه السوق مختلفة عن غيرها من أسواق المواد الأولية.

أ–احتكار القلة: هي سوق منافسة القلة وذلك لقلة المنتجين الذين يتنافسون في الإنتاج حيث أنه يكون لكل مشروع دور في تحديد الإنتاج الكلي وبالتالي تحديد الثمن كما أن تحديد السعر والإنتاج يكون بناءًا على اتفاق المنتجين مما يؤدي إلى حالة احتكار رأي يتم الإنتاج لصالح تعظيم أرباح المشروعات وبالتالي ارتفاع الأسعار مع ووجود طاقات عاطلة[1].

ب–العوامل التي أثرت على العرض للوصول إلى احتكار القلة: هناك عدة عوامل أهمها:

- ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لصناعة النفط مع وجود عدد قليل من الشركات النفطية.
- مرحلة البحث والاستخراج تتطلب رؤوس أموال طائلة هذا ما يحد من دخول منافسين جدد إلى الصناعة.

[1]حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص21.

ج–العوامل التي أثرت على الطلب للوصول إلى احتكار القلة: هناك عدة عوامل أثرت على التوازن في سوق النفط العالمي والتي ساعدت على قيام منظمة الأوبك أهمها:

- ضعف مرونة الطلب السعرية على النفط: يترتب على انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط في المدى القصير تقلبات حادة في سعر النفط، حيث أن التوازن يتطلب تغيرات كبيرة في السعر مثلما حدث في أزمة 2008
- اتجاه الطلب النفطي نحو التزايد: عندما يحاول كل مشروع زيادة طاقته الإنتاجية، ينتج عنه زيادة الاستثمارات وتنشأ عن ذلك طاقة إنتاجية جديدة تزيد عن احتياجات الطلب العالمي، أما في حالة وجود طاقة عاطلة يؤدي ذلك إلى الميل نحو إحداث منافسة على أساس السعر، مما يؤدي بجميع المشروعات إلى الانهيار وبالتالي يكون من المصلحة الاتفاق على تنظيم المنافسة سعرية مما يساهم في إيجاد تنظيم احتكاري نفطي أو كارتل[1].

رابعا–التركيز والتكامل الرأسي وأثره على سوق النفط:

يتميز سوق احتكار القلة بسيطرة عدد قليل من المشروعات على نسبة كبيرة من الإنتاج الكلي، وفيما يخص التكامل الرأسي فهذا يعني التعاون ما بين الشركات في جميع مراحل صناعة النفط من إنتاج وتكرير وتسويق من أجل توازن السوق وله عدة آثار أهمها:

- عمليات الاستثمار في البحث والاستخراج مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستثمارات في العمليات اللاحقة كالتكرير، النقل والتسويق.
- وجود مشاريع مشتركة في جميع مناطق الإنتاج يجعل الشركات تتحمل نفس نسبة المخاطر
- وجود نظام الامتياز والكارتل في عمليات الاستخراج يؤدي إلى تجنب الفائض والعجز مما يخلق التوازن ما بين العرض والطلب على النفط بالإضافة إلى احتفاظ الشركات في السوق بنسب الحصص[2].
-

[1] بربماكوف ألكسندر، ترجمة باسم خليل، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، دار ألف باء للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص74-78.
[2] بربماكوف الكسندر، نفس المرجع السابق، ص80.

خامسا–الاتفاقيات الاحتكارية:

استخدمت الشركات النفطية أدوات التنظيم الاحتكاري للتأثير على السوق وفق مصالحها وذلك عقب مرحلة انهيار الكارتل حيث استمرت في التعاون والتنسيق فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها وذلك من خلال:[1]

– الملكية المشتركة لعناصر الإنتاج أو الإنتاج المشترك: هدفت إلى وضع حد للمنافسة بين الشركات والرقابة على إنتاج النفط من أجل تحديد الإنتاج العالمي لمستوى حتى لا يكون هناك تقلبات للأسعار النفطية.

– عقود الشراء والبيع طويلة الأجل: بيع الفائض من الإنتاج النفطي للشركات التي تحترم مسؤوليتها الكارتلية في السوق، والتي لا تستخدمه بشكل يؤدي إلى تقلبات الأسعار.

– تعاون الشركات في العمليات اللاحقة: كان التعاون في السابق يقتصر على مرحلة الإنتاج ليمتد إلى التعاون في العمليات اللاحقة كالنقل والتكرير والتسويق.

[1] بربماكوف الكسندر، نفس المرجع السابق، ص53-55.

المبحث الثاني: آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي:

المطلب الأول: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط

هناك عدة آثار تترتب عند ارتفاع أسعار النفط على كل من اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وعلى اقتصاديات الدول المستوردة.

أولا–آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

هناك عدة آثار تتمثل فيما يلي:[1]

- **ارتفاع في العوائد النفطية وانعكاساته على تطور معيشة الأفراد:** حيث بلغت قيمة العوائد النفطية 278 مليار دولار سنة 1980 لتصل إلى 167 مليار دولار سنة 2001 وأتاحت هذه العوائد عدة فرص لتحسين مستويات المعيشة لهذه البلدان وعززت من قدرات حكوماتها على تنفيذ خططها التنموية.

– ارتفاع حجم الفوائض المالية: حيث بلغت نسبة الفوائد المالية النفطية 106 مليار دولار سنة 1980، وتوجه الدول المصدرة للنفط هذه الفوائض من خلال عدة منافذ كتقديم معونات مالية وقروض للدول النامية أو من خلال استثمارات في الدول الصناعية الكبرى، إنشاء مؤسسات أو من خلال إيداع الأموال على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

ثانيا–آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:

تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على مجموعة هذه الدول فيما يلي:

- تتحمل موازين المدفوعات لمجموعة هذه الدول الصناعية عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من النفط الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.

– احتواء الفوائض المالية النفطية: معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة لنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة بالإضافة إلى زيادة أسعار كمواد والسلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد الأول من زيادة العائدات

[1] كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصادياتها"، مرجع سابق، ص223.

المالية للدول النفطية، حيث يعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للنفط من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف لديها.

ثالثا–آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة:

– إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول سوف يتكرر سلبيا ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم بل سيكون في ميزان مدفوعاتها خاصة الميزان التجاري وتدهور شروط التبادل الدولي[1].

– زيادة نسبة المديونية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط ارتفعت نسبة الديون الخارجية حيث بلغت 524 مليار دولار عام 1981 إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولجأت هذه الدول إلى الاقتراض من الدول المتقدمة للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.

– الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة التوظيف داخلها[2].

المطلب الثاني: الآثار المترتبة في حالة انخفاض الأسعار:

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

أولا–آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:

– إن انخفاض أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء المنظمة (الأوبك) أو خارج (الأوبك) وتختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، حيث أنه لا يقتصر هذا الأثر تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإنما يمس أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع اقتصاداتها مع تراجع أسعار النفط[3].

[1]طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1999-2013)، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2015.

[2]كامل بكري وآخرون، مرجع سابق، ص223

[3]طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، مرجع سبق ذكره، ص8.

– انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط حيث بلغت 279 مليار دولار سنة 1980 حسب الظروف السائدة في تلك المرحلة حيث نتج عن ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع معدلات النمو.

– تقلص حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب عن لجوء العديد من الدول النفطية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية تكاليف انفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض وتراجعت قيمة الفوائض المالية إلى 59 مليار دولار عام 1981[1].

– انخفاض الصادرات النفطية لدول هذه المجموعة مما يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر النفط لديها.

– تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع حجم فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعات هذه الدول.

– انخفاض أسعار النفط شجع هذه الدول على ترشيد إنفاقها العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو الشبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة[2].

ثانيا–آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:

تتلخص أهم هذه الآثار فيما يلي:

– انخفاض قيمة الواردات من النفط وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول بالإضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.

– انخفاض الاستثمارات المخصصة للبحث عن النفط أو الطاقات البديلة.

– انخفاض في حجم صادرات دول هذه المجموعة وذلك نتيجة لتراجع العوائد النفطية لدول المصدرة للنفط خاصة السلع الاستهلاكية والكمالية.

– تقلص دور البنوك والأسواق المالية عن ممارسة أنشطتها: حيث أن تراجع عوائد النفط يؤدي إلى قيام الدول النفطية بتخفيض حجم القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالي[1].

[1]أحمد منذور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، ط1، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990، ص193.
[2]أحمد منذور، أحمد رمضان، مرجع سابق، ص193-194.

ثالثا–آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط:

تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

– تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من جراء انخفاض أسعار النفط حيث يؤدي هذا إلى انخفاض قيمة الواردات وبالتالي تحسن موازين مدفوعاتها[2].

– انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.

– التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

– تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول النفطية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي تنخفض صادرات هذه الدول[3].

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة كاستراتيجية بديلة لقطاع النفط:

لقد أصبحت كل دول العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى تبحث عن استراتيجية طاقوية بديلة للثروة النفطية تخلصهم من التبعية المطلقة لهذا المورد وأفضل طريقة تقلل من نسبة الاعتماد الكلي على الثروة النفطية هي الطاقات المتجددة، فعملت على تطوير طرق جديدة من أجل استخدام فعال للطاقة حيث قامت بتسخير مختلف الإمكانيات من أجل الحصول على الطاقة بأسلوب اقتصادي وبيئي بالإضافة إلى خلق نظام طاقوي قابل للاستمرار والتجدد قادر على تلبية احتياجات الجيل الحالي والمستقبلي قصد تحقيق التنمية وبهذا أصبحت الطاقات المتجددة اليوم ضرورة من ضروريات التنمية المعاصرة وأصبحت شرطا أساسيا من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

[1]أحمد منذور، أحمد رمضان، مرجع سابق، ص194.
[2]طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، مرجع سبق ذكره، ص9.
[3]أحمد منذور، أحمد رمضان، مرجع سابق، ص 195.

أولا: ماهية الطاقات المتجددة:

أ-مفهوم الطاقات المتجددة: هي تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في باطن الأرض[1].

وبعبارة أخرى فإن الطاقات المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، ولكنها متجددة باستمرار، وتتميز بكونها طاقة نظيفة ولا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي[2].

ب-أنواع الطاقات المتجددة: الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات المستخرجة من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد وبهذا نستنتج بأن الطاقات المتجددة تتميز بالتنوع والتعدد والتي تتمثل في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية وطاقة الحرارة الأرضية أو الجوفية.

1-الطاقة الشمسية: تعتبر الشمس من أعظم نعم الله عز وجل من خلال إرسال أشعتها للأرض فتبعث فيها الحياة[3]، وقد ذكرها الله في محكم آياته فقال: {وسخر لكم الشمس والقمر دائبين} صدق الله العظيم[4].

والطاقة الشمسية هي تلك الطاقة المستمدة من الضوء المنبعث من الشمس والحرارة الناتجة عنها وتتكون الشمس من غاز الهيدروجين بنسبة 70% وغاز الهيليوم بحوالي 27 % و3% من العناصر الأخرى[5].

*من مميزات استخدام الطاقة الشمسية أنها لها العدد من المزايا الإيجابية التي تجعلها مفضلة عن غيرها من مصادر الطاقة الأخرى كالتالي:[6]

---

[1]أبو شهاب المكي، الطاقات المتجددة (2011/01/21) www.tkne.net/vb/t26579.htm/
[2]عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة-دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2006-2007، ص22.
[3]محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة، ط2، دار الشروق، بيروت، 1988، ص31.
[4]سورة إبراهيم، الآية 33.
[5]عمر شريف، مرجع سابق، ص31.
[6]عبد علي الخفاف، كاظم خطير، كتاب الطاقة وتلوث البيئة، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص120.

– لا تساهم الطاقة الشمسية في تلوث البيئة حيث تعتبر هذه المشكلة التي تواجه الإنسان المعاصر وتهدد حياته وحضارته وكل هذا ناتج عن الاستغلال المفرط لمصادر الطاقة الملوثة للبيئة كالنفط والفحم الحجري والغاز الطبيعي.

– الطاقة الشمسية هي مصدر متجدد غير قابل للنضوب وبدون مقابل مما يسهل إمكانية إنشاء المشاريع المستدامة.

– عدم خضوع الطاقة الشمسية لسيطرة النظم السياسية والدولية أو المحلية والتي تحد من مدى التوسع في استغلالها.

– الطاقة الشمسية تتوفر في جميع الأماكن تقريبا مما يسهل من استغلالها دون استعمال وسائل النقل أو التحميل.

– لا يتطلب استغلال الطاقة الشمسية لتكنولوجيا متطورة كما أنها لا تشكل خطورة على العاملين وغيرهم في عمليات إنتاج الطاقة.

2–طاقة الرياح: تعد الرياح من أحد النعم التي أنعم بها الخالق على البشر فلا يمكن تصور استمرار الحياة بدون هواء أو رياح فقد ذكرها الله عز وجل في كتابه الكريم فقال: {ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته ولتجري الفلك بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون}[1] صدق الله العظيم. وقال أيضا: {الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فيبسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفا فترى الودق يخرج من خلاله فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون}[2] صدق الله العظيم.

وطاقة الرياح هي الطاقة المستمدة من الرياح عن طريق تحويل حركة الرياح (طاقتها الحركية) إلى شكل آخر من أشكال الطاقة، كما أن استغلال طاقة الرياح مرتبط كليا بسرعتها التي يجب ألا تقل في المتوسط عن حد معين هو 8 ميل/ساعة ولا تزيد عن حد معين تحدد قيمته بحسب نوع الجهاز

[1] سورة الروم، الآية 46.
[2] سورة الروم، الآية 48.

المستخدم في عملية التحويل وبحسب الارتفاع والمكان الذي سينصب فيه، وتنبع طاقة الرياح من اختلاف درجات تسخين الشمس ومن عدم استواء سطح الأرض[1].

وتتميز طاقة الرياح بخصائص تجعل منها من أهم أنواع الطاقة المتجددة وهي كما يلي:

- طاقة الرياح هي طاقة محلية متجددة باستمرار ولا ينتج عنها أي غازات ملوثة للبيئة

- 95% من الأراضي المستعملة كحقول للرياح تستخدم في أغراض أخرى كالزراعة أو الرعي كما أنه يمكن وضع التوربينات الهوائية فوق المباني[2].

3-**الطاقة الكهرومائية:** الماء هو الحياة فبدونه لا يمكن تصور استمرار الحياة فوق الأرض وهذا مصداقا لقوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: {وجعلنا من الماء كل شيء حي}[3]صدق الله العظيم. لقد سخر الله عز وجل الماء لخدمة الإنسان لما يحتويه على طاقة هائلة تعرف بالطاقة المائية أو الطاقة الكامنة وذلك نتيجة للقدرة الكبيرة التي تمتلكها الكميات الكبيرة من المياه سواء في المسطحات المائية أو الأنهار الجارية والشلالات حيث تكو القدرة الحركية للمياه في أعلى قيمة لها[4].

يستفاد من الطاقة المائية في توليد الطاقة الكهربائية أي ما يطلق عليها الطاقة الكهرومائية بحيث أن الطاقة المائية هي الطاقة الوحيدة من بين كل مصادر الطاقة المتجددة التي تستطيع أن تعطي كميات كبيرة ومركزة من الكهرباء بأرخص الأسعار وبقدر أقل من المشاكل فلو أمكن استغلال كل الطاقة المائية المتاحة اقتصاديا لأمكن الاستغناء عن كل المشروعات التي تعمل بالوقود التقليدي[5].

وتتمثل أهم مصادر الطاقة المائية فيما يلي:[6]

أ-**المصادر البحرية:** وهي الطاقة المائية ذات الأصل البحري وتتمثل على وجه الخصوص في حركة الأمواج وحركة المد والجزر.

[1]عبد علي الخفاف، كاظم خطير، مرجع سابق، ص96.
[2]عمر شريف، مرجع سبق ذكره، ص33.
[3]سورة الأنبياء، الآية 30.
[4]مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص116.
[5]محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، مرجع سبق ذكره، ص148.
[6]مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص167-168.

ب–**المصادر المرتبطة بالمجاري النهرية**:تعد الأنهار من أهم المصادر المساعدة على توليد الطاقة الكهربائية حيث أن الشلالات أو المساقط الاصطناعية التي تنتج عن طريق بناء السدود تستغل في تشغيل التوربينات لتوليد الكهرباء.

4–طاقة الهيدروجين: هو من أهم بدائل الطاقة التقليدية الناضبة حيث يعتبر غاز لا رائحة له ولا لون له وليس بغاز سام، كما أن له خصائص فيزيائية وكيميائية ممتازة تسمح له بأن يكون الوقود الشامل[1]، ويحتوي غاز الهيدروجين على كل المقومات التي تجعله وقودا ناجحا فهو الأخف والأنظف، بالإضافة إلى إمكانية تحويله إلى أشكال أخرى من الطاقة بكفاءة تامة، ويتكون الهيدروجين من جزيء ثنائي الذرة H_2 وهو من أكثر العناصر تواجدا في الكون[2].

لا تزال هناك عدة تحديات تقنية أمام استعمال الهيدروجين في مجال النقل، وذلك نظرا لحجم الهيدروجين في حالته الغازية والكلفة العالية لتخزينه ويستعمل حاليا في شكل سائل مما يخفض من حجم المخزون إلا أنه يعتبر مكلف.

يمتلك الهيدروجين مزايا عديدة تؤهله لأن يكون الوقود المستقبلي والتي يتفوق بها على الطاقات المتجددة الأخرى التي تعاني من عدم التواجد الدائم بنفس القدرة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح[3].

وتتميز الطاقة الهيدروجينية بمزايا عديدة تزيد من أهميتها في تلبية الطلب العالمي على الطاقة حيث أنها لا تلحق ضررا بالبيئة كما أنها تتميز بقابليتها للتخزين والنقل بالإضافة لكونها طاقة مستدامة، ويمكن إنتاجها من مصادر مختلفة سواء كانت تقليدية أو من خلال استخدام المصادر المتجددة كالقيام بتحويل طاقة الكتلة الحيوية إلى غاز أو من خلال عمليات التحليل الكهربائي للطاقة الشمسية وطاقة الرياح[4].

[1]رشيد بن شريفة، ادريس الزجلي، عبد العزيز بنونة، الهيدروجين وخلايا الاحتراق (صيغة مستقبلية لإنتاج الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية وتوافق بيئي) المؤتمر العربي العالمي لتطبيقات الطاقة الشمسية، طرابلس، 20-22 نوفمبر 2004.
[2]عبد الرسول العزاوي، محمد عبد الغني، ترشيد استهلاك الطاقة، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ص38.
[3]رشيد بن شريفة، ادريس الزجلي، مرجع سبق ذكره، ص08.
[4]www.mojtamai.com/tagg/ الهيدروجين /الهيدروجين-كمصدر-للطاقة-البديلة

ومما سبق ذكره نستخلص بأن الطاقة الهيدروجينية ستكون حضارة هذا العصر وسر تقدمه والوقود الجديد الذي لا ينفذ على مر العصور، كما أنه يتوقع أن يستخدم غاز الهيدروجين مستقبلا في تشغيل الطائرات والسيارات والقطارات والتدفئة وغيرها[1].

5-الطاقة الحرارية الجوفية: يقصد بها الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض والتي تزداد مع زيادة العمق وتخرج من جوف الأرض عن طريق النقل الحراري والينابيع الساخنة والبراكين الثائرة ويمكن استغلالها بالطرق الفنية المتوفرة بصورة اقتصادية وتأخذ عدة أشكال أهمها:[2]

-الماء الساخن والبخار الرطب، والبخار الجاف والصخور الساخنة.

-الحرارة المضغوطة في باطن الأرض كالنافورات الطبيعية وعيون الماء الساخنة التي تستخدم كالحمامات العلاجية.

كما تعتبر أيضا عن طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض تتولد عند احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها حيث ينتج عن عملية الاحتكاك أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء[3].

ويحتوي باطن الأرض على كميات كبيرة من الطاقة الحرارية التي بدأت تتكون منذ ملايين السنين، وهذا ما جعلها تحوي كميات كبيرة من المعادن المنصهرة حيث تتراوح درجة أعماق الأرض بين 2000° إلى 3000° [4].

وقد تمتع الإنسان بالينابيع الحارة منذ آلاف السنين وتم استخدام البخار الجوفي لأول مرة في توليد الكهرباء عام 1904 في روما، وتم بناء أول معمل لتوليد الطاقة الكهربائية بالاستعانة بالحرارة الجوفية بمبدأ تجاري عام 1958 في نيوزيلاندا[5].

[1]وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص132.
[2]أمينة مخلفي، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 09، 2011، ص37.
[3]مريم بوعشير، مرجع سبق ذكره، ص160.
[4]عمر شريف، مرجع سبق ذكره، ص24.
[5]ريتشارد هاينبورغ، سراب النفط (النفط والحرب مصير المجتمعات الصناعية)، الدار العربية للعلوم، 2005، ص234.

6-الطاقة النووية: هي تلك الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية أي هي الطاقة التي تربط بين مكونات النواة، وتنتج نتيجة تكسر تلك الرابطة ما بين بروتونات أو نيترونات حيث تؤدي إلى إنتاج طاقة حرارية كبيرة جدا[1].

تسمى الطاقة النووية أيضا بالطاقة الذرية، حيث تعتبر من أشد أنواع الطاقة المعروفة فاعلية، وبدأ الاستعمال السلمي لهذه الطاقة منذ عام 1945 فالطاقة التي تطلقهم النواة تولد كميات كبيرة من الحرارة تستخدم في توليد البخار الذي يمكن استعماله لإنتاج الكهرباء[2].

وبحسب إحصائيات وكالة الطاقة الدولية فإن نسبة الكهرباء المنتجة من الطاقة النووية نقدر بحوالي 13% إلى 14% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم لعام 2009[3].

ويتوقع أن تنمو القدرات النووية تشكل خطرا حقيقيا بالنظر لما تلحقه من أضرار على الأرض والإنسان وخير دليل هو حادثة فوكوشيما النووية باليابان سنة 2011، كما أن الفضلات التي تنتج عن المفاعلات النووية تبقى مصادر إشعاعها لملايين السنين وهذه الفضلات لا يمكن رميها كأي نفايات أخرى بل يجب خزنها بأماكن خاصة حتى لا تؤثر على الأرض والناس[4].

[1] عمر شريف، مرجع سبق ذكره، ص29.
[2] الداوي رضا، الداوي نسيم، مرجع سبق ذكره، ص77.
[3] www.Bee2ah.com
[4] وحيد خير الدين، مرجع سبق كره، ص136.

المبحث الثالث: نظرية العلة الهولندية وعلاقتها بالاقتصاد الريعي:

العلة الهولندية هي عبارة عن نظرية تعالج التقلبات التي تنجز عن التغير المفاجئ والسريع والدائم لسعر المورد الطبيعي (النفط الخام) بالنسبة للبلد المستفيد وبالتالي فإن العلة الهولندية تصف سلوك الاقتصاد جراء التغير في سعر المورد الطبيعي.

المطلب الأول: ما هي العلة الهولندية وتاريخ ظهورها وأسبابها:

أولا: ماهية العلة الهولندية:

- هناك عدة تعاريف للعلة الهولندية وهي كالتالي:

1-هو تعبير يشير على نطاق واسع إلى العواقب الضارة لحدوث زيادات كبيرة في دخل بلد ما[1].

2-هي تلك الآثار الناتجة عن تدفق عائدات مالية كبيرة بالنقد الأجنبي جراء تصدير بلد ما لمورد طبيعي، هذا ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الدولية وهو ما يترتب عليه أضعاف قدرة تنافسية المنتجات المحلية، بالإضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح أرخص من المنتجات المحلية.[2]

3-المرض الهولندي هو مفهوم يشير إلى جميع الآثار السلبية التي تحدث في الاقتصاد من خلال التوسع في القطاع الريفي وانكماش القطاعات المنتجة للسلع.[3]

4-هو حالة التوسع الفجائي القوي والغير متوقع لقطاع معين،يتميز بمنافسة دولية حيث أنه يجعل باندثار القطاعات الأخرى، أي هو حالة الانفجار في قطاع إنتاجي معين على حسب باقي القطاعات الأخرى حيث يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات إلى هذا الأخير.[4]

5-المرض الهولندي هو مصطلح يعبر عن الآثار الغير مرغوب فيها في القطاعات الإنتاجية خاصة في القطاع الصناعي نتيجة لاكتشاف الموارد الطبيعية، سعي بهذا المصطلح نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي الذي أصب الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي (1900-

[1]كريستين إبراهيم زادة، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، التمويل والتنمية، مارس 2003، ص50.
[2]مجدي صبحي، لغة الموارد ومستقبل دول الريع النفطي، الأهرام اليومي، 1 جانفي 2010، موقع http://dijitalahram.org.azg
[3]JeenPhilipe,lesundromehollandaise:théorie et verification empirique au corge et cameroun,universitémontesquier,bordeaux4, France, p2
[4]مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، جامعة الكوفة، ص5-6.

1950) وذلك بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال ولكنه دفع النصف بعد حقيقة نضوب الآبار من كثرة استهلاكه غير المنتج فسمي هذا المرض بالداء الهولندي وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد القائم منذ 30 عاما، كما أن العلة الهولندية هي عبارة عن نظرية تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج استجابة لآثار اكتشاف موارد جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام والقابلة للتصدير[1].

ثانيا:تاريخ ظهور العلة الهولندية:

لأول مرة أطلق هذا المصطلح نتيجة للحالة التي أصابت الاقتصاد الهولندي في سنة 1977م وذلك بعد الانخفاض المسجل والمستمر في الإنتاج الصناعي بعد اكتشاف الغاز في بحر الشمال سنة 1959م ويصف هذا المصطلح (العلة الهولندية) ظاهرة الاعتماد على العوائد الرعية مع تراجع الأنشطة الإنتاجية الصناعية.

في القرن العشرين نسبت ظاهرة المرض الهولندي إلى هولندا بشكل خاص وذلك جراء اكتشافها للنفط والغاز الطبيعي وثلثها بعد ذلك كل من المكسيك، النرويج وأذربيجان بالإصابة بهذا المرض ولحقت الدول الإفريقية إلى الدول المصابة انطلاق من نيجيريا بعد اكتشاف الطاقة الهيدروكربونية وتدفق عوائد مالية لم تستغلها في بناء نشاط إنتاجي[2].

تم اكتشاف النفط في العراق سنة 1929م، وبعدها توالت الاكتشافات النفطية في كل الكويت، السعودية، قطر، الجزائر، ليبيا، وغيرها من الدول العربية، وهذا ما نتج عنه عوائد مالية كبيرة لكنها لم تفلح في توظيف هذه العوائد لإرساء دعائم اقتصادياتها مما نتج عنه إصابتها بالداء الهولندي الذي زاد من معاناة الشعوب العربية التي عاشت في ظل الاستعمار.[3]

ثالثا: أسباب ظهور العلة الهولندية:

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور المرض الهولندي أهمها:

[1]Manc-Antoire Adam, la maladie hollodaise , une étude empirique Appliqué a les paus en développement expertateurs de pétrole,université de montréal, 2003, p8

[2]مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص5.

[3]محمد عبد الفضيل النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، ط6، الكويت ،1978، ص63.

1-اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام:

بحسب الدراسات والتجارب العلمية فإن الموارد الطبيعية تعد نقمة وليس نعمة على الدول التي تتوفر عليها، وهذا نظرا لآثار الناتجة عنها والتي تعرقل استدامة النمو الاقتصادي كما أن التجارب العلمية تشير إلى أن استدامة التنمية لا تتطلب توفر موارد طبيعية وأحسن مثال هو دول النمور الأسيوية التي تمكنت من تحقيق معتلات نمو مبهرة من دون أن يكون لديها موارد طبيعية[1].

2-ظهور قطاع مزدهر نتيجة التقدم التكنولوجي المفاجئ:

تتميز الصناعة الحديثة بإسهام التكنولوجيا في التصنيع وذلك لما توفره من آلات وطرق إنتاج جد دقيقة وذات فعالية هذا ما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح للبلد الذي يتمتع بخاصية التطور التكنولوجي[2].

3-تدفق العملات الأجنبية:

تتمثل هذه العملات الأجنبية في الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية حيث أن هذه العملات لها تأثير سلبي على عملة الدولة المستقبلية لها حيث أنها تؤدي إلى زيادة مؤقتة في سور الصرف.

فإذا استثمرت هذه المساعدات في أنشطة إنتاجية فإنها تحقق نموا أما إذا صرفت على أعمال إنسانية فلا تحقق قفزة في النمو أما الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية إذا استخدمت هذه الأموال لتمويل النفقات الجارية[3].

[1]مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص7.
[2]محمد إبراهيم السقا، لعنة الوفرة النفطية في الكويت، مدونة اقتصاد الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي 2009/10/24، ص3.
[3]بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان، 2010-2011 ، ص50.

المطلب الثاني: النماذج المفسرة للعلة الهولندية:

أولا–نموذج غريفوري (Gregovry):

تعتبر فكرة نمو قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراع نسبي في القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع التصنيع، حيث قام غريفوري سنة 1976م بعد التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي وذلك بعد نوسع قطاع التعدين بدراسة مدى تأثر سعر الصرف الحقيقي وذلك من خلال زيادة حجم الصادرات بفعل النمو الحاصل في قطاع الموارد الطبيعية هذا ما يخلف فائض في الميزان التجاري ويقوم نموذج غريفوري على الفرضيات التالية:[1]

- ثبات محددات التبادل الدولي.
- كل وحدة من الصادرات تقابلها أخرى من الواردات.
- إلغاء حركة رؤوس الأموال.
- تتحدد الأسعار النسبية للموارد في الأسواق الدولية.

الشكل رقم (2–5): رسم بياني توضيحي لنموذج غريفوري

q: حجم الصادرات وحجم الواردات

TcR: سعر الصرف الحقيقي

X: منحنى الصادرات

M: منحنى الواردات.

[1]Jean Philipe, OPCit ,p7

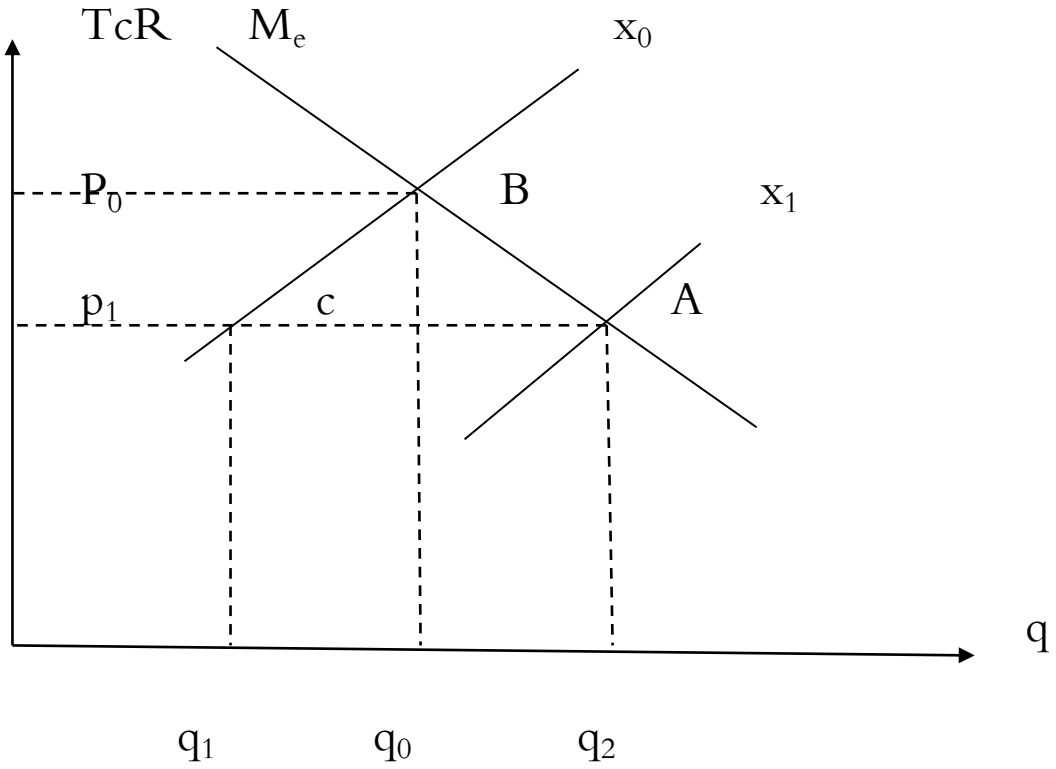

المصدر: **Jean Philipe .OP–cit, p 7**

حسب غريفوري فإن زيادة الصادرات نتيجة اكتشاف مورد طبيعي (النفط، الغاز الطبيعي) يؤدي إلى انتقال منحنى الصادرات من X_0 إلى X_1 هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي من P_0 إلى P_1 مما ينتج عنه ارتفاع أسعار المنتجات المحلية نظير المنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الأجنبية هذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من 90 إلى 92 فنكون أمام حالة حدوث عجز في الميزان التجاري.

ثانيا–نموذج سولتر وسوان:

الشكل رقم (2–6): نموذجسولتر وسوان للعلة الهولندية:

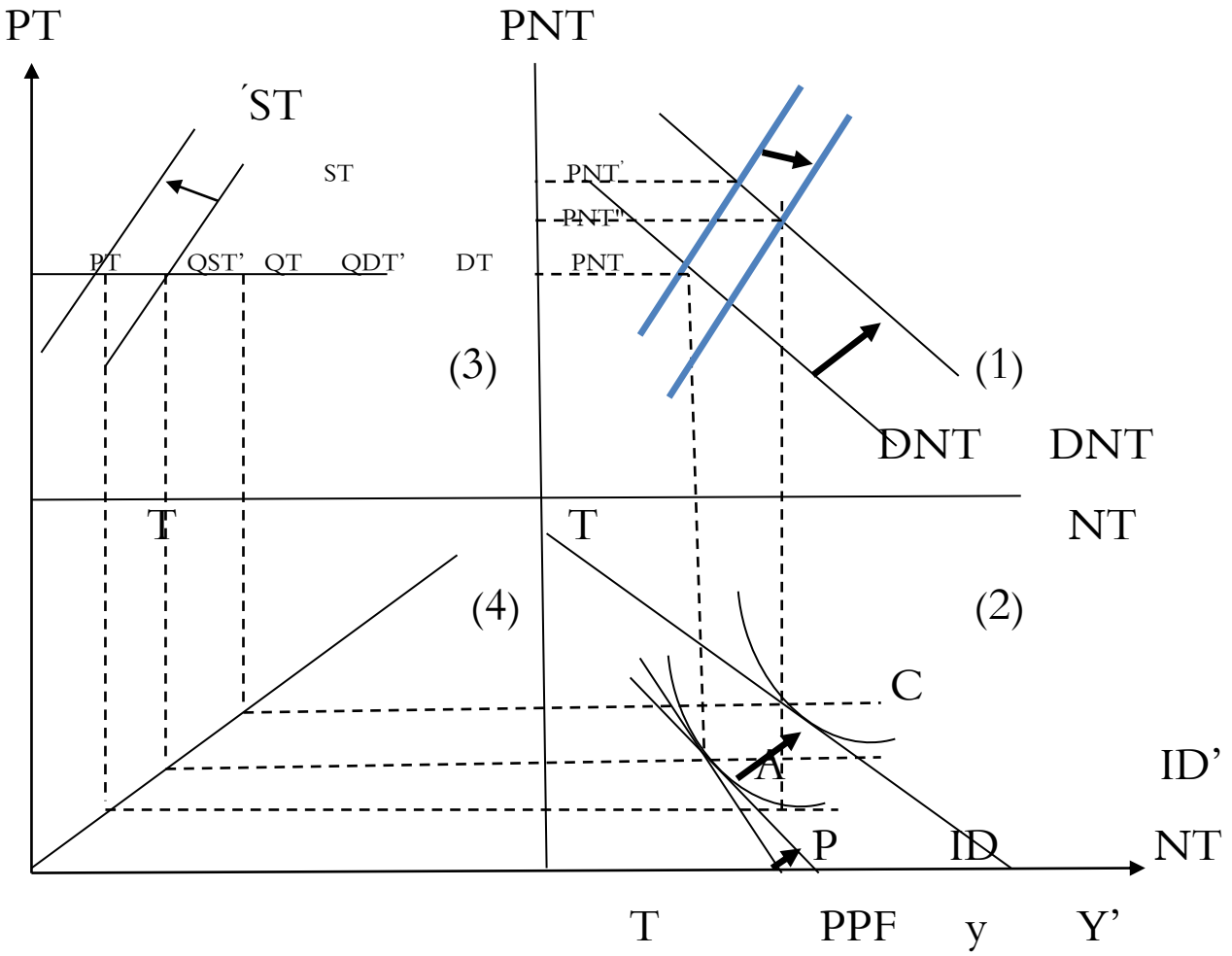

المصدر: تقرير منظمة الأمم المتحدة، دراسة حول دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وثيقة عمل بند 11.006 بتاريخ 2006/02/18.

أ–أثر الإنفاق: نتيجة للصادرات النفطية يبدأ تدفق العملات الأجنبية مما يزيد من الإنفاق حيث يرتفع الدخل من Y إلى Y' حيث سيزداد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري والمتمثل في الشكل بالتحول من DNT إلى DNT' في المربع رقم (1) ويزداد الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري بفعل زيادة الواردات وذلك بتمويل من الإيرادات النفطية، والنقطة PT تمثل سعر السلع القابلة للتبادل التجاري بحسب قانون السعر الواحد وينتج عن ذلك ارتفاع سعر الصرف

الحقيقي عندما يرتفع سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري مما يشكل نتيجة مفادها أنه في ظل نظام سعر الصرف المرتبط ينتج عنه زيادة في الواردات وارتفاع في قيمة العملة مما يضعف القدرة التنافسية للسلع الغير نفطية[1].

ب–أثر تحويل الموارد: نتيجة للطفرة في القطاع النفطي التي تزيد من الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، ويتوقف حجم أثر تحويل الموارد على حجم الموارد التي يمكن تحويلها من القطاعات غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري أي على قابلية اليد العاملة والأموال للتبادل بين القطاعات حيث يتركز هذا النموذج على الافتراض الذي يعتبر أن اليد العاملة هي عامل الإنتاج الوحيد المتحرك ونتيجة لذلك يمكن تحويل اليد العاملة من قطاع السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط بهدف تلبية الطلب المتزايد، حيث يؤدي أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الصناعي والزراعي، حيث يقتصر هذا التحول في التحول من النقطة A إلى النقطة P في الشكل السابق (3) أي في حدود إمكانات الإنتاج المحلية مما يتوافق مع انكماش في العروض من السلع القابلة للتبادل التجاري من ST إلى 'ST ونمو في العروض من السلع غير القابلة للتبادل وذلك من SNT إلى 'SNT .

ج–أثر التغير في النفقات: ينتج من ارتفاع مستوى الاستهلاك C من منحنى السواء 'ID الذي يترافق مع ارتفاع الدخل الوطني 'Y حيث يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري من QT إلى ' QDT في الشكل رقم (2) حيث أن زيادة استهلاك السلع القابلة للتبادل التجاري مع انخفاض العرض المحلي إلى 'QST وذلك نتيجة لأثر الإنفاق وتحويل الموارد مما يؤدي إلى انخفاض في الميزان التجاري حيث تكون نسبة التراجع من الصفر إلى 'QDT مطروح منها 'QDT.[2]

[1] بن عيسى كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] Rachid bend, b, l'etat rentier en crise, éléments pour une économie politique de la ransition en Algérie ,OPu, 1ére édition , p41

ثالثا–النموذج الأساسي (The Coremodel):

قام الاقتصادي كوردن بتصميم نموذج لدراسة العلة الهولندية عام 1984، حيث يقوم هذا النموذج من فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات:

1–القطاع المنتعش: يتمثل في قطاع الموارد الطبيعية (النفط)

2–القطاع المتأخر: يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا تشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية والقطاع الفلاحي.

3–قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري: يتمثل في قطاع الخدمات، البناء، النقل ومختلف الأشياء التي يصعب استيرادها وتصديرها، حيث أن الأسعار تتحدد فيه محليا من خلال تقابل العرض والطلب.

الشكل رقم (2–7): نموذج كوردن (Corden)

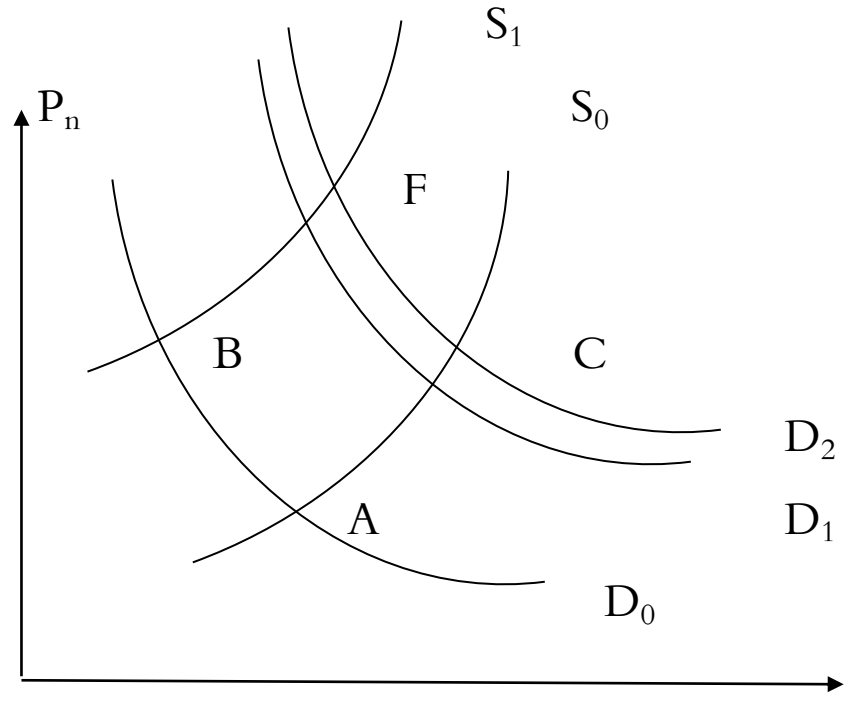

Source : **Corden**,**M**,**BoomingCector and DutshDiseseaseEconomics**,**Curvey and Consolidation**, **OxporEconomicpaper**, **News Cevies**,**Vol 36**,**Nov 1984**,**p361**.

P_n : أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

D: منحنى الطلب على منتجات القطاع n

S: منحنى عرض منتجات هذا القطاع.

يقوم هذا النموذج بدراسة أثر انتعاش استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى حيث توصل الاقتصادي كوردن إلى أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يكون لها أثرين على الاقتصاد المعني وهما:[1]

1/ أثر النفقات :يحدث هذا الأخير نتيجة ازدهار القطاع المزدهر (B) وإذا ما تم انفاق جزء من هذا الفائض من المداخيل إما مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين، حيث أنه إذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ومنه زيادة الطلب على منتجات القطاع N، كما ينعكس هذا في المنحنى من خلال انتقال منحنى الطلب من D_0 نحو D_1 ، وبالتالي ارتفاع الأسعار P_n وتحول الموارد من القطاعين المزدهر (SB) والقطاع المتأخر (SL) لصالح القطاع غير التبادلي (SN)[2].

2-أثر حركة الموارد:

أ-حالة الدول المتقدمة: يكون ذلك من خلال ما يلي:

- تحويل اليد العاملة من القطاع المتأخر (SL) نحو القطاع المزدهر (SB)، مما يؤدي هذا إلى انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الأول.

- تحويل اليد العاملة من القطاع غير التبادلي (SN) إلى القطاع المزدهر (SB)، حيث أن هذا التحول يعتبر مؤقت ناتج عن زيادة الطلب على اليد العاملة في القطاع التوسعي

[1]شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 16.
[2]شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص16.

– تحويل اليد العاملة من القطاع المتأخر (SL) نحو القطاع غير التبادلي (SN) وذلك من خلال توجه أغلب الاستثمارات نحو مشاريع كبرى والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة ويد عاملة هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع القطاع غير التبادلي (SN).

ب–حالة الدول النامية:

صادرات هذه الدول تضع المنتوجات الزراعية أو الصناعات الغذائية المنافسة للواردات، وبهذا فإن ازدهار الصادرات (قطاع النفط) يؤدي إلى تراجع التصنيع حيث أنه في المدى الطويل كل العوامل قابلة للحركة باستثناء الأرض، كما أن اليد العاملة تنتقل من القطاع المتأخر (SL) والقطاع غير التبادلي (SN) إلى القطاع المزدهر (SB) بينما يمكن نقل رأس المال من القطاعين المتأخر والمنتج للسلع غير قابلة للتبادل فقط إذا كان هذين القطاعين يعانون من انخفاض في الإنتاج[1].

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للعلة الهولندية:

يمكن تفسير نقمة وفرة الموارد الطبيعية على الهيكل الاقتصادي من خلال آثار العلة الهولندية وذلك بتقسيم الهيكل الاقتصادي إلى ثلاثة قطاعات هي:[2]

1–قطاع التصدير المزدهر: يتمثل في القطاع الجديد أي قطاع المورد الطبيعي كالنفط، حيث أن إنتاجه موجه إلى الاستهلاك الخارجي.

2–قطاع التصدير التقليدي: يمثل قطاع الصناعة المحلية الموجهة للاستهلاك المحلي والخارجي وبالتالي فهو معرض للمنافسة الخارجية.

3–قطاع السلع غير القابلة للتداول خارجيا: سعر هذا القطاع يتحدد محليا وهي موجهة للاستهلاك المحلي، تتمثل في قطاع البناء والخدمات.

يمكن تتبع آثار العلة الهولندية بفعل كل من أثر الإنفاق وأثر انتقال الموارد كالتالي:[3]

[1] يوزاهر سيف الدين، مرجع سبق ذكره، ص67.
[2] دربال عبد القادر، مختار دقيش، العلة الهولندية، نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 2006/1986، جامعة وهران، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011، ص112، 113.
[3] كريستين إبراهيم زادة، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنفيذ، مارس 2003، ص50.

أ–أثر الإنفاق:

حدوث قفز في صادرات النفط يرفع من الدخل مما يزيد من تدفق الصرف الأجنبي فإذا أنفق الصرف الأجنبي كله على الواردات فإن هذا يكون له أثر مباشر على عرض النقود أو الطلب عليها وذلك بالنسبة للسلع المنتجة محليا، حيث أن زيادة عرض العملة المحلية يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية مما ينتج عنه رفع سعر الصرف الحقيقي وبالتالي تضعف قيمة قدرة صادرات البلد على المنافسة ويحدث عن ذلك انكماش في قطاع صادرات القطاع التقليدي.

ب–أثر حركة الموارد:

تتأثر حركة الموارد (رأس المال والعمل) حيث تتحول إلى إنتاج السلع المحلية غير القابلة للتبادل التجاري الخارجي وذلك لتلبية الزيادة في الطلب المحلي، كما أن قطاع النفط المزدهر يسبب ارتفاع الأجور وبالتالي تحسن الخدمات الاجتماعية، وينتج عن هذه التحولات انكماش الإنتاج في القطاع التصديري التقليدي.

الشكل رقم (2–8): مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي

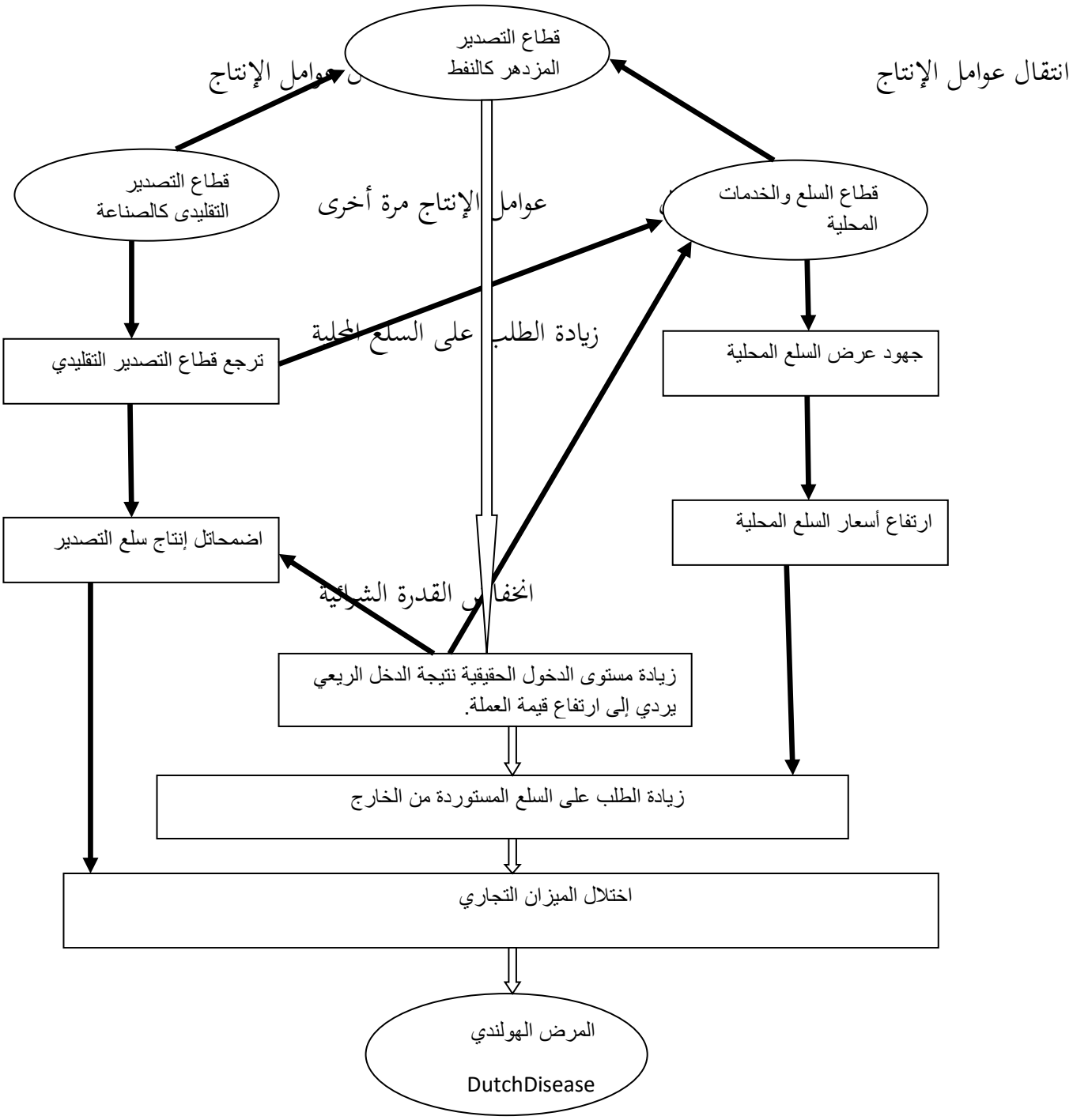

المصدر: مايح شبيب الشمري، مرجع سابق، ص11.

خلاصة الفصل الثاني:

أغلب الدراسات المتاحة تؤكد أنه على الرغم من تلك الجهود فإن الطلب العالمي على النفط سوف يستمر في الارتفاع وسوف يظل يحتل الصدارة بين باقي مصادر الطاقة رغم تكثيف عمليات البحث والتطوير.

إن البحث في الإجراءات والسياسات التي انتهجتها الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية والشركات النفطية العالمية بهدف توجيه أسعار النفط والتحكم في السوق النفطية، وذلك من خلال دراسة العرض والطلب وعدم إمكانية المنافسة السعرية في صناعة النفط بسبب ضخامة النفقات الثابتة مقارنة بالنفقات المتغيرة حيث تنتهج هذه الدول الاستراتيجيات الطويلة والقصيرة الأجل بهدف أحكام السيطرة على السوق النفطية وذلك من خلال الاتفاقيات الاحتكارية

ومن جهة أخرى فإن التوسع في قطاع الموارد الطبيعية بالنسبة للدول النفطية من خلال زيادة حجم صادراتها يؤدي إلى تدفق للنقد الأجنبي هذه الدول المصدرة مما يحدث ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي فترتفع الأسعار إلى المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية مما يخلف زيادة في الطلب على السلع الأجنبية ويقلل الطلب على السلع المحلية هذا ما يؤدي إلى تراجع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات مما يخلف عجز في الميزان التجاري لهذه الدول، هذا ما قامت بدراسة نظرية العلة الهولندية من خلال التحاليل التي قدمتها هذه النظرية.

الفصل الثالث:

صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

لقد طبقت الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا العديد من المخططات التنموية محاولة بذلك إرساء معالم التنمية الاقتصادية والخروج من ظاهرة الركود، حيث تبنت نموذج إرساء الصناعات الثقيلة من خلال مختلف المخططات التي طبقتها بإعطاء الأولوية للصناعة البترولية على حساب باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فأصبح الاقتصاد الوطني مرهون بتقلبات هذا القطاع وأي تغيرات تحدث فيه تؤثر في مجمل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

ولعبت أسعار النفط دورا بارزا في تسهيل أو إعاقة تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال اما توفر الموارد المالية لتمويل الاقتصاد في حالة ارتفاع أسعار النفط، أو انحصار الموارد في حالة انخفاض الأسعار وذلك لأن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي.

ولتحقيق التنمية اقتصادية المنشودة يتطلب توافر مجموعة من الشروط إضافة الى تحقيق مستوى معين من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء كانت داخلية ام خارجية.

وسنتناول في هذه الدراسة مجمل الآثار التي خلفتها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على مستوى هذه المؤشرات.

المبحث الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر

تعتبر الثروة النفطية المصدر الرئيسي للطاقة والموارد المالية من جهة أخرى حيث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل كبير على القطاع النفطي، لهذا فإن السلطات الجزائرية منذ الاستقلال عملت على إعطاء عناية خاصة لهذا القطاع، وذلك بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك وتأميم قطاع المحروقات، كما قامت بإعطاء شركة كل الصلاحيات لتصبح بذلك القائد لعملية تطوير قطاع النفط الجزائري.

المطلب الأول: النفط الجزائري وأنواعه

أولا: اكتشاف النفط في الجزائر

تعتبر الصحراء الجزائرية ثرية بالثروات المعدنية ولهذا تكتسي أهمية كبيرة حيث تتربع على مساحة قدرها 2171800 كلم^2 أي أنها تستحوذ على 85% من المساحة الإجمالية للجزائر، وبدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط الجزائري عام 1913 في الجهة الغربية لولاية غليزان حيث ظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها الجيولوجي أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من قسنطينة العلمة، سيدي عيش وغيرها من المناطق الجزائرية إلا أن هذه المحاولات لم تسفر عن أية اكتشافات نفطية، وقبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية والفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير بالإضافة إلى احتمالات لوجود ليورانيوم....وغيرها من المعادن التي تزحزح بها الجزائر[1] .

في عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد النفطية واستغلالها في الجزائر سنريبالS.N.Répal على الزيت في حقل صغير بوادي قويطرني الواقع في الجنوب الشرقي من البلاد، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة حيث بلغ الإنتاج سنة 1953 أقصاه حوالي 84ألف طن، ولكنه بدأ يتناقص بسبب ضآلة المدخرات[2].وفي شهر جانفي سنة 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة

[1]يسرى محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص437.
[2]راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1968، ص229.

النفطي وفي شهر جوان من نفس السنة اكتشف حقل حاسي مسعود أكبر حقول النفط في الصحراء الجزائرية كما توالت بعدها الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها.

ويتمركز النفط الجزائري في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شمال الصحراء وأهم حقولها حاسي مسعود قاسي الطويل، العقرب، غور الباقل، حوض الحمرة، حاسي الرمل، حاسي بركين، حوض فدامس، والمنطقة الثانية تقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد نحو 480 كلم وأهم حقولها حقول عجيلة، تقنتورين، زارزتين، إيجلي ولازالت الاكتشافات النفطية متواصلة إلى يومنا هذا[1].

ثانيا: أنواع النفط الجزائري

يعتبر النفط الجزائري من أجود أنواع النفط على المستوى العالمي، حيث يتميز بانخفاض نسبة الهيدروكاربونات الثقيلة، ويعتبر نفط خفيف أي من أكثر أنواع النفط طلبا في الأسواق العالمية وذلك لإمكانية الحصول منه على أكبر كمية من المشتقات النفطية وخاصة المازوت GAZOLINE والذي يعتبر من أكثر المشتقات النفطية طلبا في العالم.

يتميز النفط الجزائري كذلك بانخفاض نسبة الكبريت فيه مما يجعله من أجود أنواع النفط وذلك لسهولة تكريره، حيث أنه لا يتسبب في اتلاف الآلات عند عملية التكرير عكس أنواع النفط الأخرى الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت وبهذا اكتسب النفط الجزائري مكانة اقتصادية عالمية، وأصبحت الجزائر من أهم الفاعلين في السوق النفطية العالمية وأحد أهم الأقطاب النفطية والغازية على المستوى الدولي[2].

المطلب الثاني: نشأة شركة سوناطراك

أولا: نشأة شركة سوناطراك

بعد اتفاقيات إيفيان أصبحت الشركات الفرنسية النفطية هي صاحبة القرار في قطاع النفط الجزائري حيث كانت لها صلاحيات الإنتاج والتسويق فكانت الجزائر تملك سوى 10% من الإنتاج الإجمالي

[1] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص174-175.
[2] سني محمد الأمين، تطور القدرات الطاقوية للجزائر، دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية، على الموقع: http :Snimedamine.maKtoob blog.com/1480812

عام 1962 وذلك لكونها كانت تعتمد في دخلها على مبيعات النفط والخمور، فأدركت الحكومة الجزائرية ضرورة وضع سياسة رشيدة من أجل تحريك عجلة التنمية.

قامت بإنشاء شركة وطنية تعني بالشؤون النفطية فأصدرت المرسوم رقم 63-491 المؤرخ في 1963/12/31 والصادر بتاريخ 1964/01/10 الذي ينص على قيام شركة سوناطراك الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "برأس مال قدر ب 40 مليون دينار جزائري.

وبموجب المرسوم رقم 66-292 المؤرخ في 1966/12/22 تغير الشكل القانوني للشركة حيث أصبحت سوناطراك "الشركة الوطنية للبحث والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات وفي سنة 1969 انضمت إلى منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

كما يؤكد قانون المحروقات رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 المتمم بالأمر رقم 06-10 المؤرخ في 2006/07/29 بأن الشكل القانوني لشركة سوناطراك تكون ذات أسهم وأن الدولة تكون وصية عليها وعلى رأس مالها إلا أنها تتمتع باستقلالية التسيير.

تحتل شركة سوناطراك المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل والمرتبة الثانية عشرة بين الشركات النفطية العالمية[1].

ثانيا: تأميم المحروقات

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة وتكون إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو دولية بالعمل فيها.[2]

لقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميم قطاع المحروقات حيث مرت عملية التأميم بعدة مراحل تحضير التأميم 1971 فقامت الحكومة أولا بتأميم شركة British Petroleum عام 1967 ثم شركة Esso Mobil oil وشركة Shell عام 1968[1].

[1]سوناطراك، التقرير السنوي، 2006، ص14.
[2]بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014-ص223.

في 1971/02/24 خلال الاحتفالات بعيد العمال جاء في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين قراراته التاريخية بتأميم المحروقات فأصبحت بذلك شركة سوناطراك الوسيط الوحيد للثروات النفطية والغازية بالجزائر ونص خطاب الرئيس على ما يلي:

-السماح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج النفطي وذلك بعد أخذ 51% من حصة الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر.

-أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة وذلك بعد التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي.

-تأميم النقل البري للنفط والغاز.

وبعد عملية التأميم صدر المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 22 أفريل 1971 والذي وضع حدا للشركات الأجنبية التي كانت تتمتع بحق الامتياز.

-كرد فعل على قرار الجزائر تأميم النفط والغاز قامت الشركات الفرنسية بالضغط على الجزائر بأساليب مختلفة من أجل التراجع عن قرارها ومنها ما يلي:

-رفض تعبئة النفط الجزائري.

- الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية لكي لا تقوم بعلاقات اقتصادية مع الجزائر.

2-دور الفوائض النفطية في الاقتصاد الجزائري:

تعتمد الجزائر لتمويل مشاريعها التنموية على عائدات صادراتها من النفط اعتمادا كليا بحيث أن النفط يلعب دور المحرك لكل من عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية يمثل قطاع النفط أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة 50% وبنسبة 75% من مجموع الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البترولية وبنسبة 98% من قيمة الصادرات.

[1]www.bp.com/statisticalreview

مع مطلع الألفية الجديدة صاحبت تدفقات مالية ضخمة للجزائر شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية حيث يمثل الفائض النفطي ذلك فرق الموجب ما بين عائدات الصادرات النفطية ومجموع الواردات أي الفرق الموجب ميزان المدفوعات[1].

الجدول رقم (3-1): تطور الفوائض النفطية في الجزائر (2002-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2002	2003	2004	2007	2010	2011	2012
الفوائض النفطية	949	3560	4090	12102	12443-	8452-	9333-

المصدر: التقارير السنوية لمنطقة الأوبك.

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ تطور للفوائض النفطية في الجزائر حيث وصلت عام 2007 إلى 12102 مليار دولار، كما أنها قد سجلت عجز منذ سنة 2010 ب 12443مليار دولار نتيجة تراجع مستمر الصادرات النفطية من جهة وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى العجز مستمر إلى يومنا هذا نتيجة الانخفاض الحاد لصادرات النفط سنة 2015 قد حققت الجزائر منذ عام 2010 تراكما مالي بلغ 110,7مليار دولار سنة 2007 ليصل عام 2014 إلى178 مليار دولار، لذلك استغلت الجزائر هذه الفوائض في عدة مستويات بشكل يضمن لها نمو هذه الفوائض أو على الأقل بقائها وعدم استنزافها من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد وإذا ما أردنا الحكم على مدى مساهمة الشركات الأجنبية في زيادة حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي فيلاحظ أن نسبة إنتاج الشركات الأجنبية من الإنتاج الكلي في ارتفاع مستمر من 8,57% سنة 2000 إلى حوالي 13,88% سنة 2004 و22,72% سنة 2008 وهو ما يؤكد لمساهمة الواضحة للشركات الأجنبية التي تعمل في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك في زيادة إنتاج الغاز الطبيعي.[2]

[1] عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

[2] سيدي علي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، مؤتمر علمي دولي، جامعة فرحات عباس-سطيف، أفريل 2008، ص41-42.

المطلب الثالث: الجباية البترولية ودور الفوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري

أولا–ماهية الجباية البترولية:

تشمل الجباية البترولية الضرائب بكل أنواعها والرسوم وكل الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة عن طريق نظام جبائي معين تطبقه لضمان حصولها على الإيرادات بصفة مستمرة.

كما تعرف الجباية البترولية على أنها ضرائب تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية (البحث والإنتاج) حيث أنها تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها حيث أن الدول المنتجة بكميات معتبرة (دول منظمة الأوبك) يسعون إلى زيادة مداخيلهم من الجباية وذلك نظرا لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيراداتهم وتعتمد ميزانياتهم عليها، أما الدول ضعيفة الإنتاج فتسعى إلى

جذب الشركات الأجنبية لزيادة إنتاجها من خلال فرض إيجارات ومعدلات إتاوة مخفضة[1].

يتكون النظام الجبائي الجزائري حسب القانون 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 من الوسم المساحي، الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي بالإضافة إلى الضريبة التكميلية على الناتج[2].

الجدول رقم (3–2): يوضح توزيع الجباية البترولية بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد بالجزائر:

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	ناتج الجباية البترولية الموجه لميزانية الدولة	ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد	ناتج الجباية البترولية الاجمالي
2000	524	/	524
2001	732	/	732
2002	916.4	26.504	942.904
2003	836.06	448.914	1284.974
2004	862.2	623.561	1485.761

[1] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان، 1998، ص72.
[2] بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص288.

2005	899	1368.836	2267.836
2006	916	1798.001	2714.001
2007	973	1738.848	2711.848
2008	970.2	2288.159	3258.359
2009	1628.5	400.674	2029.174
2010	1835.8	1318.31	3154.11
2011	1472.4	2300.32	3772.72
2012	1561.6	2535.309	4096.909
2013	1615.9	2062.23	3678.13
2014	1577.73	1812.691	3390.421

المصدر: وزارة المالية.

يتضح من هذا الجدول أن الإيرادات الاجمالية للمحروقات تعود ملكيتها لشركة سوناطراك بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 10% وبهذا فإن الجباية البترولية هي ناتج عن فرض مجموعة من الضرائب والرسوم، هذه النفقات تستخدم لتمويل الميزانية العامة وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى قسطين: قسط يذهب لتمويل نفقات الموازنة العامة والقسط الآخر يذهب لتمويل صندوق ضبط الإيرادات[1].

وتعد سنة 2012 السنة التي شهدت تحقيق أكبر ناتج للجباية البترولية بمبلغ قدره 4096.909 مليار دج، موزع بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد، لكن سنة 2013 انخفضت حصيلة الجباية البترولية مقارنة بسنة 2012 وهذا الانخفاض يشير إلى المخاطر على الميزانية العامة للدولة والاقتصاد الكلي ككل إذا لم تتصرف الدولة بعقلانية وإيجاد الحلول المناسبة.

لم تكن الجزائر الوحيدة التي قامت بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات وإنما سبقتها عدة أول في إنشاء مثل هذه الصناديق ومع اختلاف تسمياتها والهدف واردمن إنشائها يكمن فيما يلي:[2]

[1]صندوق ضبط الإيرادات: هو أداة لمواجهة أية صدمات سلبية قد يتعرض لها الاقتصاد مثلما حدث في أواخر سنة 2014 بداية انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

[2]بوفليج نبيل، صندوق ضبط الموارد أداة لضبط وتعديل الميزانية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004، ص240.

معالجة المشكلات التي تنشأ عن تقلب إيرادات النفط وعجز الدولة عن احتوائها وبالتالي تعتبر هذه الصناديق أداة تثبيت وضبطادخار جزء من الإيرادات النفطية للأجيال القادمة وبالتالي تعتبر كصناديق ادخار.

الجدول رقم (3-3): تطور هيكل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2011):

الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2004	2006	2008	2011	2012
رصيد صندوق ضبط الايرادات	232,17	721,6	2931	4280	5381,7	5633,7

المصدر: تقارير وزارة المالية الجزائرية.

من خلال الجدول رقم (3-3) يتضح بأن الجزائر بعد إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات عام 2000 سجلت فائضا ماليا ناتج عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تحقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213,2 مليار دينار سنة 2001، حيث أسست الحكومة هذا الصندوق ضبط إيرادات الجباية البترولية وجعله يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تقوم بإعداده الحكومة كل السنة[1].

ثانيا-تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر:

بدأ إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر سنة 1976 باستغلال حقل حاسي الرمل وتم بعده اكتشاف حقول كثيرة، ومنذ سنة 1998 والجزائر تسعى إلى تطوير إنتاجها الغازي خاصة بعد انطلاق عملية الإنتاج في كل من حقل حاسي بركين من طرف شركة أناداركو الأمريكية إجراءات تطوير حقل عين صالح من طرف شركة بريتيش بيتروليوم، وحقول غازية أخرى بعين أمناس.

[1]عبد اللطيف بن آشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص133.

وتعتبر الجزائر اليوم من أهم البلدان من حيث إنتاج الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع وذلك لامتلاكها أكبر وحدة للتمييع على المستوى العالمي.

الجدول رقم (3-4):تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر من 2000 إلى 2010

الوحدة: مليار $م^3$

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
سوناطراك لوحدها	128	128	124	122	119	120
عبر الشركة	12	12	20	28	35	26
المجموع	140	140	144	150	154	146

المصدر: تقرير شركة سوناطراك ،2010-2011.

يتضح من الجدول رقم (3-4) أنه في سنة 2006 بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر 150 مليار $م^3$ أي بزيادة قدرها 10 مليار $م^3$ عن سنة 2000، ثم لينخفض في سنة 2010 إلى 146مليار $م^3$.

وتتميز الحقول الجزائرية بغناها الخاص بالغاز الطبيعي حيث أنها تنتج ما يقارب 66% من الغاز الذي تسوقه الجزائر، حيث تقدر طاقة التصدير ب 38مليار $م^3$ بالنسبة للغاز الطبيعي ما يقارب 27مليار$م^3$ في شكله المميع.

فيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي فإنه يتم عن طريق الشركة الوطنية سوناطراك باستخدام إمكانياتها الذاتية أو عن طريق الشراكة الأجنبية.

من خلال الجدول رقم (3-4) يتضح أن مساهمة سوناطراك في إنتاج الغاز الطبيعي أكبر بكثير من إنتاجه عبر الشركة، كما يلاحظ ارتفاع حجم إنتاج الغاز الطبيعي عن طريق الشراكة الأجنبية بعد أن

كان مستقر خلال السنوات 2000 حتى 2002 عند 12 مليار م^3 ثم ارتفع إلى 35مليار م^3 سنة 2008 كحد أقصى مقابل 119مليار م^3 منتجة من قبل شركة سوناطراك.

-أهمية الغاز الطبيعي:

يعتبر الغاز الطبيعي أساس المحروقات في الجزائر، حيث أن الاحتياطات تتكون من 57% من الغاز الطبيعي ،6% من غاز البترول المميع و28% من النفط الخام و9% من المكثفات[1].

-تطور احتياطي الغاز الطبيعي:

انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 79 مليون طن سنة 2000 إلى 81,3 مليار م^3 سنة 2012 أي بنسبة نمو حوالي 3% خلال هذه الفترة أما إنتاج غاز البترول المسال المستخرج من الحقل فقد انخفض بحوالي 2% ليصل سنة 2012 حوالي 7,3مليار م^3.[2]

جدول رقم (3-5): نسبة الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي إلى إجمالي العالم

الوحدة:%

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	2,39	2,35	2,36	2,31	2,29	2,28

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

[1]المكثفات: هي عبارة عن هيدروكربونات خفيفة جدا تتحول إلى سائل كالنفط الخام بمجرد صعودها إلى السطح وذلك بفعل الحرارة والضغط.
[2]مؤتمر الطاقة العربي العاشر، مجلة الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، ديسمبر 2014، ص7.

من الجدول رقم (3-5) يتضح بأن احتياطي الجزائر من الغاز الطبيعي بالنسبة إلى إجمالي العالم في تناقص مستمر وذلك راجع إلى زيادة التصدير وقلة البحث عن آبار جديدة.

الشكل رقم (3-1):تطور احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر في الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار م^3

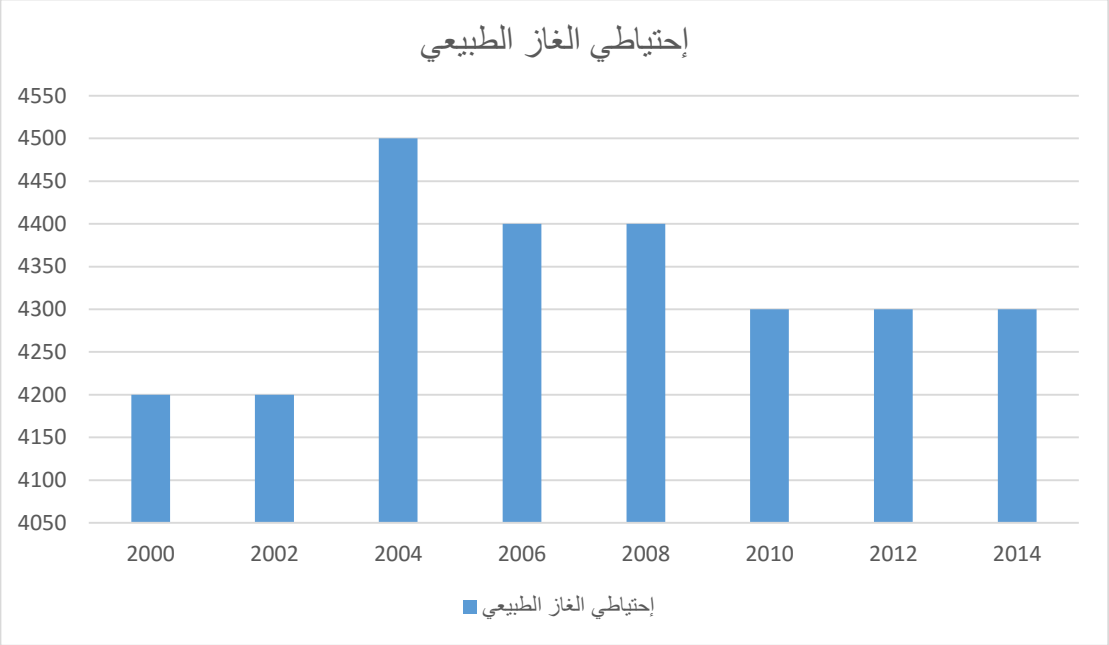

المصدر: الإحصائيات المقدمة من قبل شركة سوناطراك.

من خلال الشكل رقم (3-1) يتضح بأن الجزائر تتمتع باحتياطي من الغاز الطبيعي حوالي 4504 مليار م^3 عام 2010 ويبقى هذا الاحتياط مستقر حتى عام 2014 ويرجع ذلك إلى تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وكمادة خام للصناعات التحويلية والاستخراجية.

ثالثا: الإمكانات النفطية الجزائرية:

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة عالميا، ولهذا من الضروري معرفة الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات وحجم الإنتاج والتصدير.

1-**الاحتياطات**: وتتكون مما يلي:

أ-الاحتياطات المؤكدة أو المبرهنة: وهي الكميات التي قدرت على أساس علمي والممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديا بالإمكانات التقنية المتاحة.

ب-الاحتياطات المحتملة: وهي الكميات المكتشفة وغير المقدر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض

ج-الاحتياطات الممكنة: وهي الكميات المتوقع تواجدها في منطقة معينة إلا أنه لم يحفز أي بئر لإثباتها، وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية[1].

وعند تقدير احتياطات أية دولة يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والأكيدة ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطات المؤكدة.

كما أن مدة إنتاج النفط تختلف حسب جهات التقدير ومستوى الاستهلاك السنوي والاكتشافات الجديدة المحققة سنويا ومن الجدول رقم (3-6) نلاحظ أن احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام تقدر ب 12,2 مليار برميل من سنة 2010 إلى 2014، عند مستوى إنتاج 1,5 مليار برميل يوميا، وبالتالي فإن هذه الاحتياطات إذا لم تصاحبها اكتشافات جديدة فإن النفط الجزائري سوف ينفذ خلال 15 سنة من الإنتاج.

وتحتل الجزائر حسب إحصائيات منظمة أقطار الدول العربية المصدرة للنفط المرتبة السابعة عربيا من حيث احتياطات النفط وبمعدل 1% من الاحتياطي العالمي، المرتبة الرابعة عربيا من حيث حجم الإنتاج.[1]

[1]بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص264.

جدول رقم (3–6):الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام.

الوحدة: مليار برميل

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2
%من إجمالي العالم	0,99	0,98	0,96	0,95	0,94

المصدر: منظمةالأقطارالعربيةالمصدرةللبترول2015 OAPEC

المبحث الثاني: أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري

لقد لعبت أسعار النفط دورا بارزا في تسهيل أو إعاقة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مورد ناضب، حيث أنه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لا تزال الجزائر تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية في كافة المجالات وذلك بتوافر مجموعة من الشروط بالإضافة إلى تحقيق مستوى معين من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء كانت داخلية أم خارجية.

الشكل رقم (2-3): تطورات أسعار النفط في الفترة (2000-2015)

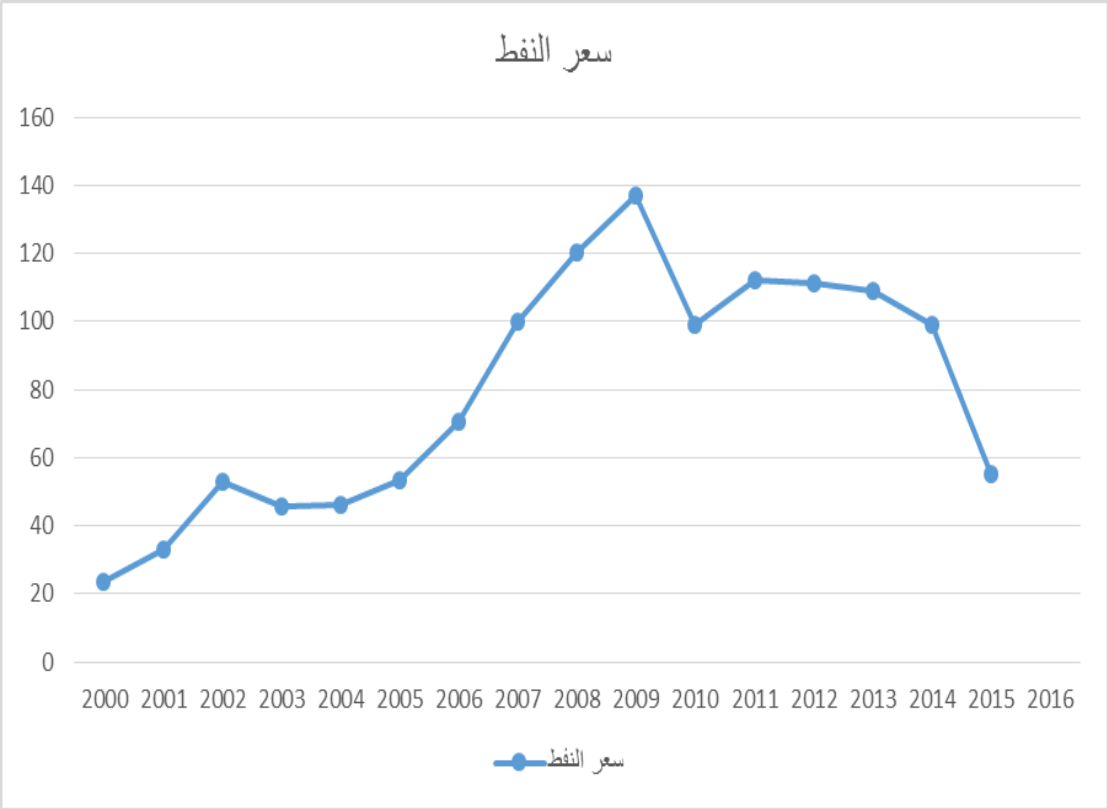

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (3-12)

المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن الداخلي

أولا: أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الحقيقي

يعكس الناتج المحلي الحقيقي تطور الجهاز الإنتاجي المحلي في الجزائر من خلال قيمة السلع والخدمات التي قد تم إنتاجها محليا بواسطة مختلف وسائل الإنتاج.

إن ارتفاع أسعار النفط ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 وفق الشكل البياني رقم (3-2) أعطت لمؤشرات الاقتصاد الجزائري نوعا من الاستقرار، وذلك باستغلال الوفرة المالية في تبني سياسة إنعاشيه تهدف في الأساس إلى تحقيق نسب مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الطلب الكلي وذلك بزيادة الانفاق العام كإقامة المشاريع الاستثمارية.

الشكل رقم (3-3): تطور الناتج المحلي في الجزائر للفترة (2000-2015)

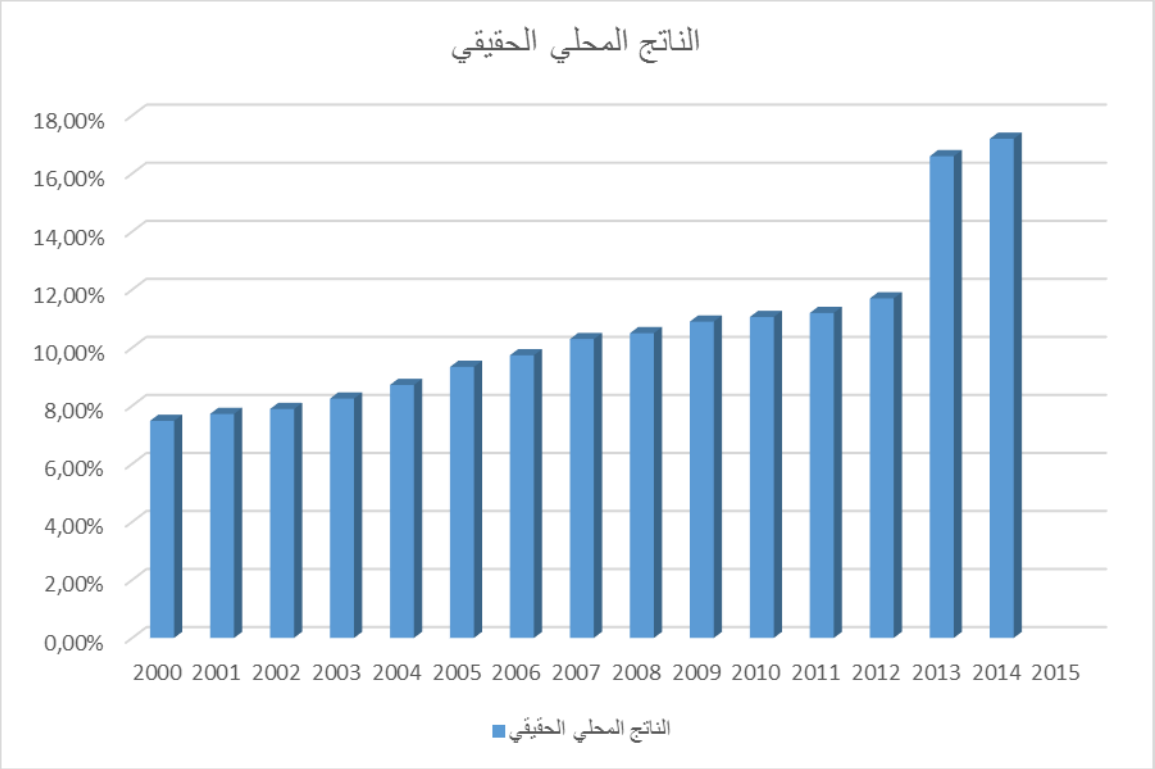

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (3-12)

من خلال الشكل البياني رقم (3-3) يتضح بأنه في بداية سنة 2000 حتى سنة 2009 مع ارتفاع أسعار النفط أدت إلى ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي ولكن في سنة 2010 انخفضت أسعار النفط ولكن قيمة الناتج المحلي بقيت مرتفعة كذلك سنة 2014 شهدت انخفاض لأسعار النفط ولكن قيمة الناتج المحلي بلغت ذروتها حيث وصلت 17.2%، وهذا يعكس بأن قيمة الناتج المحلي في الجزائر لا تتأثر بسعر النفط وإنما بتغيرات مؤشرات أخرى كالتضخم والذي ينتج من خلال زيادة عرض النقود وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ولمعرفة نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الحقيقي نقوم بتحليل متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي يعكس تطور القدرة الشرائية للفرد وبالتالي إمكانية تحقيق رفاهيته الاقتصادية، وهذا المؤشر يعكس حقيقة قدرة الدولة على توزيع مداخيلها المالية على أفراد مجتمعها، والشكل البياني التالي يبين تطور متوسط الدخل الفردي الحقيقي للجزائر:

الشكل رقم (4-3): تطور متوسط الدخل الفردي الحقيقي للجزائر في الفترة (2000-2015)

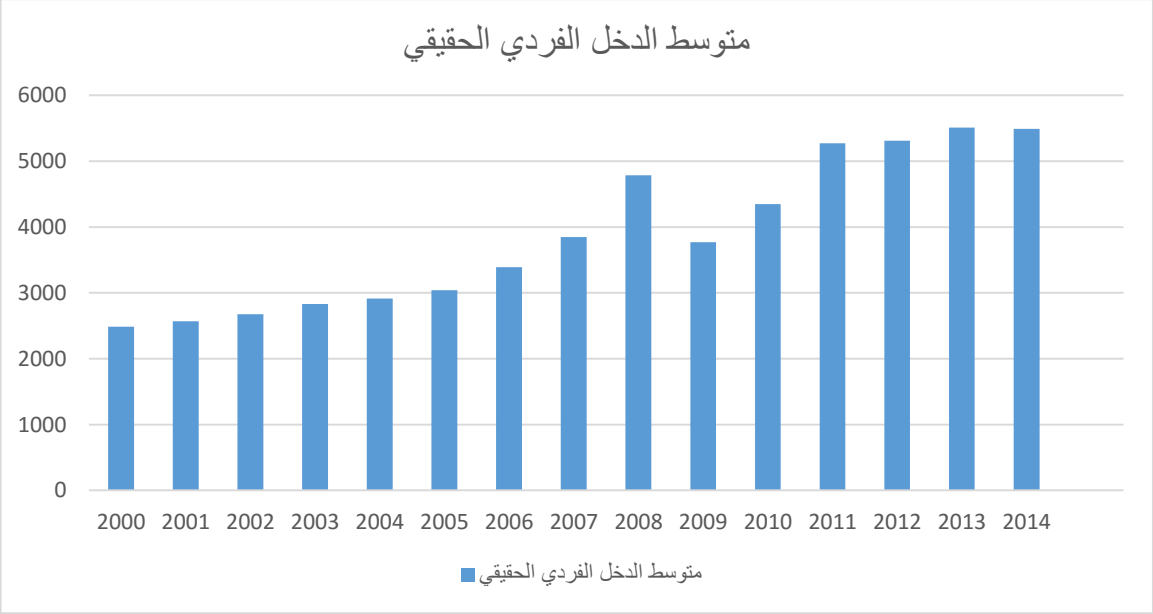

المصدر:من إعداد الطلبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (3-12)

من خلال الشكل رقم (4-3) يتضح بأن قيمة متوسط الدخل الفردي الحقيقي في الجزائر ترتفع بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضه، لأنه من الناحية الاقتصادية أي زيادة لمداخيل الدولة تؤديإلى رفع مستويات الدخل الفردي الحقيقي.

ثانيا: أثر تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة

تعتبر الإيرادات النفطية مصدر مهم تعتمد عليه الموازنة العامة للدولة، ويتجلى هذا من خلال النسب التي تساهم بها الجباية البترولية، حيث أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق العالمية، فترتفع بارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-7): تطور الموازنة العامة للجزائر في الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	رصيد الميزانية
2000	1578.1	1173.3	400
2002	1603.1	942.9	52.5
2004	2229.8	1485.6	340.9
2006	3639.9	2714.0	1186.8
2009	3275.3	1927.0	-1871
2011	3403.1	1501.7	-2328.3
2012	3804.5	1519.0	-3249
2013	3895.3	1615.9	-2310.4
2014	3927.7	1577.7	/
2015	3825.2	1444.8	/

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

مع مطلع سنة 2000 قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تعتمد على سياسة الانفاق الحكومي لإنعاش الطلب وذلك لتطبيقها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وكان ذلك نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر في تلك الفترة، وبذلك ارتفعت مستويات الانفاق منذ سنة 2001 نتيجة للوفرة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط شهدت الحالة الاقتصادية للجزائر انتعاشا وذلك لارتفاع مداخيلها من العملة الصعبة.

من الجدول رقم (3-7) نلاحظ بأن الإيرادات العامة سجلت أعلى مستوى لها سنتي 2013 بمبلغ يقارب 3895.3 مليار دينار وسنة 2014 بمبلغ يقارب 3927.7 مليار دينار وهذا نتيجة تواصل ارتفاع أسعار النفط.

أما فيما يخص الجباية البترولية فإنها تساهم ب 74% سنة 2000 في الإيرادات العامة للدولة لتنخفض إلى 58.8 % سنة 2009 وذلك بسبب تراجع أسعار النفط.

وفي كل ما سبق فإن أسعار النفط تلعب دورا أساسيا في تحديد توازن الميزانية العامة للجزائر خاصة مع انخفاض أسعار النفط في أواخر 2014 و2015، وبذلك فإن استقرار الموازنة العامة للجزائر يبقى رهينة لأسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك ناتج لاعتماد الجزائر على مورد واحد وهو النفط والغاز الطبيعي.

ثالثا: أثر تغيرات أسعار النفط على معدل البطالة

تعتبر ظاهرة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار المجتمع وتزعزع أمنه وأسبابها تختلف من مجتمع لآخر، والجزائر كغيرها من البلدان يؤرقها هذا المشكل.

مع مطلع الألفية الثانية قامت الجزائر بسياسة الإنفاق الحكومي لإتاحة فرص عمل جديدة للبطالين وذلك بتشجيع قطاع الخدمات من خلال تحسين قطاع الصحة والتعليم في المخطط الخماسي الأول والذي سمح بتوظيف عمال جدد وتوسيع حجم الخدمات العامة في كل من الدوائر والبلديات.

الشكل رقم (3-5): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

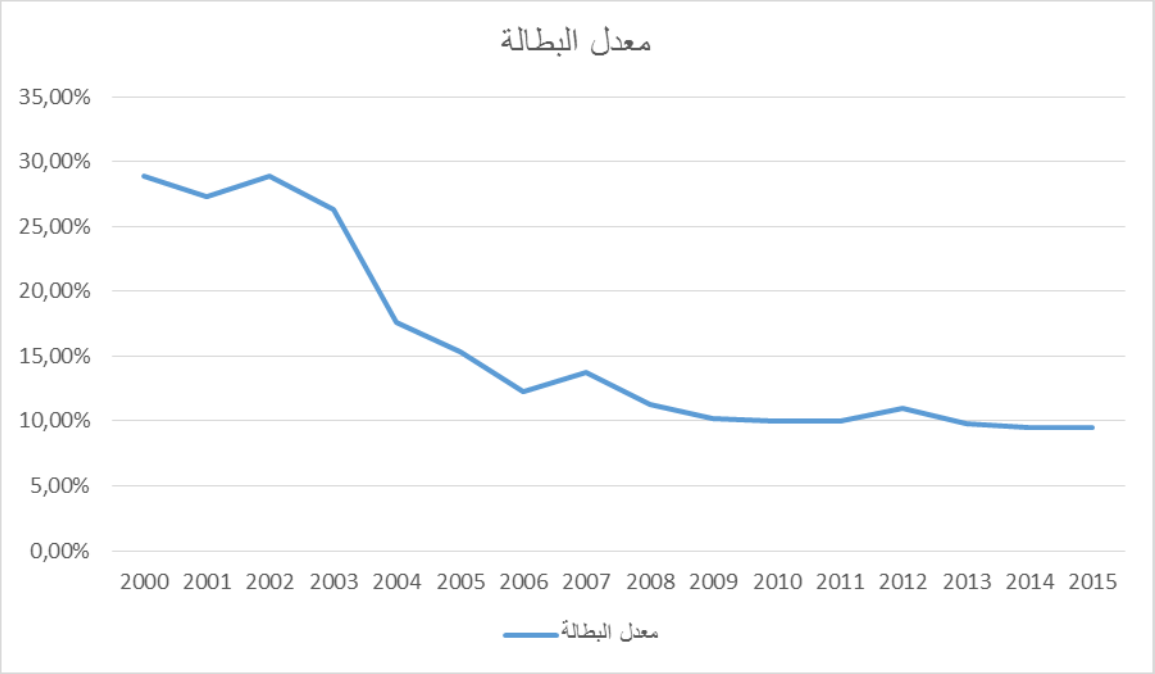

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (3-12).

وفيما يخص القطاع الصناعي فقامت الجزائر بإنفاق استثماري مما ساهم في توفير اليد العاملة لهذا القطاع مما ساهم بذلك في زيادة معدل التشغيل وانخفاض معدلات البطالة، ويظهر من الشكل رقم (3-5) أن نسبة البطالة في سنة 2000 كانت مرتفعة جدا في حدود 28.89 % ثم في سنة 2005 انخفضت قليلا لتصل إلى 15.3%، أما في سنة 2010 فنلاحظ تراجع قياسي لمستويات البطالة حيث وصلت إلى 10%ثم إلى 9.5 % سنة 2014 وذلك نتيجة لتطبيق عدت إجراءات بالإضافة إلى البرامج التي أقرتها الحكومة والتي ساهمت في ترقية مستوى التشغيل.

كما أن الجزائر قامت خلال هذه الفترة بتطبيق سياسة إنفاقيه توسعية شملت جميع القطاعات وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية وبرامج الدعم المتاحة للشباب والمتمثلة في:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- برنامج الشبكة الاجتماعية.
- عقود ما قبل التشغيل.
- جهاز الادماج المهني.
- الشغل المأجور بمبادرة محلية.

كل هذه البرامج قامت بتحفيز الطلب على اليد العاملة في كافة القطاعات وخاصة في مجال الأشغال العمومية والبناء وأيضا مجال الخدمات، إلا أن هذه البرامج تساهم في نقص معدلات البطالة مؤقتا كما أن أصحاب الذين يشغلون في العقود المؤقتة لا يتميزون بميزات جيدة نظرا للمبالغ الرمزية التي يتقاضونها.

ونلاحظ من الشكل السابق رقم (3-5) ارتفاع طفيف في معدل البطالة سنة 2015 حيث وصلت إلى 11.2 % وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط في أواخر سنة 2014 ونتيجة لذلك قامت الحكومة بتخفيض من سياستها الانفاقية والتي أثرت بشكل جيد على قطاع الأشغال العمومية والبناء بالإضافة إلى تقليص عدد الموظفين المؤقتين في الإدارات العمومية.

رابعا: أثر تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم

يعرف التضخم بأنه المعدل الإجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، كما يعرف أيضا بأنه مقدار انخفاض قيمة العملة لهذا البلد.

الشكل رقم (3-6): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

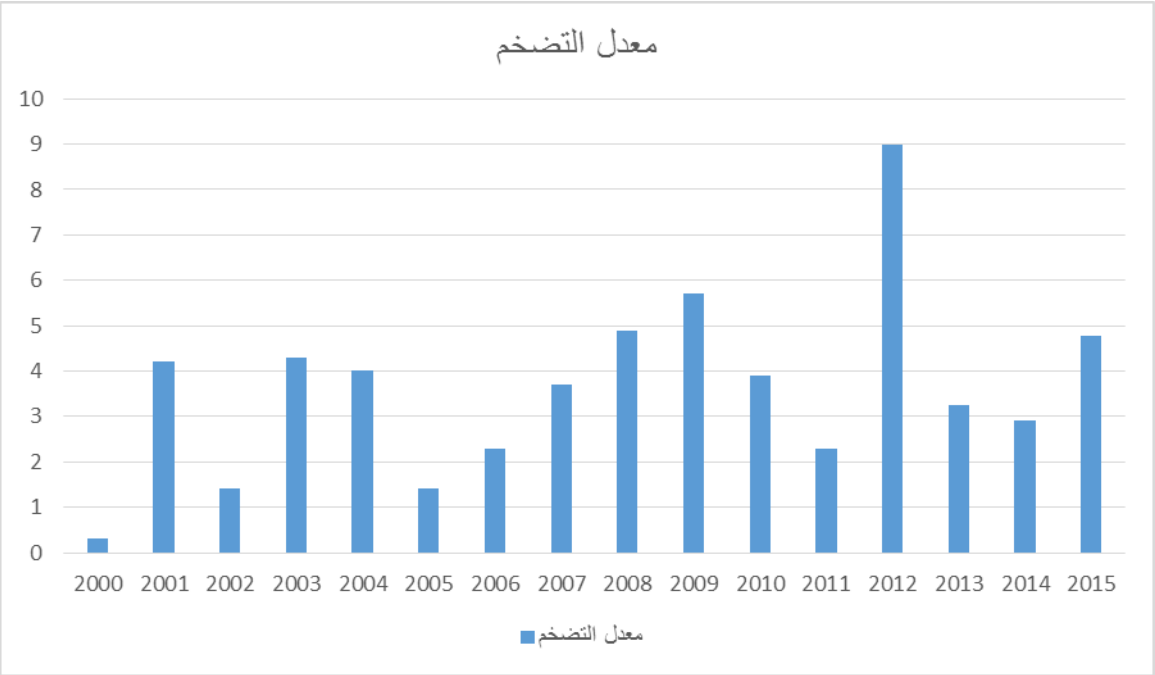

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (3-12)

من خلال الشكل البياني رقم (3-6) نلاحظ أنه مع مطلع سنة 2000 كان معدل التضخم السنوي منخفض 0.3 % وتميزت الفترة الممتدة خلال مرحلة الدراسة بأن معدل التضخم السنوي تارة في زيادة وتارة أخرى في انخفاض، حيث بلغ أقصى درجة سنة 2012 فقد وصل 8.98% لينخفض سنة 2014 إلى 2.92 % ثم ارتفع سنة 2015 ليصل إلى 4.78 %.

يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم في الجزائر إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية إعادة تصدير التضخم من قبل الدول الصناعية الكبرى وذلك من خلال رفع أسعار المنتجات التي تستوردها الجزائر تعويضا لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والجانب الآخر يكمن في الفرص الاستثمارية الكثيرة التي قامت بها الجزائر مع ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2006-2014) حيث قامت بمشاريع ضخمة هذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب الداخلي على مختلف السلع والخدمات الأجنبية بصورة كبيرة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة.

إن مستويات التضخم الحالية في الجزائر تتطلب معالجة لتجنب آثارها المستقبلية حيث أن قيمة العملة الجزائرية في انخفاض مستمر وذلك ابتداء من سنة 2014 إلى يومنا هذا حيث وصل سعر صرف

1دولار= 100.44 دينار، كما أن القدرة الشرائية الداخلية قد تراجعت كثيرا مما انعكس على الأوضاع الاقتصادية العامة.

إن العوامل التي ساعدت على ارتفاع مستويات التضخم في الجزائر خاصة أسعار النفط المرتفعة فإن قضية معالجة ظاهرة التضخم والحد من قدرتها باستخدام الأدوات الاقتصادية تعتبر مسألة في غاية الأهمية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن الخارجي

أولا: أثر تغيرات أسعار النفط على معدل الاستثمار الأجنبي المباشر

مع مطلع سنة 2000 قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة ولتعزيز سبل الاستثمار المحلي من جهة أخرى وذلك من خلال إصدار نصوص تشريعية جديدة لتشجيع الاستثمار لأنه يعتبر من بين أهم الأدوات الأساسية المستعملة لتمويل التنمية الاقتصادية.

كما أن الجزائر تستقطب عدة دول في الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها دول الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية.

الجدول رقم (3-8): تطور معدل الاستثمار في الجزائر (2000-2014)

السنة	2000	2002	2006	2008	2010	2011	2012	2014
معدل الاستثمار	25.01	30.80	29.94	37.49	41.65	36.11	42.59	37.655

المصدر: www.economywatch.com

يعتبر الإنفاق العام من الأدوات التي تستعملها الجزائر لإنعاش النمو الاقتصادي من خلال تخصيص حصص مالية لكل من تهيئة البنية التحتية وكذلك تخصيص نفقات التسيير من أجل تحسين الإدارة وإزالة القيود والعراقيل الإدارية التي كلها تساهم في تهيئة الجو الاستثماري المناسب جلب المستثمرين الأجانب.

ومن خلال الجدول رقم (3-8) يتضح بأن معدل الاستثمار في الجزائر ضعيف إذ يقدر ب 25.01% سنة 2000 ليصل سنة 2010 إلى 41.65 %، و هذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية عقب الأزمة المالية لسنة 2008، و منه قيام الحكومة الجزائرية بزيادة الإنفاق الحكومي لمنح جو مناسب للاستثمار في الجزائر من خلال التركيز على البنية التحتية ، إلا أن معدل الاستثمار انخفض خلال سنة 2014 ليصل إلى 37.653 % وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة و لغياب المستثمر الأجنبي عن الساحة الجزائرية من جهة أخرى و ذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط.

الشكل رقم (3-7): تطور معدل الاستثمار الأجنبي المباشر

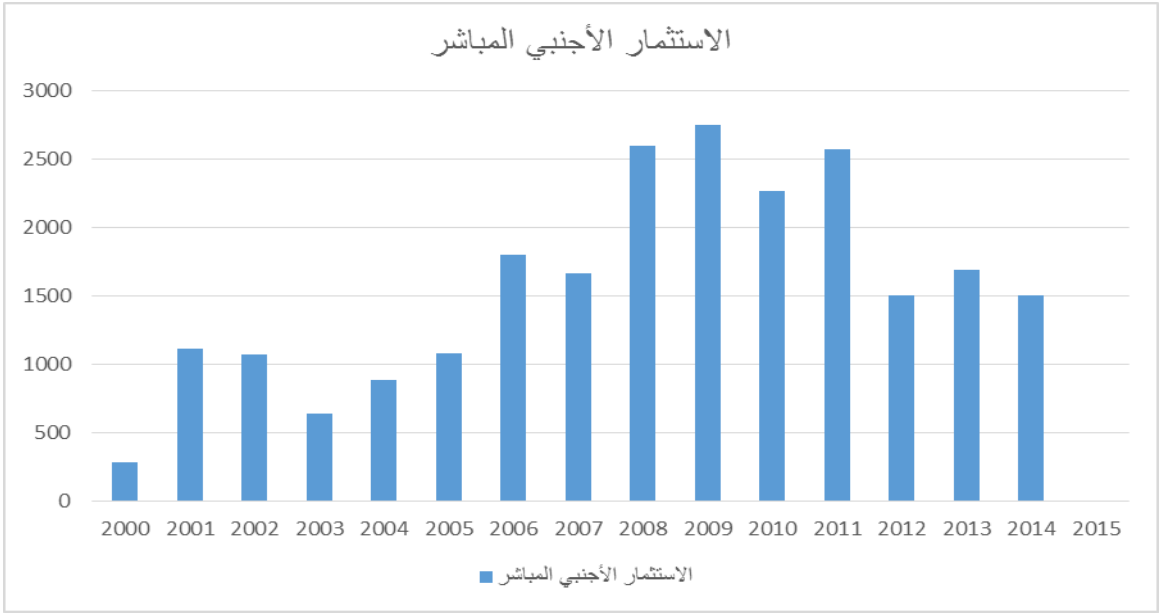

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (3-12)

ثانيا: أثر تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري

لقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنوات الالفية الجديدة تذبذبا متميزا بنوع من التحسن وذلك راجع إلى سعر النفط، حيث أن الجباية البترولية تعتبر أحد أهم العناصر الأساسية في بناء الميزانية السنوية، فقد تعززت المؤشرات الخارجية للجزائر ابتداء من سنة 2003 خاصة منها ميزان المدفوعات ومستوى احتياطات الصرف الأجنبي وذلك بفضل ارتفاع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية حيث بلغ 45.455 دولار سنة 2003 بالإضافة إلى تزايد حجم صادرات النفط، ومن جهة أخرى فقد ساهمت الظروف المناخية المناسبة للقطاع الفلاحي في تحقيق زيادة في النفقات الاستيرادية هذا ما شكل عبئا على ميزان السلع والخدمات.

الجدول رقم (3–9): تطور رصيد الميزان التجاري (2015–2005)

الوحدة: مليون دولار

السنة	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزان التجاري	24989	32532	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-13714

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

سجل رصيد الميزان التجاري نتائج جيدة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 حيث تطور بشكل إيجابي ووصل سنة 2007 إلى 32532 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلا أنه بدأ في الانخفاض التدريجي ليصل إلى العجز في سنة 2015 قدره 13714 مليون دولار وذلك لانخفاض أسعار النفط.

الشكل البياني رقم (3-8): يوضح تطور الفترة التجارة الخارجية (2005-2015)

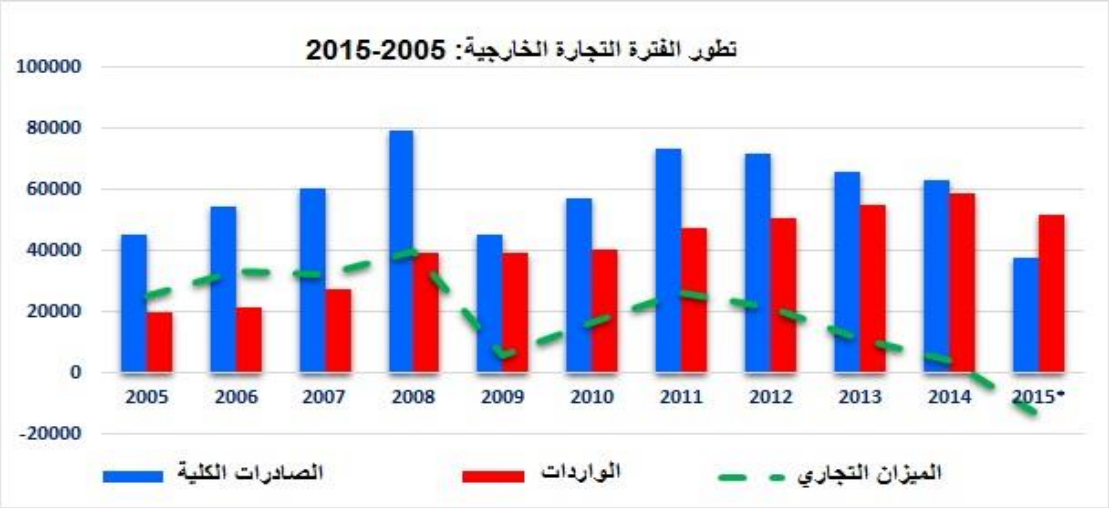

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الشكل رقم (3-8) يتضح بأن رصيد الميزان التجاري الجزائري كان بشكل إيجابي من سنة 2005 إلى سنة 2008 وبسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انخفض رصيد الميزان التجاري ليعاود الارتفاع ولكن بشكل متذبذب ونتيجة لانخفاض أسعار النفط لسنة 2014 وصل رصيد الميزان التجاري إلى مرحلة العجز سنة 2015 قدره 13714- مليون دولار وذلك نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات وانخفاض رصيد الجباية البترولية وبما أن الجزائر دولة ريعية صادراتها أكثر من 98 % محروقات، فقد أثرت بشكل كبير على ميزان المدفوعات وعلى رصيد الميزان التجاري.

ومن كل ما سبق فان الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش لا يتحمل الصدمات الخارجية وذلك لاعتماده في الصادرات على مورد ناضب واحد وأي تغير في مستوى سعره في الأسواق العالمية يحمل مخاطر للاقتصاد الجزائري وذلك بتقلب أسعار الصرف من جهة وسعر الذهب من جهة أخرى، فالجزائر تتلقى مبيعاتها بالدولار الأمريكي في حين أن أغلب وارداتها تأتي من منطقة الأورو وهذا ما يجعل الميزان التجاري في الجزائر تحت سيطرة تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف.

ثالثا: أثر تغيرات أسعار النفط على المديونية الخارجية

مع بداية سنة 2000 تحسنت الإيرادات المالية للجزائر وذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط وبالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية، فبدأت ترتفع مستوياتها من سنة إلى أخرى، هذا ما مكن الجزائر التخلص من شبح المديونية الخارجية عن طريق تسديدها للديون وإتباع سياسة التسديد المسبق للديون بالإضافة إلى تحويل الديون إلى استثمارات، وبعد الأزمة المالية العالمية تحولت الجزائر من دولة دائنة إلى دولة مدينة وذلك نتيجة للبحبوحة المالية التي كانت تزخر بها منذ سنة 2010 إلى سنة 2014، هذا ما مكنها من احتياطي صرف وصل سنة 2014 إلى 178 مليار دولار.

الجدول رقم (3-10): تطور المديونية الخارجية للجزائر (2002-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2002	2003	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
اجمالي المديونية الخارجية	21.64	21.82	21.82	5.61	5.95	5.68	3.67	3.73	3.38
خدمة الدين	4.15	4.35	5.65	13.41	1.24	0.68	0.52	0.44	0.40

المصدر: التقارير المختلفة لبنك الجزائر

من خلال الجدول (3-10) نلاحظ تراجع حجم المديونية الخارجية للجزائر فمن 21.64 مليار دولار سنة 2002 إلى 3.38 مليار دولار سنة 2015، حيث نتج هذا الانخفاض الكبير في

المديونية من جراء تزايد المداخيل المالية المحققة من ارتفاع أسعار النفط، كما أن الجزائر قامت بتبني سياسة محكمة في استعمال الفوائض المالية لإدارة ديونها الخارجية وذلك بإتباع سياسة التسديد المسبق للديون والتي طبقتها ابتداء من سنة 2006 وهي السنة التي عرفت انخفاضا حادا في إجمالي المديونية الخارجية بعد سنة 2002 حيث بلغت قيمتها 5.61 مليار دولار.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة لقطاع النفط

أولا: القطاع الفلاحي خيار استراتيجي

يعتبر الاقتصاد الجزائري على أنه اقتصاد طلبي أي اقتصاد يستورد ولا يصدر وهذا لأنه غير فعال حيث فشل في تغطية الاحتياجات الرئيسة لمواطنيه وبالدرجة الأولى الاحتياجات الغذائية، بالإضافة إلى زيادة النمو السكاني والتقلبات المناخية.

ويتميز القطاع الزراعي بأنه من أهم القطاعات الاقتصادية التي تقوم عليها اقتصاديات بلدان العالم فهو العصب الحساس الذي يضمن العيش والاستمرار للسكان.

فالزراعة بمختلف أنواعها تلعب دورا كبيرا ومهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة حيث أن القطاع الزراعي يتميز بأهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية بشكل دائم وذلك لارتباطه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبهذا فإن الزراعة تمثل الركيزة الأساسية للتنمية ببعدها البيئي أيضا وذلك من خلال المحافظة على التنوع الحيوي والتوازن البيئي.

تصنف الجزائر ضمن الدول المستوردة للغذاء وهذا لأنها لا تملك أي تأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الزراعية على المستوى الدولي ولهذا يجب على الحكومة الجزائرية تصميم وتنفيذ سياسة زراعية من شأنها مواجهة النقص الفادح في العرض الزراعي وهذا عن طريق انتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف من خلال:

-إقامة علاقات منسجمة بين القطاعات الاقتصادية كالعلاقة بين الزراعة والصناعة بحيث تساهم الصناعة في تطوير الزراعة وتقوم الزراعة بتوفير المواد الزراعية للصناعات المختلفة وتلبية الحاجات الغذائية للمجتمع.

- الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية ومعاقبة كل مخالف للقانون لحماية هذه الأراضي من الاستنزاف.

- استصلاح المزيد من الأراضي وإضافتها إلى المساحات الزراعية المستغلة وهذا من أجل زيادة إنتاج الغذاء وتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

- الاستغلال الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية المستغلة لأن استغلالها بالطرق العشوائية كالرعي الجائر، الاستزراع السيء للأراضي، الري الزائد ينتج عنه التصحر أو إتلاف الأراضي الصالحة للزراعة.

- تشجيع وترقية الاستثمار في القطاع الزراعي خاصة من قبل القطاع الخاص، وهذا لعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة في المجالات التي يرغب المستثمرون في الحصول عليها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم قبل الاستثمار.

- محاربة ظاهرة الفساد والرشوة والبيروقراطية التي تؤدي إلى فساد الاقتصاد الوطني الكلي.

- استغلال المياه استغلال عقلانيا وهذا لأن الجزائر تتميز بندرة سقوط الأمطار خاصة في الآونة الأخيرة حيث تعتبر المياه العامل الرئيسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وذلك لعدم فصل مسألة الأمن الغذائي عن وفرة المياه.

- ضرورة الاستفادة من المخلفات الزراعية من أجل توفير تكاليف شراء الأسمدة وتحويلها إلى سماد عضوي تام ومفيد للتربة الزراعية.

– الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي لأن مستقبل الزراعة يتطلب استمرار تطوير التكنولوجيا فأي استراتيجية تهدف لتطوير القطاع الفلاحي لابد لها من إعطاء الأولوية للبحوث في مجالات الهندسة الوراثية وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية.

– القيام بدورات تكوينية للفلاحين قصد توعيتهم واعطائهم على الأقل الخطوط العريضة في المجال الفلاحي من أجل زيادة الإنتاجية.

– القيام بالحملات التحسيسية والتوعوية للفلاحين حيث تعتبر همزة الوصل بين النتائج التي يتم التوصل إليها في البحوث والمزارع التجريبية وبين السكان الريفيين من أجل تطبيق هذه الأساليب وبالتالي تحسين الإنتاج الزراعي.

ثانيا: القطاع السياحي خيار استراتيجي

يلعب القطاع السياحي دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول حيث يعتبر القطاع السياحي قطاع يخلق الثروة ومصدر لحلول الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية التي وجدت في هذا القطاع ضالتها فقامت باستغلال مواردها وإمكاناتها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويجنبها الاعتماد على مورد ناضب، وخير مثال على ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة التي حققت تطورا كبيرا في مجال الخدمات السياحية واستقطاب أعداد كبيرة ومتزايدة من السياح سنويا.

والجزائر من الدول التي تتمتع بإمكانات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من أهم الأقطاب السياحية على المستوى العالمي لما تحتويه من آثار قديمة ومناطق متنوعة كالصحراء والشواطئ و الحمامات المعدنية، إلا أن كل ما تملكه الجزائر من مقومات سياحية جيدة تبقى السياحة الوطنية بعيدة كل البعد على ما هو منتظر منها من أجل تحقيق التنمية للاقتصاد الجزائري، مساهمتها تبقى

ضئيلة جدا وبالرغم من هذا يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجزائري بحيث يمكن أن يكون بديلا لقطاع النفط، والجزائر تملك بنية تحتية سياحية وهبها لها الخالق عز وجل ولم يبقى لها إلا العمل الجدي من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة تساهم في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي خاصة في الوقت الراهن الذي يتميز بعدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي عدم استقرار واردات النفط.

إن التقييم الحقيقي لقطاع السياحة في الجزائر يجب أن يشمل طبيعة الخدمات التي يوفرها للأجانب وذلك نظرا لكونه قطاع جد استراتيجي والنهوض به يؤدي إلى النهوض بقطاعات اقتصادية أخرى بحيث أنه لا يمكن أن نتصور تحقيق تنمية سياحية بدون تحقيق تنمية لقطاع الخدمات والقطاع البنكي وقطاع النقل.

ونظرا لكون الجزائر دولة نفطية فإن اقتصادها مرهون بمداخيل هذا القطاع وعليه يجب على الحكومة تنويع مصادر الدخل والقطاع السياحي يعتبر من القطاعات الاستراتيجية من أجل النهوض باقتصادها ونظرا لتوفر الأمن والاستقرار وتوفر الموارد المالية الضخمة، كل هذه الظروف تساعد على استقطاب السياح على المستوى العالمي بالإضافة إلى عدم استقرار العديد من الدول العربية الناهضة بقطاع السياحة والأكثر جذبا للسياح مثل مصر، تونس، سوريا، العراق ولهذا وجب على الجزائر أن تستغل الظروف الحالية بالاستثمار في هذا القطاع وهذا لكون السوق العالمي للسياحة يعتبر سوقا عملاقا، وهذا ما أكده **طالب الرفاعي** الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة في رسالة موجهة للجزائريين قال فيها: { الجزائر بلد واعد، وبإمكانه أن يصبح وجهة سياحية كبيرة، السياحة هي البترول الحقيقي لجزائر الغد والذي لا يستنفذ، فبمقدوره اجتذاب رأس المال الأجنبي، وتوظيف رأس المال المحلي مما يؤدي إلى المساهمة في تحقيق حدة البطالة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات وتحفيز صناعات أخرى، ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع السياحي }.

رغم كل المجهودات التي قامت بها الجزائر في الفترة 2000-2015 والمبالغ المالية الكبيرة التي استثمرها للنهوض بهذا القطاع وذلك بإنشاء العديد من الهياكل السياحية الجديدة وترميم وصيانة الفنادق والمنتجعات السياحية والمرافق إلا أن حصيلة واردات هذا القطاع تبقى جد ضئيلة وذلك لعدم استقطاب السياح الاجانب.

ثالثا: القطاع الصناعي خيار استراتيجي

يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تشغيل اليد العاملة وتحقيق الإيرادات المالية تساهم بها في الميزانية السنوية، وبهذا أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لترقية وتطوير قطاع الصناعة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية.

فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ 9 % سنويا وهذا راجع إلى سياسة الحكومة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات من خلال المخطط الخماسي الأول (2005-2009) الذي كان يهدف إلى انشاء 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفي المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) قامت الحكومة بترقية وتطوير المؤسسات وذلك لتشجيع الصادرات خارج قطاع النفط وهدفت إلى إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالإضافة إلى تأهيل 20 ألف مؤسسة واتخذت بذلك عدت إجراءات كانت كما يلي:

- اعتماد برنامج خماسي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي (2008-2015) بحوالي 1.2 مليار يورو هذا ما أدى إلى اعتماد 2577 مشروع بحث.

- إقرار الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– انشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولتيةلتطوير اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في تطوير الاقتصاد الجزائري ماجعلها تحتل الأولوية في وضع برامج التنمية الاقتصادية وذلك لكونها مصدرا للابتكار وتنمية

روح المبادرة والنتائج المتحصل إليها هي كالتالي:

– رغم كل ما بدلته الجزائر من مجهودات معتبرة من أجل تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الأهداف الموضوعة لم تتحقق بعد.

– تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار الجديد الذي يعتمد عليه لإنشاء ومضاعفة الثروة والبديل لقطاع النفط.

– لا يزال هذا القطاع يعاني من مدرة المعلومات والدعم المعلوماتي من طرف الهيئات الرسمية وبالتالي ضعف التنسيق بين مختلف مراكز الدعم.

التوصيات التي تقدم لإنعاش هذا القطاع هي:

– الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني تهيئة كل الشروط المناسبة لتطويرها ونموها.

– إنشاء أنظمة للمعلومات على المستوى الوطني والمحلي.

– عملية ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عملية مشتركة بين مختلف القطاعات ويجب أن تبدأ من ترقية وتطوير التعليم والبحث العلمي والتعليم والتكوين المهنيين.

الجدول رقم (3-11): حوصلة نتائج الميزان التجاري الجزائري للفترة (2005-2015)

الوحدة: مليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*2015
الصادرات خارج مجال المحروقات	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063
صادرات المحروقات	43 937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63 752	60 304	35 724
مجموع الصادرات	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917	62 886	37 787
الواردات	20 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501
الميزان التجاري	24 989	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	11 065	4 306	13-714

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

من الجدول رقم (3-11) يتضح بأن مساهمة الصادرات خارج قطاع النفط لا تتجاوز 5 % ونتيجة لهذا فإن حلول قطاع الصناعة محل قطاع النفط في الصادرات لا يزال بعيد الأمل وذلك لأن صادرات النفط تتجاوز 95 %.

الجدول رقم (3-12): تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري في الفترة 2000-2015

السنوات	معدل البطالة	معدل التضخم	متوسط الدخل الفردي الحقيقي	سعر النفط	الناتج المحلي الحقيقي	الاستثمار الأجنبي المباشر
2000	28.89	0.3	2487.3	23.726	7.48	280.10
2001	27.3	4.2	2567.2	32.813	7.72	1107.90
2002	28.9	1.4	2675.7	52.197	7.89	1065.00
2003	26.3	4.3	2831.0	45.455	8.25	633.70
2004	17.6	4	2912.3	46.206	8.72	881.90
2005	15.3	1.4	3038.7	53.28	9.34	1081.10
2006	12.3	2.3	3391.0	70.619	9.74	1795.40
2007	13.8	3.7	3846.0	100	10.3	1661.80
2008	11.3	4.9	4787.1	120.30	10.5	2593.60
2009	10.2	5.7	3771.0	137.07	10.9	2746.40
2010	10	3.9	4350.0	98.90	11.06	2264.00
2011	10	2.3	5272.0	112.26	11.2	2571.00
2012	11	8.98	5310.2	111.18	11.7	1500.40
2013	9.8	3.25	5510.0	108.85	16.6	1691.00
2014	9.5	2.92	5490.0	99.19	17.2	1504.00
2015	/	4.78	/	55.30	/	/

المصادر: بنك الجزائر.

– الديوان الوطني للإحصائيات.– صندوق النقد الدولي.

– تقارير منظمة الأوبك.– البنك الدولي.

– تقارير منظمة الأوابك.– وزارة المالية.

خاتمة الفصل الثالث:

تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا لا تزال الجزائر تعتمد على أموال الثروة النفطية في مختلف برامجها التنموية هذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري وجعله يفقد التوازن لصالح قطاع النفط على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 2000.

من خلال دراسة أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري كشفت عن التأثير الكبير لسعر النفط على معظم المؤشرات الاقتصادية وذلك لوجود علاقات فيما بينها من جهة ولتأثير سعر النفط عليها من جهة أخرى وذلك لتحكمه في مجمل المؤشرات الاقتصادية من خلال مداخيله المالية.

ومن هنا فإن الاقتصاد الجزائري مهدد ومرهون لسعر النفط في الأسواق العالمية وبعد الصدمة النفطية الانعكاسية لسنة 2014 أدت إلى اتخاذ الحكومة الجزائري عدت إجراءات للتخلص التدريجي من التبعية النفطية من جهة ولإعطاء أهمية للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة التي يمكن أن تكون البديل الحقيقي لقطاع النفط.

فالقطاع الزراعي يمكن الجزائر أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا نتيجة توفر الجزائر على بنية تحتية زراعية بامتياز، وتوفر مخزون هائل من المياه الجوفية بالإضافة على مقومات أخرى.

والقطاع السياحي كذلك يعتبر قطاع حساس وذلك للموقع الجغرافي الجيد للجزائر فهي تحتوي على كل أنواع السياحة من سياحة حموية، سياحة ساحلية، سياحة صحراوية، سياحة بحرية، سياحة جبلية، ولم يبقى إلا الاستغلال الأمثل لهذه المقومات السياحية من أجل تحقيق التنمية المحلية.

أما القطاع الصناعي فيعتبر قطاع جيد وحساس وذلك لما يساهم به هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة وجلب الموارد المالية، واستغلال موارد القطاع الزراعي وبالتالي فإن هذا القطاع يعتبر من بين أهم القطاعات الاقتصادية جلب لرأس المال الأجنبي إذا ما توفر المناخ الجيد للاستثمار وعليه يجب على الحكومة الجزائرية منح تحفيزات للأجانب من أجل استقطاب رأس المال الأجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي ومنه التخلي التدريجي عن قطاع النفط.

الخاتمـــة العامـــة

خاتمة عامة:

تعتبر حالة التخلف الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي المستدام، وخفض معدلات البطالة والخروج من حالة الركود الاقتصادي ووضع أولى الخطوات للحق بركب التقدم ومواكبة التطور الاقتصادي العالمي غاية تهدف الجزائر إلى تحقيقها منذ الاستقلال.

عرفت التنمية الاقتصادية في الجزائر بمختلف أطوارها وتوجهاتها السياسية سواء في مرحلة التخطيط الاقتصادي أو أثناء تبني اقتصاد السوق تركيزا تاما على قطاع المحروقات الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في عملية تمويل الاقتصاد الجزائري، وبالتالي أصبحت جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية رهينة استقرار هذا القطاع، لذلك نجد أن أي تغير في أسعار هذا المصدر الوحيد تؤدي إما إلى اختلالات في مؤشرات المتغيرات الاقتصادية وهذا ما أثبتته الأزمة الأخيرة أو إلى انتعاش وارتفاع في المؤشرات وهذا ما تجلى واضحا منذ سنة 2001 إلى غاية 2014 أين بلغت أسعار النفط مستويات قياسية انعكست إيجابا على مختلف المؤشرات ثم انخفاضها في أواخر سنة 2014 إلى يومنا هذا وهذا ما أدى أيضا إلى انعكاسات على مختلف المؤشرات.

إن تحليل ودراسة الآثار التي يمكن أن تخلفها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري الذي يحتل فيه قطاع النفط مكانة أساسية بصفته القطاع المهيمن على التجارة الخارجية من جانب الصادرات وذلك باعتباره المصدر الأساسي للعملة الصعبة، الدخل الوطني وإيرادات الميزانية العامة المتأتية من الجباية البترولية.

إن الحاجة المتزايدة للثروة النفطية سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، جعلت كل أطراف المجتمع الدولي يفكرون في إيجاد الاستراتيجيات البديلة لقطاع النفط تقلل من شدة الاعتماد على هذه الثروة الناضبة، ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع خلصنا إلى النتائج التالية والتي تضمنت في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة.

النتائج المتحصل عليها:

الخاتمـــــــة العامـــــــة

- تساهم الثروة النفطية بنسبة 97% من إيرادات الدولة الجزائرية وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بدون نفط لا يساوي شيئا، وانحصار المصادر المالية لهذا القطاع تشل الاقتصاد الوطني محدثة بذلك أزمات اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

- فيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على أن الثروة النفطية تساهم بصفة إيجابية في بناء الاقتصاد الوطني تعتبر صحيحة إلى حد ما إذا ما تم عقلنة وترشيد استغلال الموارد المالية المتأتية من قطاع النفط.

- مختلف الأعراض التي يتميز بها الاقتصاد الوطني تنبئ بإصابته بالعلة الهولندية كون قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد الوطني بينما القطاع التبادلي (الصناعي، السياحي، الزراعي) يسير نحو الانحصار، لكن المشكل في الجزائر أعمق من كونه داء هولنديا، وبالتالي غياب تطابق نموذج المرض الهولندي في الجزائر.

- تأثر الاقتصاد الجزائري جزئيا بالعلة الهولندية كون قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد الوطني بينما القطاع التبادلي يسير نحو الانحصار وهذا ما يعتبر إجابة عن الفرضية الثالثة.

- فيما يخص الفرضية الرابعة التي تنص على أن القطاعات الأخرى خارج المحروقات من أهم البدائل للثروة النفطية، توصلنا في هذه الدراسة بأن القطاع الزراع من أفضل الخيارات فهو قطاع تملك فيه الجزائر كل مقومات النجاح ولكن لم يلقى العناية الكافية بالإضافة إلى القطاع السياحي الذي يعتبر قطاع خصب للاستثمار فيه إلا أنه يعاني من التهميش وسوء التسيير، أما القطاع الصناعي الذي يعد القطاع المحرك للتنمية في البلد فبالرغم من بعض المجهودات التي قامت بها الدولة لإنعاش هذا القطاع لا يزال يعاني من التخلف لغياب الكفاءة والإرادة السياسية الحقيقية ومنه هذه الفرضية تعتبر صحيحة ولكن غير مطبقة على أرض الواقع.

- وأخيرا فيما يخص الفرضية الخامسة والتي تنص على أن الاقتصاد الجزائري رهين بتقلبات أسعار النفط، حاليا تعتبر هذه الفرضية صحيحة وذلك لغياب القطاعات البديلة الأخرى (الزراعة، الصناعة، السياحة).

توصيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها نرتئي تقديم بعض الاقتراحات:

- ضرورة إخضاع العوائد المالية المتأتية من قطاع النفط لمبادئ الحكومة مم يعزز الشفافية في استخدامها بالشكل الذي يضمن الفعالية لخلق قيمة مضافة والابتعاد عن توظيفها في مشاريع استهلاكية فقط.

- الاعتماد على تنمية البشر و تحسيسهم بدورهم الهام لإقامة تنمية اقتصادية ونشر هذه الثقافة لديهم وبناء جسور للثقة معهم مما يضمن توفير فاعل مجتمعي حقيقي.

- تفعيل أدوات الرقابة على المال العام ومعاقبة المختلسين وذلك بإعداد تشريعات ملائمة لمعالجة هذه المسائل حتى تتمكن الدولة من كسب ثقة الجماهير.

- ضرورة استحداث هيئة أو وزارة مهمتها الأساسية عملية التخطيط الاقتصادي لأي مشروع قد تنتهجه الدولة مستقبلا وفق أسس عملية واقتصادية، مع ضرورة توفير باحثين ومختصين في المجال وإشراك الجامعة باعتبارها قطب علمي مهم.

- التفكير في مستقبل الأجيال القادمة خاصة في ظل المستقبل المجهول للعوائد النفطية بالإضافة إلى الأصوات الصديقة للبيئة.

قائمـــة المراجـع

1-القرآن الكريم:

1- سورة إبراهيم.

2- سورة الروم.

3- سورة الأنبياء.

2-قائمة الكتب باللغة العربية:

1-أحمد منذور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"،ط1، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990.

2- أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ج1، 2013-2014.

3- أيان راتليح، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ترجمة مازن الجندي، ط1، الدار العربية للعلوم ببيروت، لبنان، 2006.

4-بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.

5-بومبانكوف الكسندر، ترجمة بسام خليل، الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة، المجلد الأول، موسكو، 1970.

6-بربماكوف ألكسندر، ترجمة باسم خليل، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، دار ألف باء للطباعة والنشر، بيروت،1984.

7- توبي شيللي، النفط، العبيكان، ط1، المملكة العربية السعودية، 2010.

8- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

9- رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

10-ريتشارد هاينبورغ، سراب النفط (النفط والحرب مصير المجتمعات الصناعية)،الدار العربية للعلوم، 2005.

11- سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، ط1، طرابلس، ليبيا، 1999.

12-ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

13-عبد الرسول العزاوي، محمد عبد الغني، ترشيد استهلاك الطاقة، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

14- عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

15-عبد اللطيف بن آشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

16-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2015.

17- عبد علي الخفاف، كاظم خطير، كتاب الطاقة وتلوث البيئة،دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

18-علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون دول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2009.

19- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان، 1998.

20-فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، ط2، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة ،1992.

21- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

22-محمد عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، ط6، الكويت،1978.

23- محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة، ط2، دارالشروق، بيروت، 1988.

24- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، ط1، دار حياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.

25- يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

3-قائمة المذكرات:

1- المكرطار فائزة، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2000.

2- بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر (3)، 2002.

3-بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

4- جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات، حالة الجزائر 1970-2004، مذكرة ماجيستير غير منشورة تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007.

5- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

6- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2009/2008.

7- داود سعد الله، أثر تقلبات سعر النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011،2012 .

8- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012/2011.

9- عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007.

10-عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

11- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشور-جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

4-قائمة المجلات و الملتقيات:

1-إبراهيم عبد الله إسماعيل، صناعة النفط العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983.

2- التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مجلة مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، صندوق النقد الدولي، يناير 2015.

3- التقرير السنوي الثامن والثلاثون (38) لسنة 2011، للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ماي 2012.

4- أمينة مخلفي، مجلة النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 09، 2011.

5- بن بوزيان محمد، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أدار المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013.

6- بن عيسى كمال الدين، ، المحروقات والعلة الهولندية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول بجامعة سطيف حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، 08/07 أفريل 2015.

7- بوفليج نبيل، صندوق ضبط الموارد أداة لضبط وتعديل الميزانية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004.

8- جان بيير فافينك، التحديات في صناعة النفط والطاقة: الاحتياطات والأسعار والبيئة، ندوة أكسفورد منظور الطاقة: مسائل وتحديات جديدة، النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 127، خريف 2008.

9- دربال عبد القادر، مختار دقيش، العلة الهولندية، نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 2006/1986، جامعة وهران، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011.

10- رشيد بن شريفة، ادريس الزجلي، عبد العزيز بنونة، الهيدروجين وخلايا الاحتراق (صيغة مستقبلية لإنتاج الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية وتوافق بيئي) المؤتمر العربي العالمي لتطبيقات الطاقة الشمسية، طرابلس، 20-22 نوفمبر 2004.

11- سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى آفاق الاقتصاد الإقليمي، صندوق النفط الدولي، يناير 2015.

12- سيدي علي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، مؤتمر علمي دولي، جامعة فرحات عباس-سطيف، أفريل 2008.

13- سيهام شباب، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 10، 2014.

14- صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000.

15- طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1999-2013)،المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات ،جامعة فرحات عباس سطيف، 2015.

16- كريستين إبراهيم زادة، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنفيذ، مارس 2003.

17- كريستين إبراهيم زادة، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، التمويل والتنمية، مارس 2003.

18- ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، سنة 2008.

19- مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، جامعة الكوفة.

20- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/02 مداخلة، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر.

21- مجدي نويري وفواز واضح، التكامل العمودي كخيار استراتيجي للصناعة النفطية الجزائرية للتغلب على انهيار أسعار النفط الخام، الملتقى الدولي الأول بجامعة سطيف حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، 08/07 أفريل 2015.

22- محمد إبراهيم السقا، لعنة الوفرة النفطية في الكويت، مدونة اقتصاد الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي 2009/10/24.

23- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار الأعضاء، جانفي 2012.

24- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، مجلة الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، ديسمبر 2014.

25–هاشم علوان حسين السامرائي، عبد الله محمد جاسم، جامعة بغداد، 1992.

5-قائمة الكتب باللغة الأجنبية:

1- Ana Gomez-Loscos, Maria Dolores Gadea, Antonio Montanes, EconomicGrowth, Inflation and OilShocks : Are the 1970s ComingBack,Department of AppliedEconomics, zaragoza- spain, 25 Juillet 2011.

2-Brument.H &Ceylan.N.B(2005), The impact of oilpriceshocks on economicgrowth of selected Mena countries, Conference paper,12thAnnualconference ERF,19-21 December 2005,Egypt, www.erf.org.eg, Consulté le 31/1/2011.

3- David G &victor and Sarah Estreis-Winkler,In the !tank : making the most of strate gicoilreseves, ForeignAffairs, July-August 2008, Vol 87n°4.

4- Florent Isaac, Gael Giraud, Veronica AcurioVasconez, NgocSaug Pham, The Effect of Oil Price Shocks in a New-Keynesian Framework with Capital Accumulation, Paris School of Economics, 24/12/2014.

5-JeenPhilipe,lesundromehollandaise:théorie et verification empirique au corge et cameroun,universitémontesquier,bordeaux4, France.

6- Manc-Antoire Adam, la maladie hollodaise , une étude empirique Appliqué a les paus en développement expertateurs de pétrole,université de montréal, 2003.

7- Rachid bend, b, l'etat rentier en crise, éléments pour une économie politique de la ransition en Algérie ,OPu, 1ére édition.

6-قائمة مواقع الانترنت:

1- www.bp.com/statistical/review
2- www.mojtamai.com/tagg/الهيدروجين /الهيدروجين-كمصدر-للطاقة-البديلة
3- - www.moqatel.com/openshare/behoth/ektesad8/petrol/sec04.doc-cvt.htm

4-أبو شهاب المكي، الطاقات المتجددة (2011/01/21). www.tkne.net/vb/t26579.htm/

5-سني محمد الأمين، تطور القدرات الطاقوية للجزائر، دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الدولية، على الموقع: http//Snimedamine.maKtoob blog.com/1480812 الطاقوية

6- مجدي صبحي، لغة الموارد ومستقبل دول الريع النفطي، الأهرام اليومي، 1 جانفي 2010، موقع http://dijitalahram.org.azg

7- www.opecorg.org

8- www.oapec.org

9- www.imf.org

10- www.ons.dz

11- www.banquemondiale.org

12- www.bank-of-algeria.dz

ملخص:

عالجت الدراسة موضوع أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري وذلك بتشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع النفط.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الوطني وبالرغم من المجهودات التي قامت بها الدولة لا يزال مرتبط بمداخيل قطاع النفط الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية مما يستدعي إيجاد الاستراتيجيات البديلة لهذا القطاع وتنويع مصادر الدخل.

الكلمات المفتاحية: قطاع النفط، المتغيرات الاقتصادية الكلية، صدمات أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

The study dealt with the subject of the impact of oïl Price Shocks on Macroeconomic variables in the Algerian economy and that the diagnosis of the status of the Algerian economy in light of fluctuations in oil prices in global markets, which helps to explain the relevance of the national economy hydrocarbons sector in the Algerian economy.

The study concluded that the national economy and in spite of the efforts undertaken by the State isstilllinked to the oils ectorincomes which makesit a hostage to externalshocks, which calls for finding alternative strategies for this sector and diversify sources of income.

Key Words :OïlSector, Macroeconomic Variables, OïlPrice Shocks, Algerian Economy.

Résumé :

L'étude portait sur le sujet de l'impact des chocs des prix du pétrole sur les variables macroéconomiques dans l'économie algérienne et que le diagnostic de l'état de l'économie algérienne à la lumière des fluctuations des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, ce qui contribue à expliquer la pertinence de la secteur national des hydrocarbures de l'économie dans l'économie algérienne.

L'étude conclut que l'économie nationale et en dépit des efforts déployés par l'État est toujours lié aux revenus du secteur pétrolier qui en fait un otage aux chocs extérieurs, qui appelle à trouver des stratégies alternatives pour ce secteur et diversifier les sources de revenus.

Mots Clés : Secteur Pétrolier, Variables Macroéconomiques, Chocs des prix du pétrole, Economie Algérienne.